استراتيجية الكويت
لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

1st التقرير السنوي الأول
2020-2019



نزاهة Nazaha

كويت جديدة NEWKUWAIT


بسم الله الرحمن الرحيم



حضرة صاحب السمو الشيخ

نواف الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله ورعاه

أمير دولة الكويت



سمو الشيخ

مشعل الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله

ولي عهد دولة الكويت



سمو الشيخ

صباح الخالد الحمد الصباح

حفظه الله

رئيس مجلس الوزراء دولة الكويت

الجهات الأعضاء في اللجنة العليا لقيادة وتنسيق الاستراتيجية الوطنية الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

تم تشكيل اللجنة العليا لقيادة وتنسيق الإستراتيجية وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 961 المؤرخ في 15 يوليو 2019 والذي حدد عضوية واختصاصات اللجنة. كما تم تجديد عضوية اللجنة وفقاً لقرار رئيس اللجنة رقم 169 والمؤرخ في 11 أكتوبر 2020 والذي حدد عضوية 19 جهة من ممثلي القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني وبرئاسة رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية
- الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
- الجهاز المركزي للمناقصات العامة
- المجلس الأعلى للقضاء
- النيابة العامة
- الهيئة العامة لمكافحة الفساد – نزاهة
- جمعية الشفافية الكويتية
- ديوان الخدمة المدنية
- غرفة تجارة وصناعة الكويت
- مجلس الأمة
- مجلس الجامعات الخاصة
- هيئة أسواق المال
- وزارة الإعلام
- وزارة التجارة والصناعة
- وزارة التربية
- وزارة التعليم العالي
- وزارة الداخلية
- وزارة العدل
- وزارة المالية



انطلقت استراتيجية الكويت الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد للفترة من العام 2019 إلى 2024 ، لتوفير إطار توجيهي متكامل لجهود دولة الكويت في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد خاصة من خلال وضع هذه الجهود ضمن خطة متكاملة تشمل التشريعات والسياسات والاجراءات التنفيذية اللازمة. يعرض هذا التقرير السنوي الأول للاستراتيجية الجهود التي تم بذلها منذ اصدار الاستراتيجية بالإضافة إلى تفاصيل سير عمل كل مبادرة من مبادرات الاستراتيجية، والتحديات والدروس المستفادة خلال هذه الفترة.

بالإشارة إلى تأثير جائحة كورونا على سير عمل الاستراتيجية وعلى اعداد وتجميع محتوى هذا التقرير، فإنه تم تحديث بيانات التقرير بشكل استثنائي لتشمل الفترة حتى 31 ديسمبر 2020.

بالرغم من التحديات، لقد قامت جميع اللجان والفرق المعنية بمتابعة وتنسيق الاستراتيجية ببذل أعلى درجات الدقة والعناية الواجبة لجمع البيانات وقياس الأثر لعكسها في هذا التقرير.

اعداد التقرير :

تم اعداد هذا التقرير من قبل مكتب التخطيط والمتابعة في هيئة "نزاهة" والذي يقوم بمهام مكتب دعم تنفيذ الإستراتيجية، وذلك بالتعاون مع جميع اللجان الفنية المعنية بجميع المحاور الأربع للاستراتيجية.

تم نشر نسخة الكترونية من التقرير على الموقع الالكتروني للهيئة العامة لمكافحة الفساد : www.nazaha.gov.kw

المحتويات

01	كلمة الرئيس	11
02	الملخّص التنفيذي	14
03	نظرة عامة على مؤشرات الفساد في دولة الكويت	18
04	الإطار العام للإستراتيجية الوطنية	30
05	حوكمة قيادة وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية	38
06	نتائج وسير عمل الإستراتيجية الوطنية	42
07	المخاطر والتحديات	84
08	الدروس المستفادة	88
09	الخطوات القادمة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للعام 2021	92


"من أجل الكويت"
النزاهة من أجل التنمية

كلمة رئيس اللجنة العليا لقيادة وتنسيق الاستراتيجية



أصبح العالم يؤمن إيماناً راسخاً بأن العمل على الوقاية المسبقة من الفساد، من خلال تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية، وترسيخ قيم المحافظة على المال العام، وغرس روح المواطنة الصالحة التي تأبى الإنجراف وراء مغريات الفساد، تحقق نتائجاً أكثر فاعلية ونجاعه من ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد ومعالجة الآثار المدمرة لهذه الجرائم، والتي تفتك بمظاهر الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية، وتقوض كافة خطط التنمية المستدامة.

وفي ظل رغبة الدولة الأكيدة نحو تحقيق مستهدفات رؤية كويت جديدة (2035)، فقد كان لزاماً أن يصاحبها منظومة متكاملة الأركان تؤمن البيئة المواتية لتحقيق مستهدفات هذه الرؤية الطموحة، أطلقت استراتيجية الكويت للنزاهة ومكافحة الفساد (2019 – 2024)، والتي أعدتها الهيئة العامة لمكافحة الفساد في إطار من التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبالشراكة مع كافة مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني.

لقد بات من المعلوم أن أطر وآليات مكافحة الفساد والحد من آثاره وتجفيف منابعه، لم تعد قاصرةً على وضع القوانين العقابية وملاحقة مرتكبي جرائم الفساد، لذا فقد أيقن المجتمع الدولي أهمية تنويع وتطوير هذه الأطر والآليات، لتتواكب مع تطور وتعدد مظاهر الفساد ومسبباته.

وترتكز هذه الاستراتيجية على محاور أربع رئيسية هي القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والهيئات المتخصصة، هادفةً في مجملها إلى تحقيق رؤية مفادها كويت جديدة تقوم على الثقة ويسودها احترام كامل لمبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ومشاركة الجميع في نبذ الفساد، وحاملة بين طياتها رسالةً واضحة مؤداها تعزيز قيم وقواعد النزاهة ومكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص والمجتمع عموماً بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من أجل بلوغ أقصى درجات الحوكمة والرشد في الإدارة الحكومية، وإيجاد بيئة أعمال صالحة لتحقيق مستهدفات خطط التنمية المستدامة، التي تحقق لهذا الوطن أسباب الرفاهية والرقي التي ينشدها، فضلاً عن الذهاب بترتيب دولة الكويت على كافة المؤشرات الدولية المعنية بمتابعة أوضاع مكافحة الفساد إلى المكانة التي تستحقها وتليق بها دولياً وإقليمياً.

ولا شك أن هذه الاستراتيجية – بحسبانها مشروعاً وطنياً – قد لاقت دعماً سياسياً عالي المستوى بدءًا من حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه ومروراً بسمو رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، فضلاً عن الدعم المستمر من أصحاب المعالي الوزراء، كما قد حظيت هذه الاستراتيجية بدعم من السلطة التشريعية الممثلة في (مجلس الامة). وتجسد ذلك الدعم في التوجيهات المستمرة من سمو رئيس مجلس الوزراء بضرورة القضاء على الفساد وتعزيز التعاون بين الجهات الرقابية، فضلاً عن الاجتماعات المستمرة التي عقدتها الهيئة مع مجلس الامة من اجل تنفيذ المبادرات التي تتطلّب جهود خاصة من البرلمان، كما كان دور السلطة القضائية حاضراً في دعم هذا المشروع الوطني من خلال حرصها على اصدار مدونة السلوك لأعضاء النيابة العامة، ولعل أبرز ما يؤكد على الاهتمام الحكومي بهذا المشروع هو ادراج مشروع الاستراتيجية ضمن برنامج عمل الحكومة.

أهم ما تم انجازه ضمن هذا المشروع الوطني الطموح يتمثل في:

1. تطوير تشريعات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد﴿حق الاطلاع على المعلومات، مشروع قانون حظر تعارض المصالح الجديد، تجريم الرشوة في القطاع الخاص، تجريم رشوة الموظف العام الأجنبي، وتوسيع نطاق مسئولية الأشخاص الإعتبارية عن جرائم الفساد﴾.
2. البدء بتنفيذ 70% من المبادرات المخطط لها أن تبدأ على المدى القصير.
3. اعداد حوكمة تنفيذ الاستراتيجية وعقد أكثر من 60 اجتماع على مستوى اللجان الفنية مع جميع الجهات المعنية.
4. تعزيز التعاون مع العديد من الشركاء في مكافحة الفساد على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وخاصة مع مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني والهيئات الرقابية.

كما كانت نزاهة حريصة على أن تكون أول من يتجاوب مع متطلبات هذه الاستراتيجية وقد تجلى ذلك فيما أعدته من اطار لحوكمة عملها الداخلي على نحو يتماشى مع مستهدفات الاستراتيجية بالإضافة إلى اعداد خطة عمل استراتيجية داخلية للهيئة تساند وتدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية.

وحيث أن أعمال التحضير والتهيئة لاستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد قد إنتهت، وبدأت مراحل التنفيذ الفعلي، فقد أُعِد التقرير الماثل ليَعرض بوضوح وواقعية حالة التنفيذ التي وصلت إليها محاور ومبادرات وأولويات هذه الاستراتيجية حتى نهاية العام 2020، من أجل الوقوف على مواطن القوة والضعف في تنفيذ هذه الاستراتيجية وتقييم آداء الجهات المنفذة لها، ورصد المخاطر والتحديات واستخلاص الدروس المستفادة بهدف رسم ملامح المرحلة المقبلة من تنفيذ الاستراتيجية.

ولما كانت هذه الاستراتيجية تمتد في تطبيقها للعام 2024 فإن رؤية تنفيذها تتسم دوماً بالتجدد، على نحو تحرص فيه الهيئة العامة لمكافحة الفساد - بصفتها نقطة الاتصال والمتابعة لتنفيذ هذه الاستراتيجية - على وضع خطة مستقبلية تضمن اكتمال تطبيق كافة مبادرات و أولويات محاور الاستراتيجية بالشراكة مع أصحاب العلاقة المعنيين على المستوى الحكومي والأهلي وعلى وجه الخصوص التركيز على استكمال التشريع والاطار القانوني لمكافحة الفساد، والبدء بتفعيل الاطار المؤسسي لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والوقاية والتوعية من مخاطره، بالشراكة مع أصحاب العلاقة على المستوى الوطني والدولي.

وفي الختام نتوجه بالشكر لمجلس الوزراء الموقر على دعمه المستمر لجهود تنفيذ الاستراتيجية وكذلك نخص بالشكر والتقدير مجلس أمناء نزاهة السابق على ما بذلوه من جهود في وضع لبنات هذا المشروع الوطني وبدء مراحل الاعداد والتنفيذ، كما نشكر كافة أعضاء اللجنة العليا لمتابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية على تجاوبهم وتعاونهم المستمر والبناء من أجل إنجاح مستهدفات هذا المشروع.

والله ولي التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عبدالعزيز عبداللطيف الإبراهيم

رئيس اللجنة العليا لقيادة وتنسيق الاستراتيجية -
رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة"

الملخص التنفيذي

بذلت دولة الكويت جهود كبيرة في محاربة الفساد للعديد من السنوات، وجاء اصدار استراتيجية الكويت الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في العام 2019 بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP، ومكتب مكافحة المخدرات والجريمة UNODC، والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، كأحد المحطات الأساسية في هذا الاتجاه. "هذه الاستراتيجية هي الأولى من نوعها على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي من حيث منهجية الاعداد التشاركية، والأولى خلال عقد من الزمن على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي" (وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي).

تم رعاية إطلاق واعتماد استراتيجية الكويت الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من سمو أمير البلاد المغفور له الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح (طيب الله ثراه) في 15 يناير 2019 ضمن فعاليات مؤتمر الكويت الدولي الأول لمكافحة الفساد والذي عقد تحت عنوان "**النزاهة من أجل التنمية**" في 15 و 16 يناير 2019.

تمتد استراتيجية الكويت الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لخمس سنوات من العام 2019 حتى العام 2024. وتهدف الاستراتيجية إلى المساهمة بشكل أساسي في تحقيق مستهدفات دولة الكويت في عملية الإصلاح والتحول المؤسسي بحيث يبدأ ذلك من تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وينسحب إلى تحقيق مستهدفات مؤشرات التنمية المستدامة وفقاً لرؤية الكويت 2035، بالإضافة إلى تعزيز ترتيب دولة الكويت ضمن المؤشرات الدولية الخاصة بمراقبة النزاهة ومكافحة الفساد.

يعرض هذا التقرير الأول للاستراتيجية الجهود التي تم بذلها منذ اعتماد واطلاق الاستراتيجية، بالإضافة إلى تفاصيل سير عمل كل أولوية من أولويات الاستراتيجية.

بدأت عملية تطبيق الاستراتيجية من خلال مرحلة أولى تحضيرية شملت اعداد الخطط التنفيذية التفصيلية لجميع المبادرات، وتحديد متطلبات التنفيذ، وتصميم حوكمة التنفيذ، وتشكيل اللجان والفرق، وتوفير كل ما يلزم للبدأ بمرحلة التنفيذ. وتم البدأ بأعمال التنفيذ والتي من المبكر قياس كامل أثرها في المرحلة الحالية، إلا أن ما تم بذله من جهود لدفع عملية التنفيذ يعكس الالتزام الكبير الذي من شأنه تحقيق أهداف الاستراتيجية.

نبذة عن مؤشرات سير عمل تنفيذ الاستراتيجية

42/100 — تقييم دولة الكويت على مؤشر مدركات الفساد للعام 2020 (ارتفاع التقييم بدرجتين، وتقدّم 7 مراكز مقارنة بالعام 2019)

22% — مؤشر نسبة الانجاز الاجمالي لاستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

100% — عدد الجهات التي تم تزويدها بخطط التنفيذ التفصيلية ضمن المرحلة التحضيرية

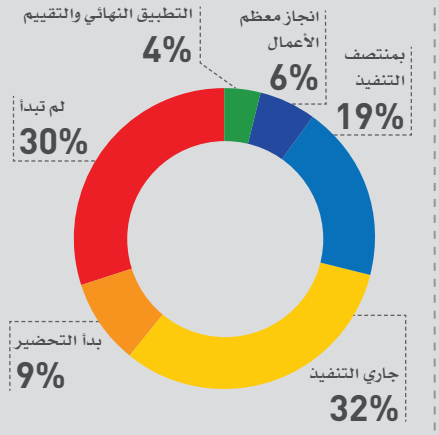
33 (70%) — عدد المبادرات التي بدأ العمل على تنفيذها

12 (26%) — عدد المبادرات المتوافقة مع الجدول الزمني المعتمد

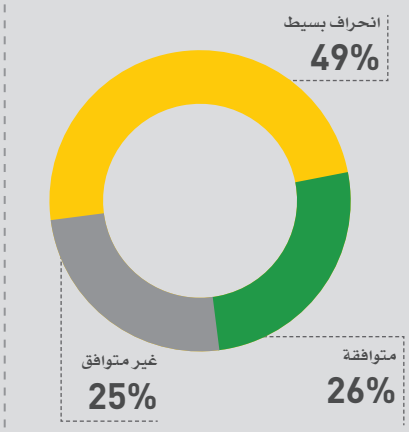
23 (49%) — عدد المبادرات التي تنحرف بشكل طفيف عن الجدول الزمني بحيث يمكن تدارك الانحراف ضمن المراحل القادمة

12 (25%) — عدد المبادرات الغير متوافقة مع الجدول الزمني – احتمال عدم الالتزام بالجدول الزمني/ أو مخاطر جوهرية على الانجاز

توزيع المبادرات وفقاً لنسبة الانجاز



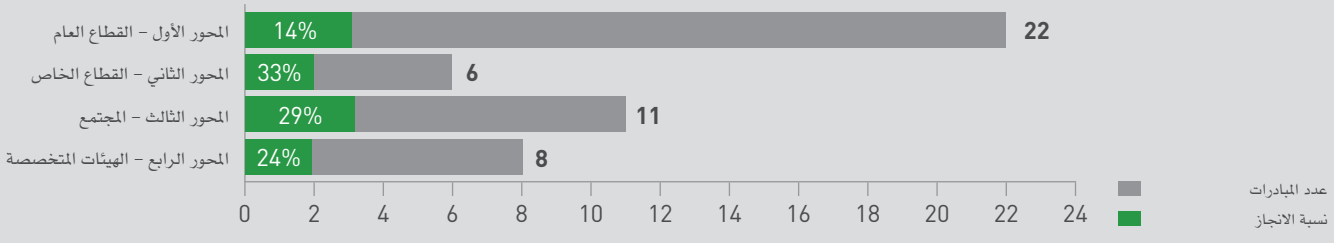
توزيع المبادرات وفقاً لمدى توافقها مع الجدول الزمني



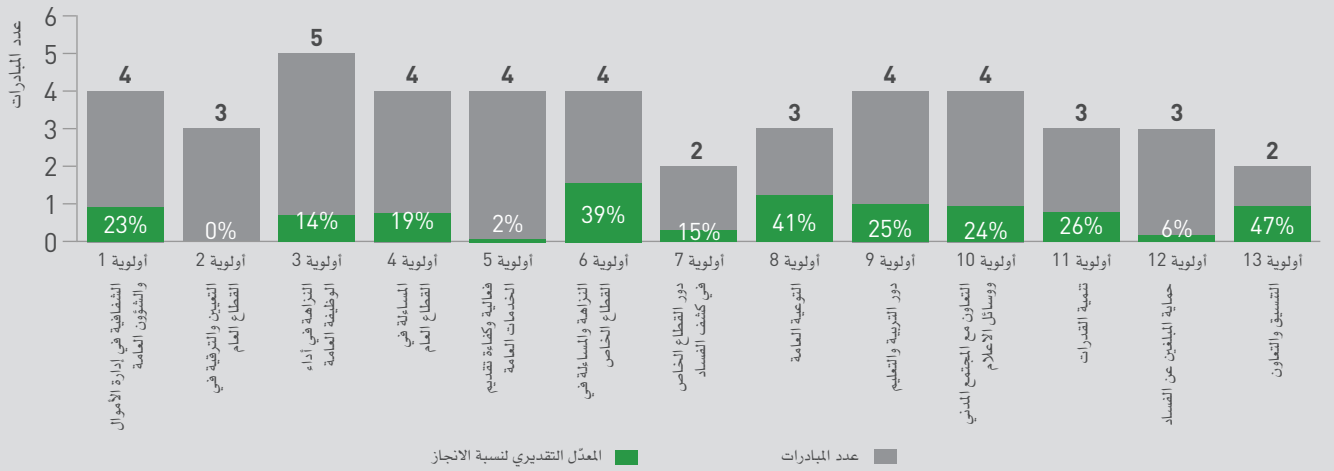
توزيع المبادرات وفقاً لتوافقها مع الجدول الزمني، ووفقاً لنسبة الانجاز



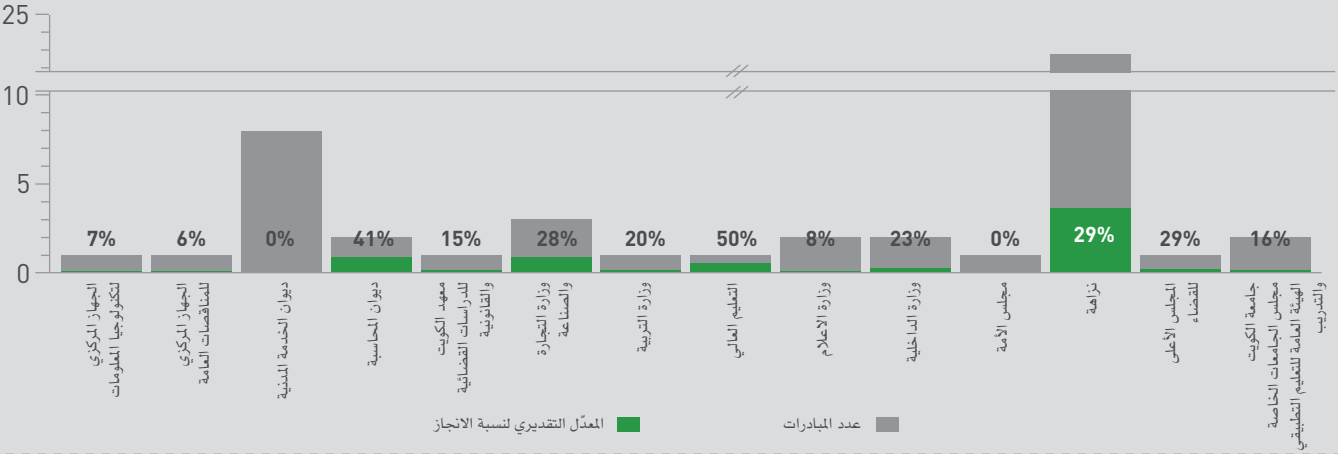
نسبة الانجاز وفقاً لكل محور



نسبة الانجاز على مستوى كل أولوية



نسبة الانجاز على مستوى كل جهة منفّذة



ملخّص القوانين والتشريعات التي تدعمها الاستراتيجية وتسعى الى ارساءها، وملخّص سير عمل هذه التشريعات

يعتبر التقدّم الكبير الذي تم احرازه على مستوى ارساء تشريعات جديدة وتطوير وتحديث تشريعات حالية من أهم الانجازات التي تم تحقيقها في فترة هذا التقرير، حيث تم الانتهاء من مشاريع اعداد وتحديث 6 قوانين من أصل 8 قوانين تدعمها حالياً الاستراتيجية الوطنية، وذلك في ضوء تفعيل اللجنة الخاصة بمراجعة التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد في هيئة "نزاهة" والتي تولي أهمية كبيرة لهذا الجانب كأحد المكتسبات الأساسية لتفعيل منظومة مكافحة الفساد وتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة. فيما يلي ملخّص الانجاز المحرز كما في 31 ديسمبر 2020:

#	القانون	الجهة المسؤولة	تم اعداد المسودة	تم مراجعة المسودة من "نزاهة"	تم مراجعة المسودة من الفتوى والتشريع	تم مراجعة المسودة من أصحاب المصلحة المعنيين	تم اعتماد القانون من قبل مجلس الأمة
1	حق الاطلاع على المعلومات	نزاهة Nazaha	✓	✓	✓	✓	تم اصدار القانون رقم 12 لسنة 2020 من قبل مجلس الامة الكويتي وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 6 سبتمبر 2020
2	تجريم الرشوة في القطاع الخاص	نزاهة Nazaha	✓	✓	✓	✓	جاري الإعتماد
3	مسؤولية الأشخاص الإعتباريين	نزاهة Nazaha	✓	✓	✓	قيد المراجعة	
4	مشروع قانون تعارض المصالح المحدّث	نزاهة Nazaha	✓	✓	قيد المراجعة		
5	مشروع تعديل قانون انشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والاحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية	نزاهة Nazaha	قيد الاعداد والتحديث				
6	قانون التعاون القضائي الدولي	نزاهة Nazaha	✓	✓	قيد المراجعة		
7	مشروع تعديل قانون المناقصات العامة	الجهاز المركزي للمناقصات العامة	✓	✓			
8	مشروع تعديل قانون الانتخابات بما في ذلك ضوابط التمويل الانتخابي	وزارة الداخلية	قيد الاعداد والتحديث				

ملخّص الانجاز كما في 2020/12/31

- عدد القوانين **التي تم اصدارها**: 01
- عدد القوانين **الجاري اعتمادها**: 01
- عدد القوانين **التي تم اعدادها أو تحديثها وجاري مراجعتها**: 04
- عدد القوانين **التي قيد الإعداد والتحديث**: 02

ملخّص التحديات الرئيسية التي تم مواجهتها خلال مرحلة التحضير وخلال السنة الأولى من مرحلة التنفيذ:

- **جائحة كورونا -** أدت الجائحة إلى التأثير سلباً على سير عمل ونسبة انجاز الاستراتيجية وذلك بسبب فترات الاغلاق العام والاغلاق الجزئي وانشغال عدد من الوزارات الأساسية في مواجهة الجائحة كأولوية.، مما أدى إلى عدم اطلاق العديد من المبادرات والعديد من الخطوات التنفيذية والتشريعات التي كان مخطط لها في العام 2020.
- **حوكمة التنفيذ -** لقد أثرت المرحلة الانتقالية بين انتهاء مدة عضوية مجلس الأمناء السابق وتسلّم مجلس الأمناء الجديد على سير العمل وخاصة اعادة تشكيل اللجان المعنية بحوكمة تنفيذ الاستراتيجية وعلى عملية التواصل واتخاذ القرارات ذات العلاقة بالاستراتيجية خلال هذه الفترة والمقدّرة بأربع أشهر.
- **التحديات التشريعية -** طول المسارالاجرائي لمراجعة وتعديل القوانين الحالية، وتعدد الجهات المعنية في مراجعة مشاريع القوانين، كما أن التغيرات السياسية والحكومية والبرلمانية اثرت على سير عمل الجهود التشريعية ذات العلاقة بمبادرات الاستراتيجية.
- **التحديات الادارية -** لقد واجهت عملية التحضير والتنفيذ عدد من التحديات الادارية الخاصة بتشكيل فرق العمل واللجان ضمن الجهات المعنية بالتنفيذ، والتغيرات على ضباط الاتصال والاشخاص المعنيين بالتنسيق والمتابعة، وتحديد الوحدات التنظيمية في الجهات المعنية بتنفيذ المبادرات وفقاً لنطاق عمل كل مبادرة.
- **التحديات المالية -** يوجد العديد من المبادرات التي تحتاج إلى رصد مبالغ مالية لتنفيذها، وجاري العمل على دمج هذه المبادرات ضمن الخطط والموازنات الخاصة بالجهات المعنية بالتنفيذ. كما أن تخفيض بعض المبالغ المرصودة للتدريب وبناء القدرات في الموازنة العامة خلال السنة المالية الحالية قد يؤثر على تنفيذ بعض المبادرات ذات العلاقة بالتدريب وبناء القدرات.
- **تحديات الرصد والتقييم -** إن تعدد الجهات المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية، وتفاوت نسبة الجهوزية في اتباع بروتوكولات التواصل، ادى إلى التأثير على تزويد مكتب دعم تنفيذ الاستراتيجية بالبيانات والمستندات اللازمة للرصد والتقييم في الوقت المناسب. كما أن غياب النظام الآلي لدعم متابعة ورصد وتقييم الاستراتيجية يؤثر بشكل كبير على فعالية هذه الأعمال وخاصة التواصل مع الجهات المنفذة واعداد التقارير اليدوية والوقت المستغرق لذلك.





03 نظرة عامة عن مؤشرات الفساد في دولة الكويت

إن الفساد بطبيعته يمثل عائقا أساسياً للتنمية الاقتصادية، حيث يؤدي الى استنزاف الموارد وتوجيهها بعيدا عن تحقيق النتائج التنموية كما يقوّض كفاءة الانفاق العام. ونظرا للترابط بين الفساد وانخفاض معدلات النمو، تتزايد أهمية جهود مكافحة الفساد لتحقيق الإصلاح الهيكلي والاستدامة. ومن ناحية موازية، فإن الفساد في بيئة الاعمال يؤدي الى عدم الاستقرار وتباطؤ فعالية الأعمال وتحمّل تكاليف إضافية بحيث تصبح الدولة اقل جاذبية للاعمال وبالتالي تراجع استثمارات القطاع الخاص والتنافسية، والحد من القدرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية. كما ان على المدى المتوسط والطويل يتشعب الفساد ويؤدي الى تعميق الفروق الاجتماعية وزيادة عدم المساواة في المجتمع وتراجع الثقة في الدولة وتراجع فعالية المؤسسات والهيئات الحكومية (المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)

إن الإرادة السياسية عامل أساسي في فاعلية مكافحة الفساد على المدى الطويل، ويتضمن ذلك ما يلي:

1. الحفاظ على نزاهة **القطاع العام** وتطوير كفاءة وفاعلية الخدمات العامة بما يحقق الشفافية والمسائلة.
2. تشجيع **القطاع الخاص** لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد
3. تمكين المجتمع من المشاركة في إرساء ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد
4. تعزيز كفاءة وفاعلية **الهيئات المتخصصة** التي تهدف إلى تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

1. الاطار القانوني والمؤسساتي لمكافحة الفساد

لا يوجد تعريف قياسي ومتعارف عليه عالميا للفساد، حيث يشير دليل الأمم المتحدة لسياسات مكافحة الفساد (2003) الى أن "التعريفات المتداولة للفساد تتباين من دولة لأخرى وفقا للعوامل الثقافية والقانونية وغيرها من العوامل ذات الصلة، بالإضافة الى طبيعة تحديات الفساد التي تواجهها كل دولة. تعرف عدد من المؤسسات (مثل منظمة الشفافية الدولية) الفساد بوصفه "سوء استغلال السلطة بهدف تحقيق مكاسب خاصة".

كما يعرف البنك الدولي ممارسة الفساد بوصفها "عرض او تقديم او تلقي، بصورة مباشرة او غير مباشرة، لأي شيء ذو قيمة للتأثير بصورة غير قانونية على أفعال طرف آخر."

المصدر: الشفافية الدولية.

قامت دولة الكويت بتطوير العديد من الآليات والتشريعات لوضع الاطار القانوني والمؤسساتي لمكافحة الفساد، وبما في ذلك تأسيس العديد من الهيئات المتخصصة في مكافحة جرائم الفساد، ومكافحة سوء استغلال المال العام والممارسات المماثلة. حيث تم اصدار قانون رقم (2) لسنة 2016 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" واتاح لها الصلاحيات والسلطات اللازمة لتفعيل الإطار القانوني والمؤسساتي لمكافحة الفساد وخاصة من خلال الوقاية من مخاطر الفساد، ورصد واكتشاف جرائم الفساد والعمل على التحقيق فيها

كما أنه تم تشكيل لجنة وطنية عليا برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء وعضوية الأجهزة والجهات الرقابية الحكومية والمتخصصة في مكافحة الفساد وحماية المال العام في 24 أغسطس 2019 بغرض:

- دعم جهود تنفيذ استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من جميع الجهات الاعضاء.
- تفعيل التعاون والتنسيق الكامل بين الأجهزة الرقابية ودراسة الملاحظات والمخالفات الواردة بتقارير الجهات الرقابية عن أعمال الوزارات والإدارات والهيئات الحكومية.
- تعزيز تكامل جهود الجهات الرقابية بما يهدف إلى توحيد الجهود الحكومية لحصر ومتابعة جميع القضايا المتعلقة بالمال العام ومتابعة إجراءاتها داخل البلاد وخارجها
- المتابعة على سبل استرجاع الأموال العامة إلى خزينة الدولة.
- إعداد الإجراءات الوقائية التي تؤدي إلى تجفيف منابع الفساد الإداري والمالي وأسبابه سعياً لإستكمال مقومات محاربة الفساد بكافة أشكاله.

التشريعات الرئيسية

في دولة الكويت، يتم مواجهة الرشوة والفساد من خلال مجموعة من القوانين المختلفة والمترابطة. على وجه الخصوص، قامت دولة الكويت بإصدار قانون مستقل لمكافحة الفساد (القانون رقم 2 لسنة 2016)، والذي تم إعداده في ضوء معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وفقاً للقانون رقم 2 لسنة 2016، فإن الرشوة، طبقا للقانون رقم 16 لسنة 1960 (قانون الجزاء) المعدل بالقانون رقم 31 لسنة 1970، تعتبر جريمة فساد (قانون مكافحة الفساد – المادة رقم 2/22). ويتقدم تنفيذ قانون مكافحة الفساد على القوانين الأخرى التي قد تتناقض معه (قانون مكافحة الفساد – المادة 58).

تجرم القوانين الكويتية طائفة واسعة من الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات و المعاهدات الدولية التي صادقت عليها دولة الكويت أو انضمت إليها، كما تسعى دولة الكويت إلى إكمال المنظومة التشريعية الوطنية بما يتوافق مع متطلبات الاتفاقية و المعاهدات الدولية المذكورة، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، عن طريق جملة تعديلات تشريعية تستهدف تجريم الرشوة في القطاع الخاص، و تجريم رشوة الموظف العمومي الأجنبي و موظفي المؤسسات الدولية العمومية.

يجرم قانون مكافحة الفساد التلاعب في إجراءات المناقصات العامة والمزادات والرشوة والتزوير والكسب غير المشروع. يتضمن هذا القانون مواد تتعلق بالكشف عن الذمة المالية وغسل الأموال، كما يتضمن عقوبات جزائية تصل الى السجن لمدة 7 سنوات لجرائم الفساد. وبموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فيمكن أن تصل عقوبة مجموعات الجريمة المنظمة والمنظمات غير الحكومية المدانة بجرائم غسل الأموال الى السجن لمدة تصل الى 20 سنة. وقد قامت دولة الكويت بالتصديق على معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) كما وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم الدولية المنظمة.

2. المؤشرات الدولية الرئيسية

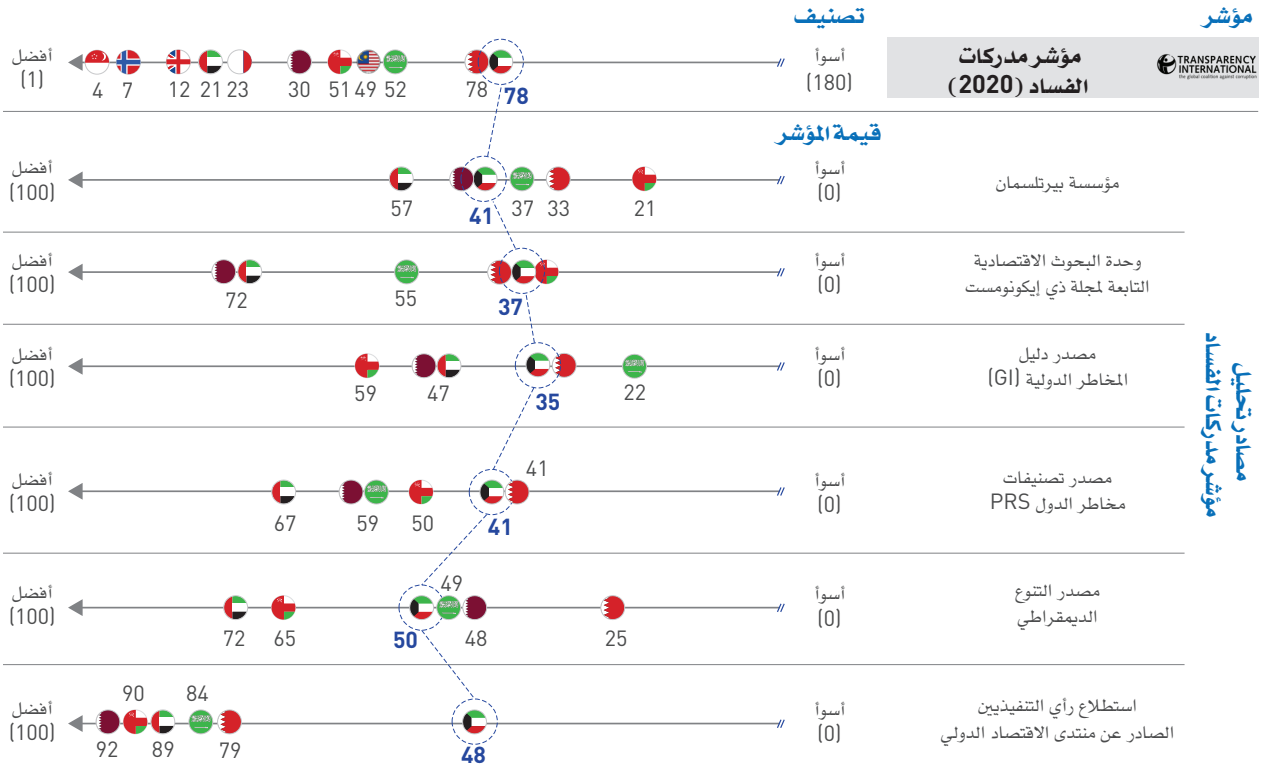
المؤشر الدولي لمدركات الفساد - منظمة الشفافية الدولية

يعكس المؤشر الدولي لمدركات الفساد انطباعات الفساد في القطاع العام حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد الإداري والسياسي في الدول التي يشملها المؤشر، ويتضمن ذلك تحديدا فساد المسئولين والموظف العام وفساد السياسيين. يتم قياس مستويات مدركات الفساد في القطاع العام بناءا على مقياس يبدأ من "صفر" (الأكثر ملاحظة للفساد) الى "100" (الأكثر نزاهة). يعتمد المؤشر على 13 مصدر للمعلومات تصدر من مؤسسات دولية مستقلة متخصصة تعمل على تحليل 11 وجها من أوجه الفساد وتركّز على **الحوكمة وبيئة الاعمال**.

لقد عملت دولة الكويت بشكل ملحوظ على تحسين ترتيبها على مؤشر مدركات الفساد حيث تقدّمت 7 مراتب عن ترتيبها في العام 2019 وحلّت بالمرتبة 78 من أصل 180 في سنة 2020، كما ارتفع تقييم دولة الكويت على المؤشّر بدرجتين عن العام 2019 لتحقق 42 درجة في العام 2020. إن العامل الأكثر تأثيرا في تقدم الكويت على مؤشر مدركات الفساد خلال العام 2020 هو تقدّم الكويت بتسع درجات على مؤشر التنوع الديمقراطي والذي يقيس أبعاد متعددة ومركبة للفساد الحكومي والتشريعي والقضائي، محققة 50 نقطة في سنة 2020 مقابل 41 نقطة في سنة 2019.

من المركز 85 إلى المركز 78 في عام 2020

المركز
78/180
التقييم
42/100
تغيير النتيجة
+2
التغيّر من عام 2019



المصدر : الشفافية الدولية

التغيّرات في التقييم والمراكز على مؤشر مدركات الفساد بين العامين 2019 و2020

المركز | تقييم | انخفاض ملحوظ > 5-

تحسن التصنيف > 5+ تصنيف | استقرار التصنيف 5- :5+

قطر

2019	2020	2019	2020	الفارق
30 →	30	62	63	2%

سلطنة عمان

2019	2020	2019	2020	الفارق
56 ↑	49	52	54	4%

المملكة العربية السعودية

2019	2020	2019	2020	الفارق
51 →	52	53	53	0%

الكويت

2019	2020	2019	2020	تحسّن ملحوظ
85 ↑	78	40	42	5%

البحرين

2019	2020	2019	2020	الفارق
77 →	78	42	42	0%

ماليزيا

2019	2020	2019	2020	الفارق
51 ↓	57	53	51	-4%

سنغافورة

2019	2020	2019	2020	الفارق
4 →	3	85	85	0%

النرويج

2019	2020	2019	2020	الفارق
7 →	7	84	84	0%

المملكة المتحدة

2019	2020	2019	2020	الفارق
12 →	11	77	77	0%

فرنسا

2019	2020	2019	2020	الفارق
23 →	23	69	69	0%

الإمارات العربية المتحدة

2019	2020	2019	2020	الفارق
21 →	21	71	71	0%

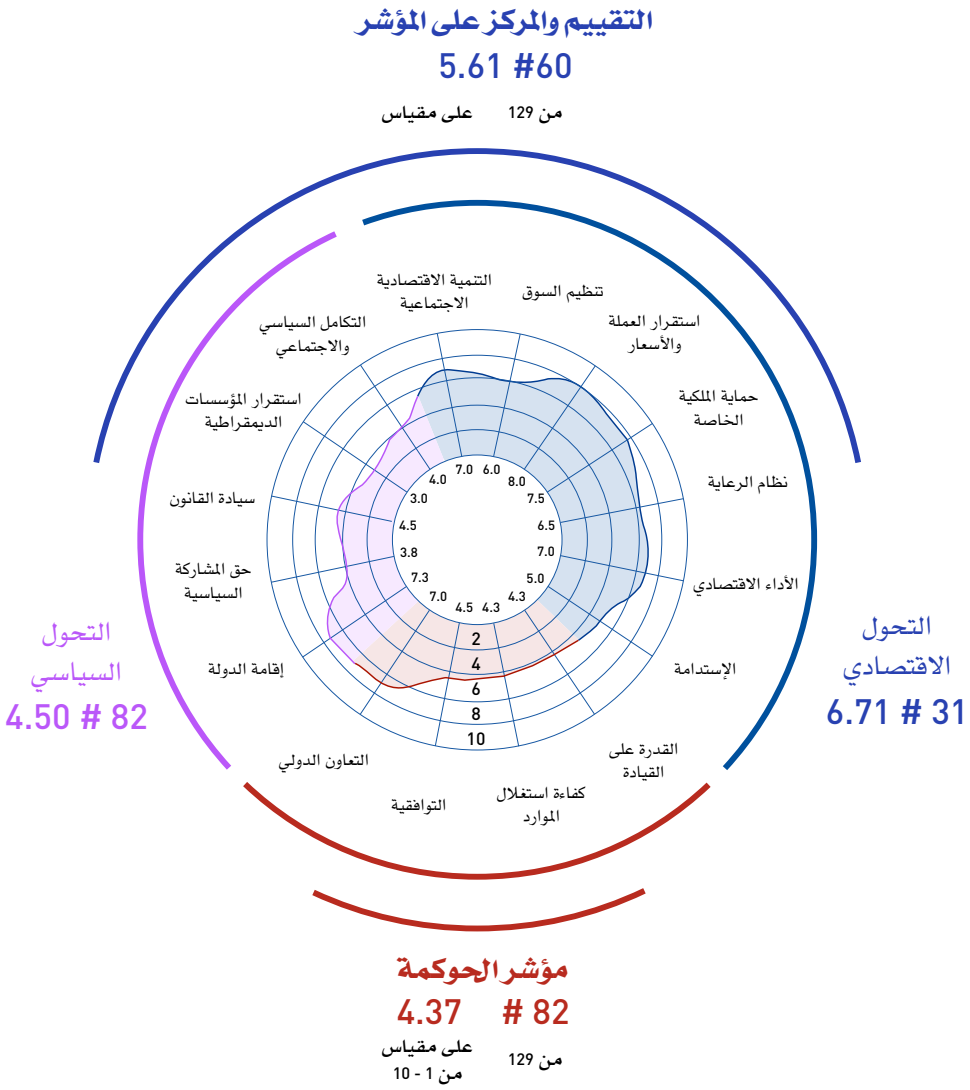
المصدر: منظمة الشفافية الدولية

أوصت منظمة الشفافية الدولية ضمن تقريرها للعام 2020 دولة الكويت بالتركيز على تنفيذ الاجراءات التالية لتعزيز النزاهة والمساهمة في تقدّم الكويت على مؤشر مدركات الفساد:

- تدارك المثالب في قانون تعارض المصالح الذي تم ابطاله، واعتماد قانون محدّث لإدارة حالات تعارض المصالح. في أقرب وقت ممكن.
- اصدار اللائحة التنفيذية للقانون الخاص بحق الاطلاع على المعلومات والبدء بالتنفيذ.
- اقرار آليات وتشريعات خاصة بشغل المناصب العليا بشفافية ووفق معايير الكفاءة والجدارة
- تطوير منصات الخدمات العامة الرقمية، وتعزيز استخدام الخدمات الرقمية
- تعزيز تطبيق نظم الحوكمة وإدارة المخاطر في القطاع العام
- تطبيق القانون دون أية محاباة
- تطبيق المسائلة العامة بالاعتماد على تقارير الجهات والاجهزة الرقابية والمتخصصة

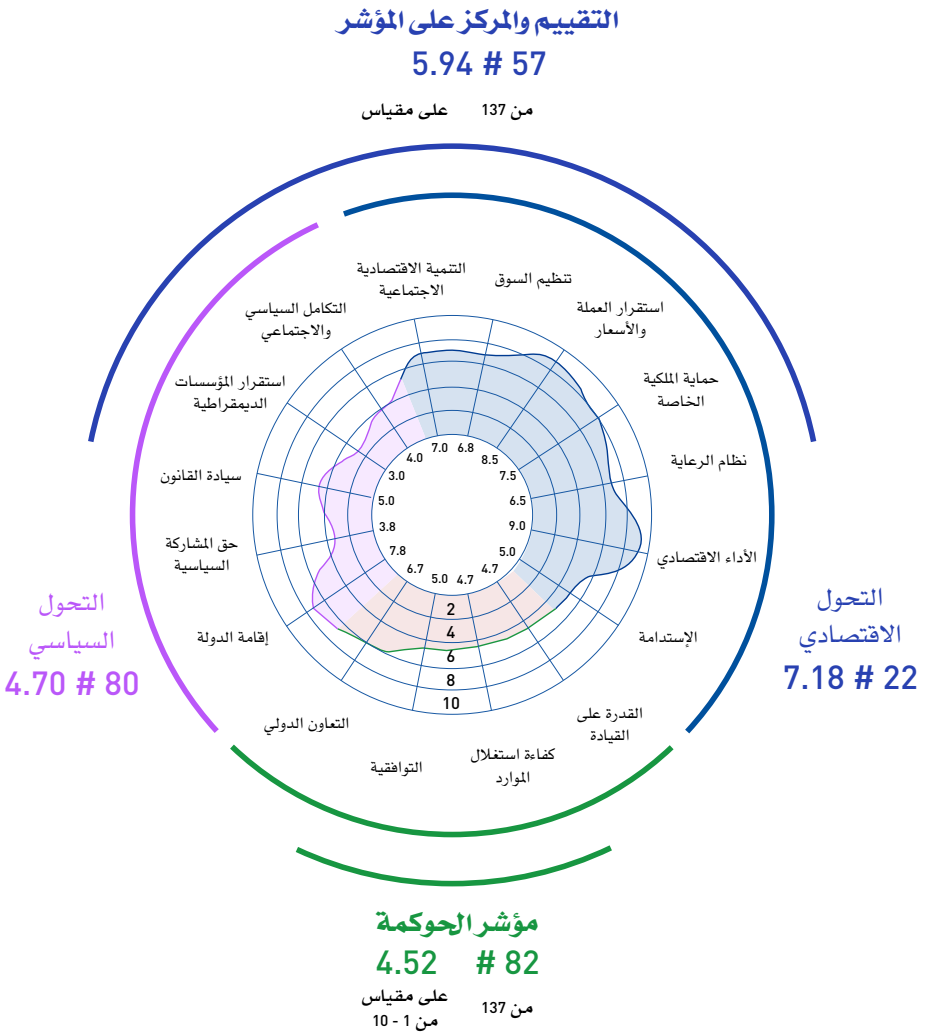
مؤشر دليل برتلسمان للعام 2019

تأتي دولة الكويت في المركز 57 في مؤشر برتلسمان للتحول من بين 137 دولة في سنة 2020. وقد حافظت دولة الكويت على مركز قوي في مؤشر التحول الاقتصادي حيث تعتبر في مركز "متقدم" وفقا لمؤشر برتلسمان للتحول. كما استمر استقرار مؤشر الحوكمة والتطور السياسي



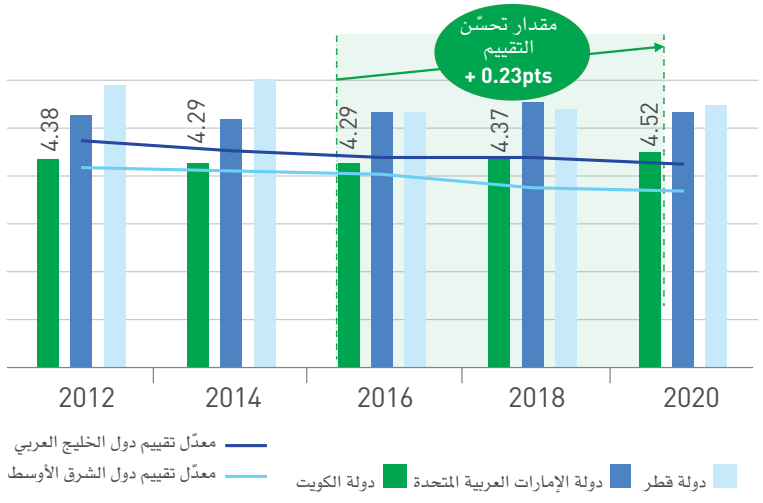
المصدر: مؤشر برتلسمان

مؤشر دليل برتلسمان للعام 2020



المصدر: مؤشر برتلسمان

تقييم دولة الكويت على مؤشر الحوكمة الصادر عن مؤشر برتلسمان مقارنة مع دول الخليج ومقارنة مع المعدّل المرجّح لدول الشرق الأوسط خلال الأعوام 2012 إلى 2020



يتم التقييم على مقياس من 1 (الأسوء) إلى 10 (الأفضل)

المصدر: مؤشر برتلسمان

التركيز على الحوكمة الرشيدة: نظرا لأن مؤشر برتلسمان يعتبر السلطات السياسية أحد الدعائم الهامة للتطور والتحول، فيتم تقييم ومقارنة حوكمة هذه السلطات ضمن مؤشر منفصل (مؤشر الحوكمة). تعرف الحوكمة في هذا السياق بأنها أداء وقدرات السلطات السياسية المسؤولة عن توجيه وتحديد السياسات العامة في المجتمع ومدى مساءلتها على تنفيذ هذه السياسات. ويشمل ذلك بالإضافة إلى المؤسسات الحكومية، المنظمات والجهات الغير حكومية في الدولة ومدى قدرتها وفعاليتها على المساعدة في تعزيز التحوّل وتطوير وتطبيق هذه السياسات العامة. تأتي دولة الكويت في مركز "متوسط" بالنسبة لممارسات الحوكمة ضمن مؤشر برتلسمان للتحول، حيث يستمر تحسّن مركز دولة الكويت بمرور السنوات ما يشير الى وضوح الرؤية واستمرار بذل الجهود لتعزيز هذه الممارسات والتعاون المستمر مع الشركاء الدوليين والهيئات المتخصصة لتحقيق ذلك.

مؤشر سهولة ممارسة الاعمال (البنك الدولي) -2020

جاءت دولة الكويت في المركز 83 في تقرير ممارسة الاعمال لسنة 2020 من بين 190 دولة ضمن مؤشر سهولة ممارسة الاعمال بناءا على تقييم 10 بنود يقيس كل منها أحد مراحل وعوامل دورة ممارسة الأعمال.

دخول دولة الكويت لأول مرة ضمن قائمة أكثر 10 دول إصلاحاً على مستوى العالم بتحسّن 14 مركز في ترتيبها في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال للعام 2020. تركزت جهود دولة الكويت على ما يلي:

- **تأسيس الاعمال:** قامت دولة الكويت بتحسين وتيسير إجراءات بدء النشاط التجاري وتأسيس الاعمال من خلال دمج واختصار الإجراءات الخاصة بالحصول على الترخيص التجاري، ومن خلال تطوير إجراءات تسجيل الشركة عبر الانترنت
- **استخراج تصاريح البناء:** تم تيسير إجراءات استخراج تصاريح البناء من خلال اختصار وتحسين الإجراءات، ومن خلال الربط الالكتروني مع بعض الجهات المعنية بالتصريح، وتعزيز الاتصال بين الجهات المختلفة، واختصار المدة الزمنية اللازمة للحصول على التصاريح
- **الحصول على الكهرباء:** قامت دولة الكويت بتيسير إجراءات الحصول على الكهرباء من خلال رقمنة عملية تقديم الطلب، وتسهيل اعمال الربط والتركيبات واستخدام نظام المعلومات الجغرافية لمراجعة طلبات الربط
- **تسجيل الملكية:** قامت دولة الكويت بتيسير إجراءات تسجيل الملكية من خلال تسهيل عملية الفحص والتسجيل. كما قامت الكويت بتحسين جودة نظم إدارة الأراضي من خلال نشر معايير الخدمة لنقل ملكية الأرض
- **الحصول على الائتمان:** قامت دولة الكويت بتحسين إجراءات الوصول الى المعلومات الائتمانية من خلال ضمان الحقوق القانونية للمقترضين للدخول على جميع البيانات الخاصة بعملياتهم الائتمانية وعرض مستوى الملاءة الائتمانية كأحد جوانب التطوير للبنوك والمؤسسات المالية
- **حماية حقوق الأقلية من المستثمرين:** عززت دولة الكويت اجراءات حماية حقوق الأقلية من المستثمرين من خلال اصدار إجراءات خاصة باخطار المستثمرين قبل 21 يوم من اجتماعات الجمعية العمومية
- **التجارة عبر الحدود:** قامت دولة الكويت بتخفيف متطلبات التجارة عبر الحدود من خلال تعزيز نظام إدارة المخاطر الجمركية وتنفيذ نظام الكتروني جديد للتخليص الجمركي. ولتنسيق الجهود بين الجهات المعنية، قامت دولة الكويت بتشكيل لجنة تطوير رقابي، حيث تستعين هذه اللجنة بمؤشرات ممارسة الاعمال كأحد المدخلات لبرامجها لتحسين بيئة الاعمال

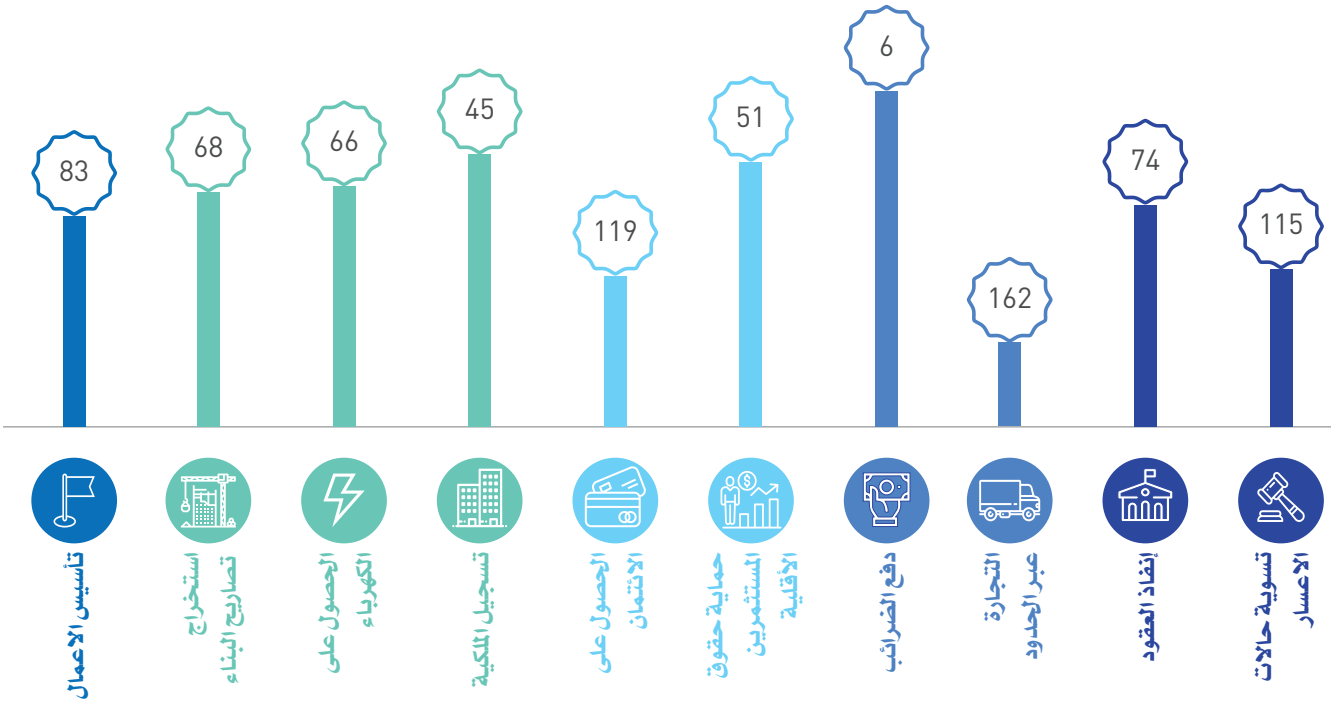
تقييم دولة الكويت على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال



ترتيب دولة الكويت على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال



تقييم دولة الكويت وفقاً لكل مكوّن من مكونات مؤشر سهولة ممارسة الأعمال



المصدر : البنك الدولي

أكثر 10 دول إصلاحاً على مستوى العالم بتحسّن 3 مكونات أو أكثر ضمن مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال للعام 2020.

الدولة	المركز	التغيّر في ترتيب المؤشر	الإصلاحات التي تعزز سهولة ممارسة الأعمال									
			تأسيس الاعمال	استخراج تصاريح البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية حقوق المستثمرين الأقلية	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تسوية حالات الاعسار
المملكة العربية السعودية	62	7.7	✓	✓	✓		✓	✓		✓	✓	✓
الأردن	75	7.6					✓		✓			✓
توجو	97	7.0	✓	✓	✓	✓	✓					
البحرين	43	5.9		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
طاجيكستان	106	5.7	✓				✓			✓		
باكستان	108	5.6	✓	✓	✓	✓			✓	✓		
الكويت	83	4.7	✓	✓	✓	✓	✓	✓		✓		
الصين	31	4.0	✓	✓	✓			✓	✓	✓	✓	✓
الهند	63	3.5	✓	✓						✓		✓
نيجيريا	131	3.4	✓	✓	✓	✓				✓	✓	

المصدر: مؤشر ممارسة الأعمال

3. الخدمات العامة

تواجه إدارة الخدمات العامة في دولة الكويت العديد من أوجه الفساد وخاصة اساءة استغلال المنصب الرسمي. حيث تشير العديد من الشركات إلى أنه عادة يتم الطلب منها تقديم خدمات او عدة أوجه من الرشوة لغرض الحصول على الخدمات العامة بسهولة. كما يشير المواطنون إلى أنهم يلجؤون إلى طلب الواسطة للحصول على أبسط الخدمات العامة بشكل سريع، وتعتبرالمحسوبية والانتقائية في تقديم الخدمات العامة من أكثر أوجه الفساد شيوعاً في دولة الكويت (وفقاً لتقييم مؤشر برتلسمان). تعتبر البيروقراطية الحكومية وعدم كفاءة تقديم الخدمات العامة من أكثر العوامل التي تؤثر سلباً على ممارسة الأعمال في دولة الكويت (وفقاً لتقرير التنافسية العالمية)

إن المركز المنخفض لدولة الكويت على مؤشرات السيطرة على الفساد والكفاءة الحكومية، بالمقارنة مع دول الخليج العربي، يشير إلى تحديات أساسية في هيكل الجهاز الحكومي وحوكمة تقديم الخدمات الحكومية.

تقدّر تكلفة الرشوة في دولة الكويت بحوالي 1.2 مليار دولار أمريكي، وهو ما يعادل تقريباً 2% من الناتج المحلي الاجمالي

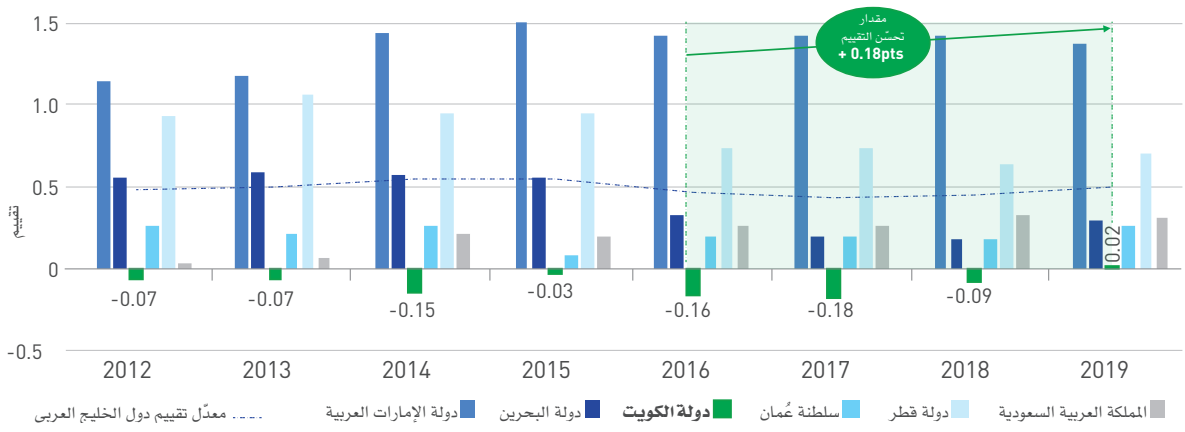
26% من المشاركين في الاستبيان طُلب منهم دفع رشوة

92% من المشاركين في الاستبيان يعتقدون بأن ظاهرة الرشوة هي خطر فعلي وعالي

مؤشر الكفاءة والفعالية الحكومية:

يتم قياس الكفاءة والفعالية الحكومية من خلال ادراك جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية واستقلاليتهما عن أية تدخلات سياسية، بالإضافة إلى صياغة السياسات العامة المناسبة ومدى تطبيقها والتزام الحكومة في تطبيقها.

تقييم كفاءة الأداء الحكومي لدولة الكويت وفقاً لمؤشر الحوكمة العالمي مقارنة مع دول الخليج العربي خلال الأعوام 2012 - 2019



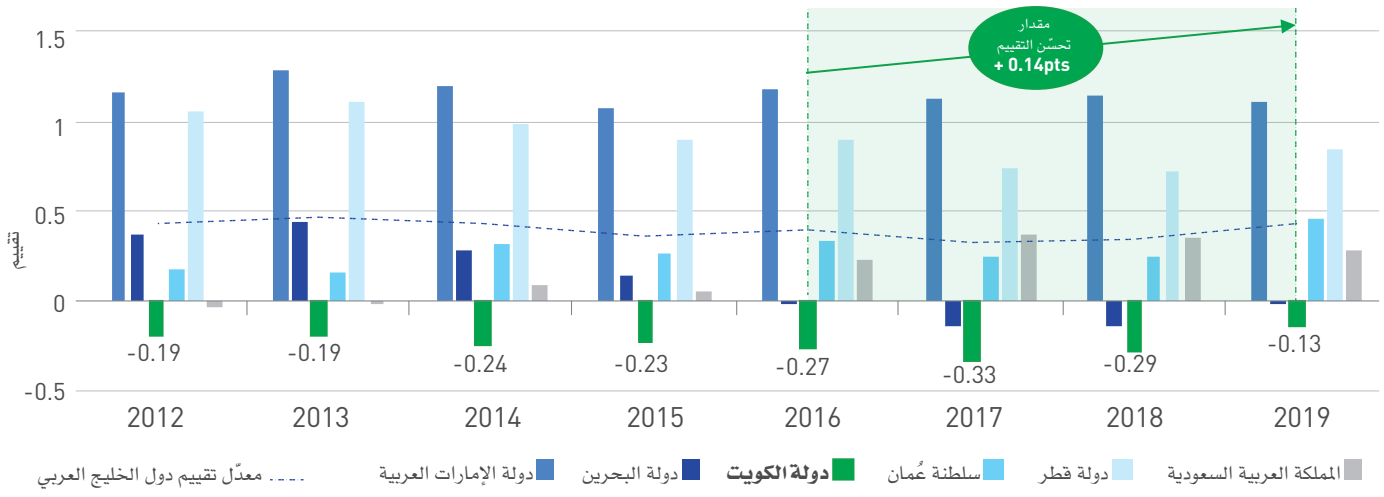
يتم التقييم على مقياس من 2.5- (ضعيف) إلى 2.5 (متين)

المصدر: مؤشرات الحوكمة العالمية

مؤشر السيطرة على الفساد

يتم قياس السيطرة على الفساد من خلال ادراك اساءة استخدام السلطة أو مقومات الدولة لمصالح خاصة ، صغيرة كانت أو كبيرة.

تقييم مدى السيطرة على ممارسات الفساد لدولة الكويت وفقاً لمؤشر الحوكمة العالمي مقارنة مع دول الخليج العربي خلال الأعوام 2012-2019



يتم التقييم على مقياس من 2.5- (ضعيف) إلى 2.5 (متين)

المصدر: مؤشرات الحوكمة العالمية

4. القطاع الخاص

مؤشر التنافسية العالمي- مؤشر حوكمة الشركات لدولة الكويت - 2019

عنصر التقييم الفرعي في المؤشر	القيمة	التقييم	المركز/141	افضل الجهات أداء
حوكمة الشركات 100-0*	-	**58.3** ↑	**79**	**نيوزيلندا**
فعالية معايير التدقيق والمحاسبة 7-1	**4.5**	**57.8** ↑	**82**	فنلندا
الضوابط الرقابية لتعارض المصالح 10-0	**6.0**	**60.0** ↑	**53**	كينيا
حوكمة المساهمين 10-0	**5.7**	**57.0** ↑	**75**	كازاخستان

ترتيب دولة الكويت على مؤشر التنافسية العالمي - العام 2019

46/141

درجات التقييم على مقياس من 0 الى 100 حيث يمثل مقياس 100 افضل تقييم
تشير الاسهم إلى اتجاه التحسّن في التقييم مقارنة في الفترة السابقة

المصدر: منتدى الاقتصاد العالمي، مؤشر التنافسية العالمي

احتلت دولة الكويت المركز 46 من بين 141 دولة، وكانت أكثر دول منطقة الشرق الأوسط تحسناً حيث تقدّمت 8 مراكز على مؤشر حوكمة الشركات. كما احتلت المركز الأول على مستوى استقرار الاقتصاد الكلي

شهدت دولة الكويت تحسنا ملحوظ في مستوى حوكمة الشركات في القطاع الخاص إلا أنها مازالت تواجه عدد من العقبات التي يجب تداركها لتحقيق أفضل ممارسات حوكمة الشركات. حيث يسيطر كبار المساهمين على عضوية مجالس الإدارات وقرارات توزيعات الأرباح، ويوجد فرص تطوير كبيرة فيما يتعلّق بدور الأعضاء المستقلين في مجالس الإدارة ، وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، بالإضافة إلى تعريف مبدأ المساءلة بشكل واضح ضمن التعليمات والضوابط الرقابية الحالية.

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي

5. المجتمع

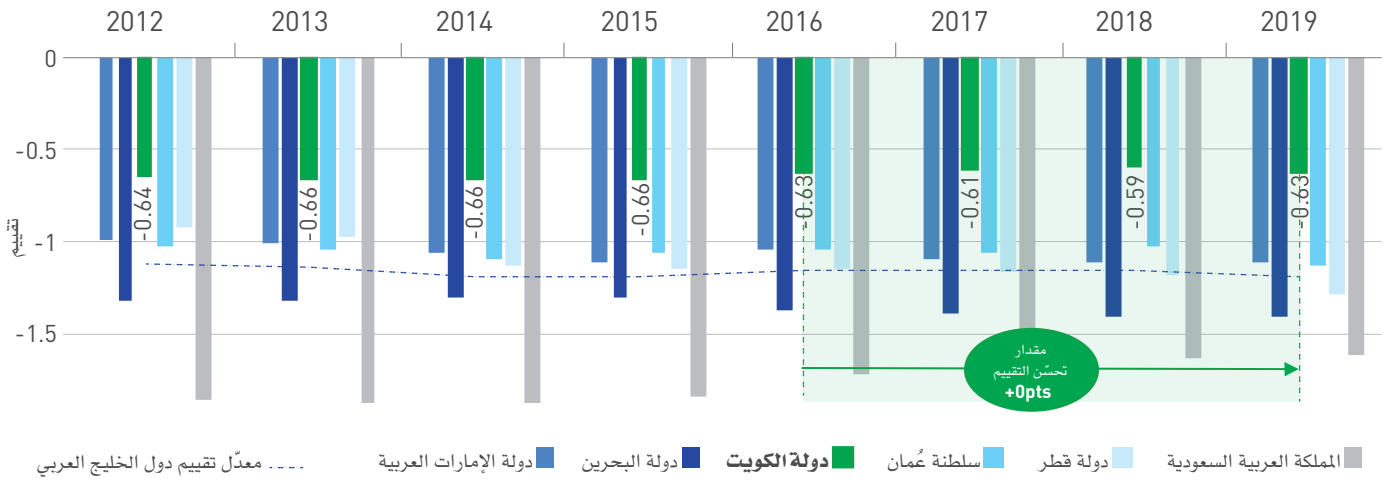
إن حرية التعبير مكفولة بموجب الدستور الكويتي، وتتمتع الصحافة الكويتية بنطاق واسع من الحرية تحكمها حدود قانونية محددة، إلا أنه بالرغم من هذه الحدود، **تعتبر الصحافة الكويتية من أكثر الصحف التي تتمتع بحرية التعبير في منطقة الشرق الأوسط** وذلك بتغطية أية مواضيع بخلاف الخوض بالأمور العقائدية والسياسة السيادية. (وفقاً لمؤشر برتلسمان 2020). تم تحديد مستوى حرية الصحافة في دولة الكويت على أنه "حرية جزئية" وفقاً لـ (حرية الصحافة 2019)، ولم يكن هناك أية أدوات قانونية أو مؤسساتية تكفل حقوق المواطنين بالاطلاع على المعلومات الحكومية، إلا أنه تم مؤخراً إصدار قانون حق الاطلاع على المعلومات والذي يعتبر خطوة أساسية لتطوير هذا الجانب.

يكفل القانون الكويتي حرية انشاء الجمعيات المدنية وقد تزايد نشاط وفعالية المجتمع المدني الكويتي بشكل كبير خلال الأعوام السابقة (مؤشر برتلسمان).

مؤشر حرية التعبير والمسائلة

يعكس ادراك مدى قدرة المواطنين بالدولة على المشاركة في اختيار حكومتهم وحرية التعبير وحرية تشكيل الجمعيات المدنية وحرية الاعلام.

تقييم مدى حرية التعبير والمسائلة لدولة الكويت وفقاً لمؤشر الحوكمة العالمي مقارنة مع دول الخليج العربي خلال الأعوام 2012 - 2019



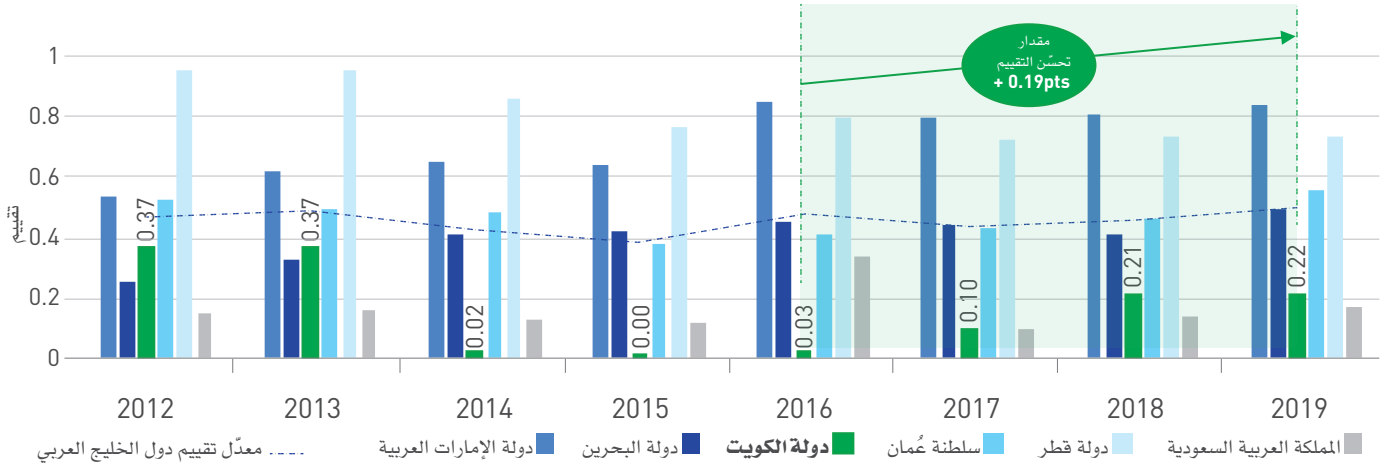
يتم التقييم على مقياس من 2.5- (ضعيف) إلى 2.5 (متين)

المصدر: مؤشرات الحوكمة العالمية

مؤشر سيادة القانون

يقيس المؤشر إدراك مدى الثقة في الالتزام العام لتطبيق القانون وبالتحديد مدى انفاذ العقود، وحماية حقوق الملكية، والتزام السلطات الأمنية بالقانون، وجودة البيئة القانونية القضائية بالإضافة إلى نسب الجريمة والعنف في المجتمع.

تقييم مدى سيادة القانون لدولة الكويت وفقاً لمؤشر الحوكمة العالمي مقارنة مع دول الخليج العربي خلال الأعوام 2012-2019



يتم التقييم على مقياس من 2.5- (ضعيف) إلى 2.5 (متين)

المصدر: مؤشرات الحوكمة العالمية

6. التعاون الإقليمي والدولي

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC

تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعاهدة الدولية الأبرز والتي تم تبنيها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 2003. وتعتبر هذه الاتفاقية الأداة الرئيسية لمواجهة الفساد حول العالم. وقد مثلت عملية التفاوض الدولي حول هذه المعاهدة والتصديق عليها من قبل 168 دولة أحد أهم الإنجازات المشهودة في مجال مكافحة الفساد على المستوى الدولي من خلال تقديم معالجة دولية لمشكلة دولية.

وقعت دولة الكويت على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 9 ديسمبر 2003 كما قامت بالتصديق عليها بموجب القانون رقم 47 لسنة 2006، إعمالاً لحكم المادة 70 من الدستور الكويتي، والتي تنص على أن المعاهدات المصدق عليها "تكون لها قوة القانون" اعتبارا من تاريخ التصديق عليها واصدارها. وأصبحت بذلك الكويت رسمياً دولةً طرفاً في الإتفاقية في 16 فبراير 2007.

ويوفّر ذلك لاستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، فرصة وامكانية توافق التشريعات والنظم والسياسات والإجراءات والممارسات ذات العلاقة مع افضل المعايير الدولية التي تتبناها الاتفاقية وبما يسمح بأن تكون دولة الكويت مثالا يحتذى به بين الدول المماثلة وعلى المستوى الدولي من خلال تطبيق الاستراتيجية.

الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

أصدرت جامعة الدول العربية الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بحيث تكون الأداة الرسمية الأولى على المستوى العربي لمكافحة الفساد وقام بالتوقيع عليها من قبل 21 دولة عربية (باستثناء دولة الصومال) في 21 ديسمبر 2010. حيث قام وزراء الداخلية ووزراء العدل العرب بالتوقيع على تلك الآلية.

تنص الاتفاقية على أنها تهدف إلى تفعيل الجهود العربية والدولية الرامية إلى مكافحة كافة أوجه الفساد والتصدي له لا سيما فيما يتعلّق بتسليم المجرمين واسترداد الممتلكات المنهوبة. كما تؤكد الاتفاقية على أن التصدي للفساد لا يقتصر دوره على السلطات الرسمية وانما يشمل أيضاً الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني التي ينبغي أن تؤدي دور فعال في هذا المجال. وفي الوقت نفسه، تؤكد الاتفاقية العربية على المساواة الكاملة بين الدول واهمية احترام سيادة الدول الأطراف في هذه المعاهدة.

عرّفت الاتفاقية أفعال الفساد على أنها تشمل 13 جريمة من بينها الرشوة في الوظائف العمومية وشركات القطاع العام والخاص، ورشوة موظفي المؤسسات الدولية العموميين فيما يتعلّق بتصريف الأعمال التجارية الدولية، غسل العائدات الاجرامية، الاثراء الغير مشروع، إساءة استغلال الوظائف العمومية، المتاجرة بالنفوذ، اختلاس الممتلكات للمؤسسات العامة والخاصة، واعاقة سير العدالة.

علاوة على ذلك، تنص الاتفاقية على أهمية الوقاية من جرائم الفساد بذات الأهمية لرفع الوعي حول الفساد بين المواطنين وتوضيح التدابير التي يجب أن تتخذها الدول الأعضاء للتأكد من مشاركة المواطنين بفعالية في مكافحة الفساد مثل تطوير معايير الشفافية والمنافسة في المشتريات العامة وتطوير قواعد السلوك المهني في الخدمات العامة.

(المصدر: الشفافية الدولية)

المعاهدات والاتفاقيات الأخرى الموقعة:

اتفاقية تأسيس الاكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بصفتها منظمة دولية: الأكاديمية هي أول مؤسسة عالمية من نوعها، مكرسة للتغلب على أوجه القصور الحالية في المعرفة والممارسة في مجال مكافحة الفساد والسعي لتمكين المهنيين لمواجهة تحديات الغد. تم توقيع دولة الكويت على هذه الاتفاقية في 5 مارس 2015 والتصديق عليها في 4 مايو 2015. تهدف تلك الاتفاقية الى تعزيز فاعلية وكفاءة مكافحة الفساد والوقاية من مخاطره من خلال:

1. تقديم التعليم الاكاديمي والتدريب المهني اللازم فيما يتعلق بمكافحة الفساد.
2. اجراء ودعم البحوث المتعلقة بكافة جوانب الفساد،
3. تقديم كافة أوجه المساعدة الفنية والتقنية لمكافحة الفساد،
4. تعزيز التعاون الدولي والتواصل بين الأطراف المشاركة لمكافحة الفساد.

(المصدر: الأمم المتحدة)

الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: تم التوقيع على الاتفاقية في 21 ديسمبر 2010 بين كافة الدول الأعضاء في الجامعة العربية لغرض تعزيز الإجراءات الهادفة الى دعم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز التعاون بين الدول في هذا الشأن.

(المصدر: الأمم المتحدة)

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود: قامت دولة الكويت بالتوقيع على هذه الاتفاقية في 12 مايو 2006. وتهدف هذه المعاهدة الى تعزيز التعاون لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود بفاعلية وكفاءة.

(المصدر: الأمم المتحدة)

الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود: تهدف هذه الاتفاقية الى تعزيز التعاون بين الدول العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود، وقامت دولة الكويت بالتوقيع على تلك المعاهدة في 21 ديسمبر 2012 والتصديق عليها في 5 سبتمبر 2013.

(المصدر: الأمم المتحدة)

مذكرات التفاهم:

- مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت (الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة") وحكومة دولة فلسطين (هيئة مكافحة الفساد) بشان التعاون المشترك في مجالات مكافحة الفساد والوقاية من مخاطره.
- مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت (الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة") وبين جمهورية مصر العربية (هيئة الرقابة الإدارية) بشان التعاون الثنائي في مجالات مكافحة الفساد والوقاية منه.
- مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت (الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة") وبين حكومة جمهورية فرنسا (الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد) بشأن التعاون الثنائي في مجالات مكافحة الفساد.
- مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت (الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة") وبين حكومة جمهورية كوريا (لجنة مكافحة الفساد والحقوق المدنية) بشأن التعاون الثنائي في مجالات مكافحة الفساد.

حققت دولة الكويت خلال السنوات القليلة الماضية تقدما في **معظم المؤشرات الدولية الخاصة بالحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد**. ومن بين 10 مؤشرات تم تحليلها في هذا التقرير، سجلت الكويت تقدما في 9 مؤشرات خلال السنوات ما بين 2016 الى 2020.





04

الإطار العام
لإستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

1. المواءمة مع الأولويات الوطنية:

إن محاربة الفساد من أهم ممكنات تحقيق رؤية الكويت 2035

أطلقت دولة الكويت رؤيتها الوطنية "رؤية كويت جديدة 2035" في يناير 2017، وتهدف هذه الرؤية إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري وثقافي إقليمي جاذب للاستثمار، بالإضافة إلى دورها في تعزيز تنويع مصادر الدخل وخفض الاعتماد الكلي على الايرادات النفطية بشكل تدريجي.

تم تصميم رؤية الكويت 2035 على أساس 7 ركائز لتحقيق 5 توجهات استراتيجية كما هو موضّح في الشكل أدناه. وتعتبر مكافحة الفساد من أهم عوامل تحقيق هذه الركائز والأهداف بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث تساهم في تحسين الإدارة الحكومية الفاعلة، وتعزز المساءلة والشفافية في إدارة الأموال العامة، بالإضافة إلى تعزيز فعالية الحكومة من خلال تحسين صياغة السياسات العامة وتحسين اجراءات العمل الحكومية.

رؤية الكويت 2035

الأهداف

ركائز

	مشاركة المواطن واحترام القانون	حكومة فاعلة وشفافة	اقتصاد مزدهر ومستدام	مجتمع مترابط	مكانة عالمية متميّزة
1 إدارة حكومية فاعلة	ستعزز القوانين العادلة مبدأ المساءلة لدى الحكومة	وضوح المسؤوليات والحكومة الفعالة سيعزز صياغة السياسات العامة إدارة الانفاق العام اساسيا لاستدامة المالية العامة	القوانين الأفضل لتشجيع مشاركة أكبر للقطاع الخاص		
2 إقتصاد مستدام ومتنوع			تنويع مصادر الدخل سيساعد على رخاء الدولة	اقتصاد يوفّر الوظائف والدخل اللازم للمواطنين	اقتصاد قوي يعزز مكانة الكويت دولياً
3 بنية تحتية متطورة		تحسين تطبيق التكنولوجيا لتعزيز الشفافية في تقديم الخدمات	بنية تحتية فعالة ستعزز نمو الاقتصاد	توفر أفضل المرافق والخدمات للمواطنين	نمو النقل الجوي لتعزيز التواصل الدولي
4 بيئة معيشية مستدامة		ترشيد الدعومات لدعم استدامة المالية العامة	برامج اسكان فعالة لتعزيز الاقتصاد	الاسكان والخطط السليمة بيئياً لمستوى عيش أفضل	
5 رعاية صحية عالية الجودة				تحسين جودة نظام الرعاية الصحية العامة لتوفير حياة أطول واكثر صحية	
6 رأسمال بشري إبداعي					

بالغ الأهمية: مكافحة الفساد أمر بالغ الأهمية لتحقيق النتائج المتوقعة من رؤية 2035.

مهم: مكافحة الفساد أمر مهم لتحقيق النتائج المتوقعة من رؤية 2035

ذو صلة: مكافحة الفساد مرتبطة وذو صلة بتحقيق نتائج أفضل من رؤية 2035

مشاركة المواطن واحترام القانون	حكومة فاعلة وشفافة	اقتصاد مزدهر ومستدام	مجتمع مترابط	مكانة عالمية متميّزة
		نظام تعليم افضل لتوفير رأسمال بشري مؤهل	نظام تعليم افضل لتوفيرمهارات ومعرفة أكبر في المجتمع	

ركائز

7 مكانة عالمية متميزة

تعزيز سيادة القانون لضمان الأمن والسلم		الاستثمارات الاجنبية لتحفيز الاقتصاد		التأثير الدولي أساسي لتطوير الروابط الاقتصادية والسياسية

بالغ الأهمية: مكافحة الفساد أمر بالغ الأهمية لتحقيق النتائج المتوقعة من رؤية 2035.
مهم: مكافحة الفساد أمر مهم لتحقيق النتائج المتوقعة من رؤية 2035
ذو صلة: مكافحة الفساد مرتبطة وذو صلة بتحقيق نتائج أفضل من رؤية 2035

المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة (أهداف الأمم المتحدة العالمية)

حرصت إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد على الانسجام مع التزامات دولة الكويت على الصعيد الدولي فيما يخص العلاقة بين الفساد والتنمية، مع التركيز على الإطارين الأبرز في هذا المجال وهما أهداف التنمية المستدامة (أهداف الأمم المتحدة العالمية للعام 2030)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للعام 2003.

تتضمن أهداف التنمية المستدامة للعام 2030 سبعة عشر (17) هدفاً، وقد صادقت عليها دولة الكويت في سبتمبر 2015. تُعتبر الطبيعة المترابطة والمتكاملة لهذه الأهداف ذات أهمية كبيرة لضمان تحقيق الغرض من هذه الخطة الأممية الجديدة. حيث أن نجاح دولة الكويت في تحقيق الطموحات الكاملة لهذه الخطة من شأنه أن يحسّن حياة جميع السكان من مواطنين ومقيمين على نحو ملموس، بما يسهم في تحويل دولة الكويت والعالم أجمع إلى الأفضل.

في هذا الإطار، تم إعداد استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لتمكن دولة الكويت من اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق نموذج سباق عالمياً في تحقيق الخطة الأممية لأهداف التنمية المستدامة، وتحديداً فيما يخص هدفها السادس عشر (16) الخاص "بالسلام والعدل والمؤسسات القوية"، والذي ستسعى بموجبه دول العالم إلى تعزيز المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقاً للتنمية المستدامة، وتوفير سبل الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على كافة المستويات. في هذا الإطار، تمت مواءمة استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد مع الهدف السادس عشر (16) من "أهداف التنمية المستدامة" نحو تحقيق مقاصده المتعلقة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وهي:

16.3 تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وكفالة المساواة في الوصول إلى العدالة للجميع.

16.4 خفض التدفقات المالية والأسلحة الغير المشروعة إلى حد كبير، وتعزيز استعادة الأصول المسروقة وإعادتها، ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة بحلول عام 2030.

16.5 الحد بشكل كبير من الفساد والرشوة بجميع أشكالها.

16.6 إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

16.7 ضمان الاستجابة والنهج التشاركي في اتخاذ القرارات التمثيلية على جميع المستويات.

16.10 ضمان وصول المواطنين إلى المعلومات، وحماية الحريات الأساسية، بموجب التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.

تقييم دولة الكويت للعام 2019 لمدى تحقيق الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة

الهدف رقم 16 - السلام والعدل والمؤسسات القوية	التقييم	السنة	التصنيف	التغيّر
جرائم القتل (لكل 100,000 شخص)	1.8	2012	■	●
نسبة المحتجزين بغير أحكام	9.1	2015	■	●
نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان عند المشي بمفردهم ليلاً في المدينة أو المنطقة التي يعيشون بها	85.8	2006	■	●
حقوق الملكية (1-7)	4.4	2019	■	●
تسجيل المواليد لدى السلطات المدنية، الأطفال دون 5 سنوات.	NA	NA	■	●
مؤشر مدركات الفساد	40	2019	■	↓
الأطفال بين سن 5 و14 عاماً المشاركون في عمالة الأطفال	NA	NA	■	●
صادرت الأسلحة التقليدية الرئيسية	0.0	2019	■	●
مؤشر حرية الصحافة	33.9	2019	■	↓

التغيّر: ↓ تراجع | → ثبات | ↗ ارتفاع بسيط | ↑ على المسار الصحيح لتحقيق الهدف | ● البيانات غير متاحة

التصنيف: ■ هناك تحديات كبيرة | ■ هناك تحديات ملموسة | ■ لا تزال هناك تحديات | ■ تم انجاز الأهداف | ■ البيانات غير متاحة

المصدر: تقرير التنمية المستدامة للعام 2020

2. الرؤية، والرسالة، والأهداف

بذلت دولة الكويت جهود عديدة لمحاربة الفساد خلال السنوات السابقة، وعملت على اطلاق الاستراتيجية الوطنية الاولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لتنظيم هذه الجهود، حيث تم اعداد الاستراتيجية من قبل الهيئة العامة لمكافحة الفساد في إطار من التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. "هذه الاستراتيجية هي الأولى من نوعها على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي من حيث منهجية الاعداد التشاركية، والأولى خلال عقد من الزمن على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي" (وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي).

تم رعاية إطلاق واعتماد استراتيجية الكويت الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من سمو أمير البلاد المغفور له الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح (طيب الله ثراه) في 15 يناير 2019 ضمن فعاليات مؤتمر الكويت الدولي الأول لمكافحة الفساد والذي عقد تحت عنوان "النزاهة من أجل التنمية" في 15 و 16 يناير 2019.

تمتد استراتيجية الكويت الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لخمس سنوات من العام 2019 حتى العام 2024. وتسعى إلى توفير مساهمة جوهرية في تحقيق مستهدفات دولة الكويت في عملية الإصلاح والتحول المؤسسي، بدءاً من استكمال العمل على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وصولاً إلى تحقيق معدلات أفضل على مؤشرات التنمية المستدامة وفق رؤية "كويت جديدة" مروراً بتحسين موقع دولة الكويت على المؤشرات الدولية ذات العلاقة بالنزاهة ومكافحة الفساد.

ولتحقيق أهداف استراتيجية الكويت الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، يتعيّن أن تتمحور الاستراتيجية حول رؤية واضحة وطموحة، وتعكس رسالة محددة وقابلة للتطبيق، وتتبنى مبادىء وقيم تعبّر عن جوهر ما تصبو إلى تحقيقه. جميع هذه العناصر تم تصميمها في الاستراتيجية لتعكس تطلعات وقناعة والتزام جميع القيمين على اعداد وتنفيذ هذه الاستراتيجية:



الرؤية 2024

كويت جديدة تقوم على الثقة ويسودها احتـرام كامل لمبادىء الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ومشاركة الجميع في نبذ الفساد.



الرسالة

تعزيز قيم وقواعد النزاهة ومكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص والمجتمع عموماً بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

المبادئ

1. السيادة الوطنية
2. المشاركة
3. الشمولية
4. الواقعية
5. المسؤولية

الركائز



القطاع العام

الهدف الإستراتيجي

حماية نزاهة القطاع العام وتطوير فعالية وكفاءة الخدمات العامة التي يقدّمها في إطار من الشفافية والمساءلة.



القطاع الخاص

الهدف الإستراتيجي

تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.



المجتمع

الهدف الإستراتيجي

تمكين المجتمع من المساهمة في بناء ثقافة حاضنة للنزاهة ضد الفساد



الهيئات المتخصصة

الهدف الإستراتيجي

تعزيز كفاءة وفعالية الهيئات المتخصصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

الأثر المستهدف للاستراتيجية بحلول العام 2024

إرتفاع مستوى النزاهة ومكافحة الفساد في دولة الكويت



ارتفاع منسوب ثقة المواطن والمقيم في الهيئة العامة لمكافحة الفساد



ارتفاع منسوب ثقة القطاع الخاص بنزاهة بيئة الأعمال

+6

اصدار ستة قوانين وتشريعات جديدة أو محدّثة ووضعها موضع التنفيذ بما يعزز تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة

3. أولويات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

إختارت إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد أربعة (4) محاور أساسية (القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع والهيئات المتخصصة) لعملها خلال سنواتها الخمسة (2019 – 2024)، وذلك في ظلّ الرؤية والرسالة والمبادىء المحددة في إطارها العام، بحيث يقوم كل من هذه المحاور الأربعة على هدف استراتيجي عام قابل للرصد والتقييم.

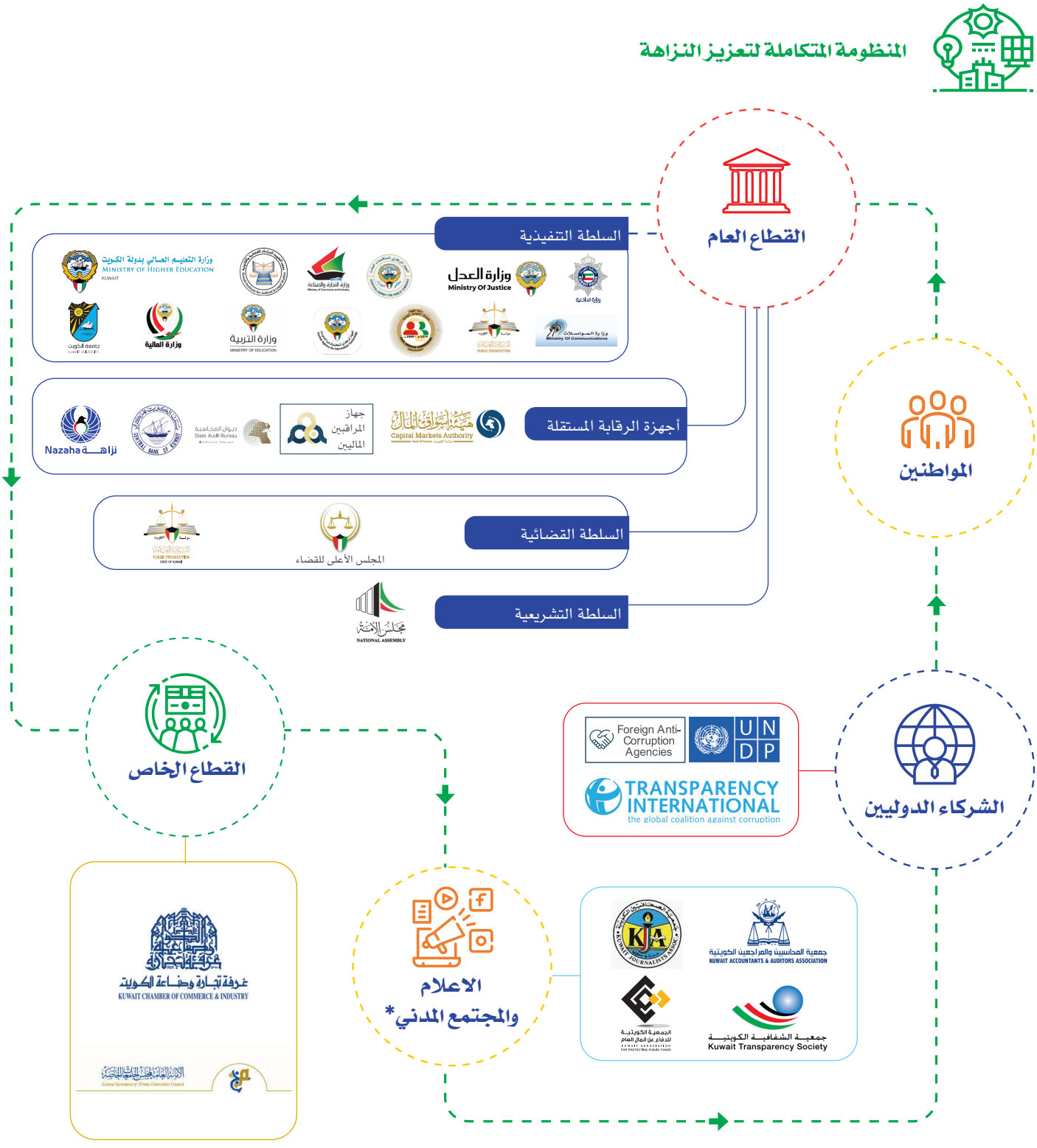
تشتمل إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في مجمل محاورها الأربعة على ثلاثة عشرة (13) أولوية تتدرج ضمنها سبع وأربعون (47) مبادرة محددة سيتم تنفيذها بين العامين 2019 و2024. ضمن المحور الأول المتمثل بالقطاع العام، إعتمدت الاستراتيجية خمس (5) أولويات وإثنين وعشرين (22) مبادرة، إضافة إلى أولويتين إثنتين (2) وست (6) مبادرات خاصة بالمحور الثاني حول القطاع الخاص، أما في المحور الثالث حول المجتمع، فيوجد ثلاث (3) أولويات وإحدى عشرة (11) مبادرة، في حين يوجد ثلاث (3) أولويات وثماني (8) مبادرات ضمن المحور الرابع حول الهيئات المتخصصة.



4. المنظومة المتكاملة لتعزيز النزاهة

يتم مكافحة الفساد بالشراكة والتنسيق مع جميع مكونات منظومة مكافحة الفساد محلياً ودولياً:

محاربة الفساد هي منظومة، حيث أن الفساد له ابعاد إدارية، ومجتمعية، وثقافية، وقانونية، وعليه فإن محاربته تحتاج إلى منظومة تغطي جميع هذه الجوانب. كما أنه للفساد شبكات ومنظومة وعليه فإن لمكافحته يجب أن يكون هناك منظومة متكاملة، وجاءت الاستراتيجية الوطنية لتعزز مكونات هذه المنظومة بحيث تشمل (جهات انفاذ القانون، جهات تشريعية، جهات رقابية، مجتمع مدني، وسائل الاعلام، إلخ) وبهذا يكون تنفيذ الاستراتيجية هو مسؤولية وطنية مشتركة، وليست مسؤولية الجهات المنفذة فقط بل جميع الجهات التي تكوّن منظومة مكافحة الفساد.



* الجهات المذكورة هي فقط لسبيل المثال وليس الحصر حيث أن اللجنة الفنية المعنية بالمحور الثالث على تواصل مع الشريحة الأكبر من ممثلين المجتمع المدني والاعلام.

الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة"

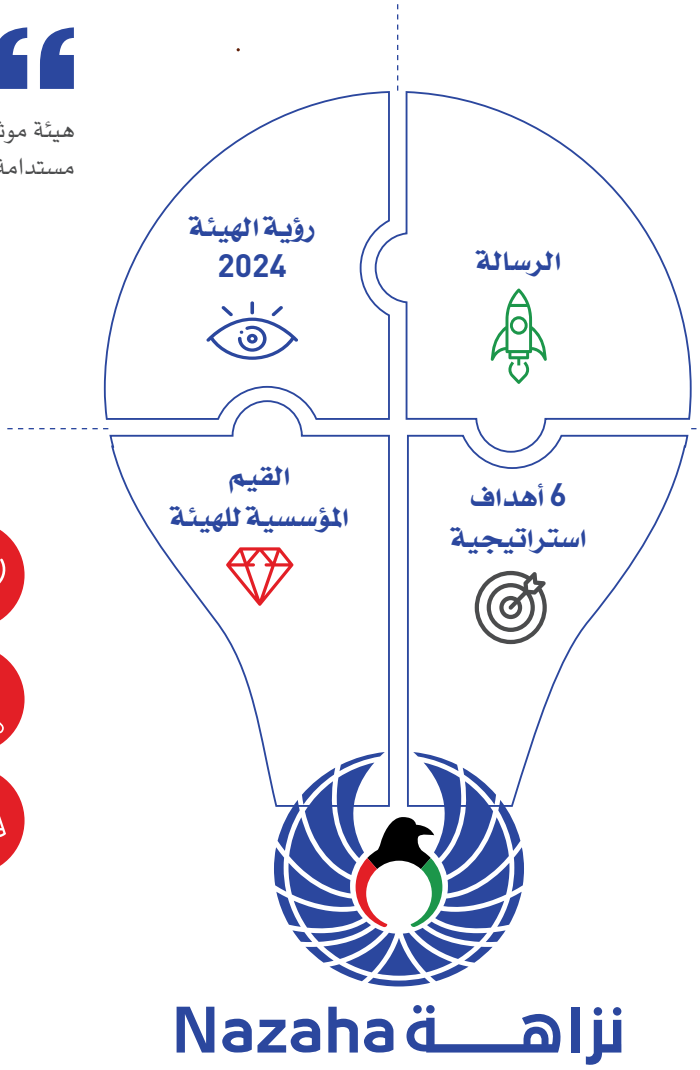
الهيئة العامة لمكافحة الفساد، هي هيئة مستقلة محايدة أُنشأت بموجب القانون رقم (2) لسنة 2016 والصادر بتاريخ 2016/1/24 وقد جاء إنشاء هذه الهيئة كإستجابة لمتطلبات إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي نصت في المادة السادسة على أن "تكفل كل دولة طرف ، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني ، وجود هيئة أو هيئات، حسب الإقتضاء، تتولى منع الفساد"، كما كان من الدوافع الرئيسية لإنشاء هذه الهيئة ما كشف عنه التطبيق من ضرورة الحاجة إلى وجود الهيئة العامة لمكافحة الفساد في المنظومة المتكاملة لتعزيز النزاهة لكونها استحقاقا وطنيا حتميا تقتضيه المصلحة العليا للبلاد.

تم اعداد الاستراتيجية المؤسسية الأولى للهيئة العامة لمكافحة الفساد بالتزامن مع إعداد استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. حيث تهدف استراتيجية الهيئة إلى تنظيم جهود الهيئة في قيادة ودعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وبناء القدرات المؤسسية للهيئة لتحقيق نطاق عملها وفقاً للقانون.

الاستراتيجية الخمسية الأولى لهيئة "نزاهة" 2019-2024

نعمل سوياً على مكافحة الفساد مع كافة العناصر الوطنية من خلال التوعية والوقاية والتحقيق

هيئة موثوق بها لمجتمع نزيه وتنمية مستدامة



1. المساهمة في تطوير وتطبيق تشريعات مكافحة الفساد
2. تطوير الإطار المؤسساتي لمكافحة الفساد
3. تعزيز الشفافية ومبدئ المساءلة في القطاع العام
4. تنسيق جهود مكافحة الفساد بكفاءة مع جميع أصحاب المصلحة في الوطن
5. رفع مستوى الوعي ونشر ثقافة مكافحة الفساد
6. تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية

- المصداقية
- الشفافية
- المساءلة



05

نموذج حوكمة قيادة وتنفيذ **استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد**

1. مكونات نموذج الحوكمة

تُعد الآلية المعتمدة لحوكمة استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد أمراً جوهرياً لنجاح الاستراتيجية، حيث تحكم هذه الآلية التواصل الفعال ووضوح المسؤوليات بين مكونات القيادة والتنفيذ والمتابعة والتقييم للاستراتيجية، بالإضافة إلى تفعيل آلية اتخاذ القرار، وتوفير مستويات الدعم الفني والتقني والإداري بشكل فعال.

لقد تم اعتماد نموذج حوكمة واضح ومنسّق وفعال يستقي الممارسات الفضلى عالمياً ويتناسب مع بيئة العمل والنظام المؤسساتي والقانوني في دولة الكويت. تقوم آلية حوكمة الاستراتيجية على أربعة (4) مكونات أساسية كما هو موضّح في الشكل التالي:

هيكل آلية التنفيذ

المستوى التوجيهي والاستراتيجي

اللجنة العليا لقيادة وتنسيق الاستراتيجية

المهام

- تقديم التوجيهات والارشادات وجميع أوجه الدعم اللازم لضمان حسن سير تنفيذ الاستراتيجية
- المتابعة الدورية على سير عمل الاستراتيجية ومؤشرات الأداء والبحث بأية تحديات أو مخاطر قد تؤثر على سير العمل

دورية الاجتماعات

بشكل ربع سنوي وعند اللزوم

المستوى الفني والتقني

اللجان الفنية

لجنة المحور الأول	لجنة المحور الثاني	لجنة المحور الثالث	لجنة المحور الرابع
القطاع العام	القطاع الخاص	المجتمع	الجهات المتخصصة

المهام

- الإشراف الفني للمبادرات الخاصة بكل محور وتحليل ومتابعة العوامل التي تؤثر على تحقيق المبادرات لأهدافها
- تقديم التوصيات لتعزيز تنفيذ المبادرات فنياً وتنظيمياً وخاصة من خلال اعداد خطط التنفيذ التفصيلية
- التواصل الفعال مع جميع اصحاب المصلحة وجمع واستلام البيانات والتقارير من الجهات المنفذة ومراجعتها لمتابعة سير العمل

دورية الاجتماعات

بشكل شهري

لجنة الرصد والتقييم

المهام

- متابعة سير عمل تنفيذ الاستراتيجية من حيث الجدول الزمني، والمؤشرات التشغيلية واعداد التقارير المجمعة
- تقييم مدى فعالية تنفيذ الاستراتيجية وتوثيق أثر التنفيذ والدروس المستفادة.

دورية الاجتماعات

بشكل شهري

مكتب دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية (المتمثل في مكتب التخطيط والمتابعة لدى هيئة "نزاهة")

نزاهة Nazaha

المهام

- التنسيق بين جميع مستويات الحوكمة واللجان الفنية
- تطبيق نموذج الحوكمة والتحقق من الالتزام بالخطط والمواثيق المعتمدة
- تقديم الدعم التقني الخاص بإدارة الاستراتيجيات والمتابعة على نتائجها

دورية الاجتماعات

دعم بشكل مستمر

فريق إداري ومالي	فريق فني	فريق إعلامي

2. الانجازات الأساسية:

لقد تم اعتماد نموذج حوكمة الاستراتيجية كجزء من وثيقة الاستراتيجية، وتم عقد ورشة عمل في 19 فبراير 2019 من قبل الهيئة العامة لمكافحة الفساد مع جميع الجهات المنفذة للاستراتيجية لمناقشة الوثيقة ونموذج الحوكمة، وذلك بحضور ممثلين عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية وممثلين عن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.

عمل مكتب دعم تنفيذ الاستراتيجية على اعداد مواثيق اللجان وفقاً لأفضل ممارسات الحوكمة بحيث تشمل تنظيم العضوية، والاجتماعات، وبروتوكول التواصل، والمهام والمسؤوليات.

اللجنة العليا لقيادة وتنسيق الاستراتيجية

تم تشكيل اللجنة العليا وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 961 المؤرخ في 15 يوليو 2019 والذي حدد عضوية واختصاصات اللجنة.

تم تجديد عضوية اللجنة وفقاً لقرار رئيس اللجنة رقم 169 والمؤرخ في 11 أكتوبر 2020 والذي حدد عضوية 19 جهة من ممثلين القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني وبرئاسة رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

تم عرض الوثيقة النهائية من الاستراتيجية، ومسودة ميثاق عمل اللجنة خلال الاجتماع الأول للجنة العليا في 24 سبتمبر 2019.

تأسست في
15 يوليو 2019

عدد الاجتماعات
01

اللجان الفنية:

- تم تشكيل اللجان الفنية للمحاور الأربع وفقاً لقرار رئيس اللجنة العليا رقم 162 والمؤرخ في 21 أغسطس 2019.
- عقدت اللجان الفنية أكثر من 60 اجتماع مع الجهات المنفذة بما في ذلك الاجتماعات الداخلية لمناقشة سير عمل الاستراتيجية وتوفير الدعم الفني والتنسيق اللازم لتنفيذ المبادرات.
- عملت اللجان الفنية على اعداد جميع خطط التنفيذ التفصيلية للاستراتيجية بالتعاون مع مكتب دعم تنفيذ الاستراتيجية، وتم مراجعة هذه الخطط من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي وتم عرضها على رئيس اللجنة العليا، بالإضافة إلى مناقشة الخطط مع جميع الجهات المنفذة.

تأسست في
21 أغسطس 2019

أكثر من
60 إجتماع

مكتب دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية (المتمثل في مكتب التخطيط والمتابعة لدى هيئة "نزاهة"):

- إعداد جميع نماذج العمل الخاصة بمتابعة الاستراتيجية، واعداد نماذج التقارير، وسجل متابعة التشريعات، ومصفوفة مؤشرات الأداء، والملف المركزي لجميع بيانات ومستندات الاستراتيجية.
- اعداد مواثيق عمل جميع اللجان.
- تقديم ورش عمل تدريبية لجميع اللجان الفنية على آلية تنفيذ حوكمة الاستراتيجية ومواثيق العمل وبروتوكولات التواصل.
- مساعدة اللجان الفنية على تحديد ضباط التواصل مع الجهات المنفذة وتخصيص ضابط اتصال من المكتب لكل محور على حدا.
- مساعدة اللجان الفنية على مناقشة وتحليل جميع المبادرات واعداد مسودات الخطط التنفيذية لجميع المبادرات وتحديد متطلبات التنفيذ.
- المشاركة في أكثر من 30 إجتماع تم عقده مع الجهات المنفذة واللجان الفنية لتقديم الدعم اللازم.
- تنظيم وعقد اجتماعات دورية مع جميع اللجان الفنية للوقوف على سير العمل وتقديم الدعم وتلخيص تقارير الانجاز الدورية.
- اعداد المتطلبات الفنية والتقنية والشروط المرجعية اللازمة لتطوير تطبيق إدارة الاستراتيجية رقمياً

حوكمة الاستراتيجية
والتقرير السنوي الأول

أكثر من
30 إجتماع


بيت التمويل الكويتي
Kuwait Finance House



06

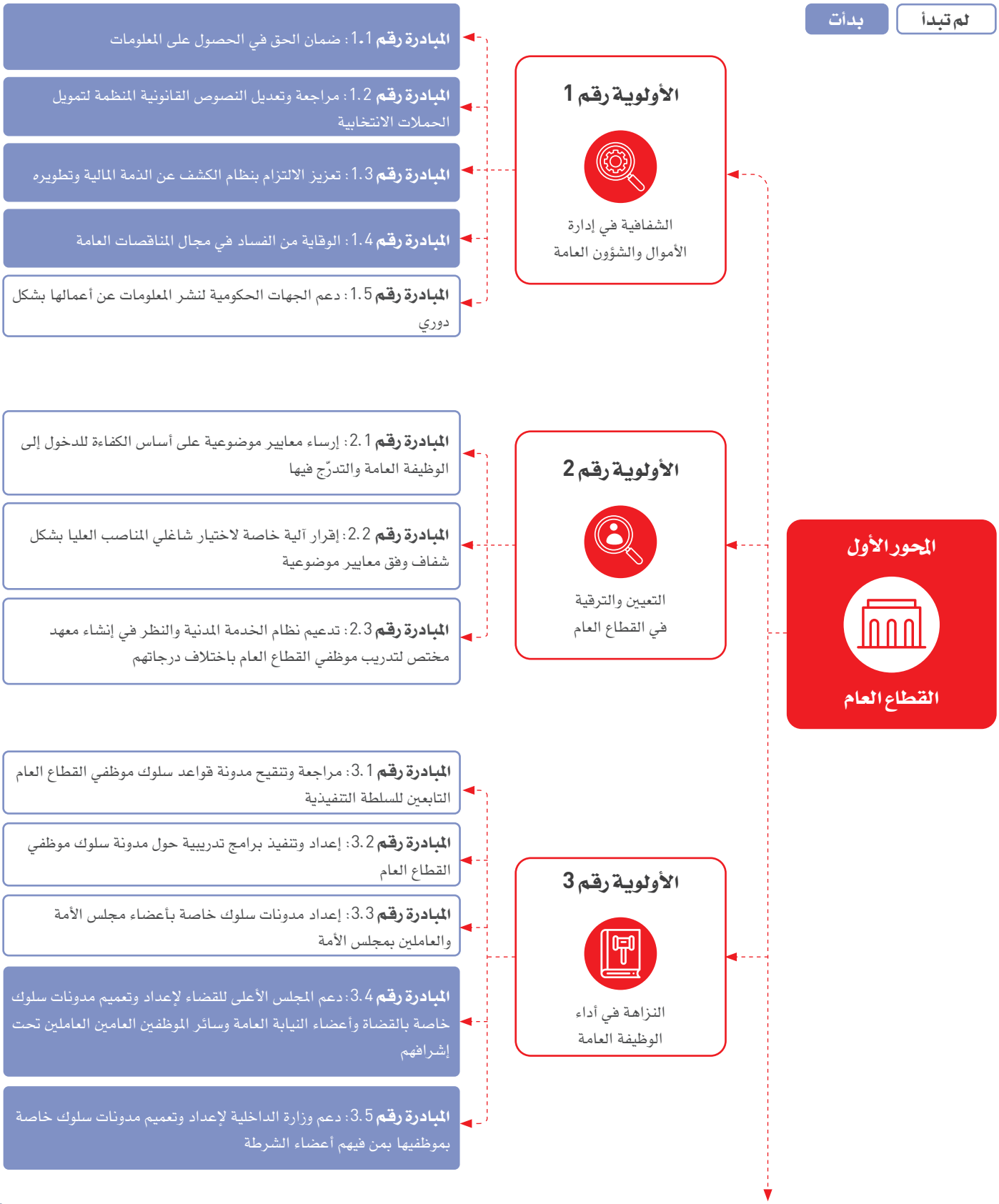
نتائج وسير عمل
إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

1. المحور الأول: القطاع العام

الهدف الاستراتيجي: حماية نزاهة القطاع العام وتطوير فعالية وكفاءة الخدمات العامة التي يقدّمها في إطار من الشفافية والمساءلة.

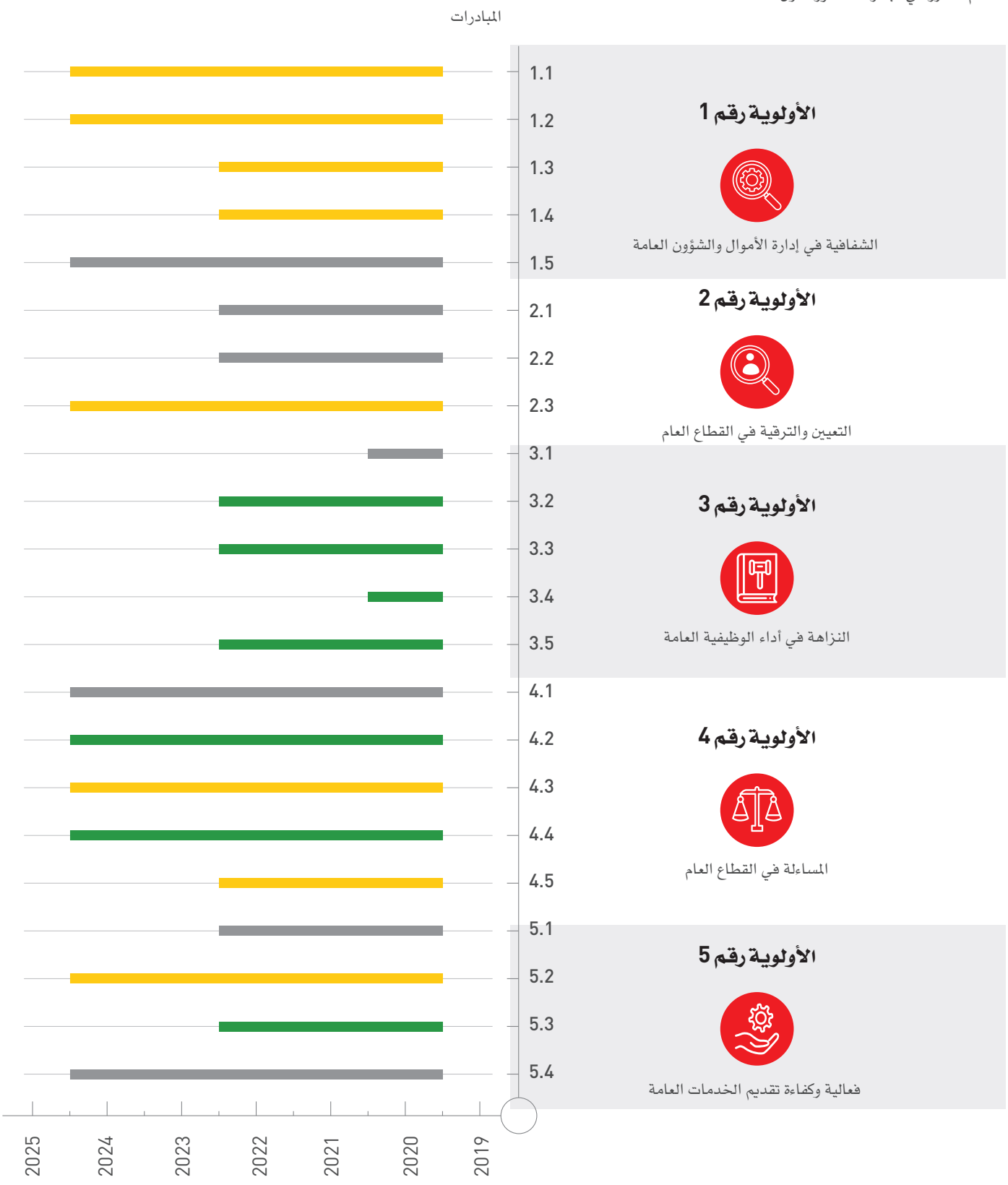
أ) نظرة عامة عن التقدّم المحرز

المبادرات في المحور الأول: بدأت أو لم تبدأ




لم تبدأ
بدأت
الأولوية رقم 4
المساءلة في القطاع العام
المبادرة رقم 4.1: تطوير إدارة أداء الموظفين العامين وإجراء تقييمات دورية لهم
المبادرة رقم 4.2: مراجعة وتعزيز معايير وآليات المساءلة في القطاع العام بما فيها المحاسبة والتدقيق والرقابة
المبادرة رقم 4.3: مراجعة وتعزيز تدابير ضمان المساءلة في الشركات المملوكة من الدولة
المبادرة رقم 4.4: إرساء وتفعيل منظومة لإدارة تعارض المصالح
المبادرة رقم 4.5: تعديل التشريعات اللازمة لتجريم الإثراء غير المشروع بشكل فعال
الأولوية رقم 5
فعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة
المبادرة رقم 5.1: مراجعة وتبسيط الإجراءات البيروقراطية المطلوبة للحصول على الخدمات العامة
المبادرة رقم 5.2: متابعة العمل على إعداد وتطوير منصات الحكومة الإلكترونية اللازمة لميكنة إجراءات الحصول على الخدمات العامة
المبادرة رقم 5.3: إعداد أدلة مبسّطة للجمهور عن كيفية الحصول على الخدمات العامة ونشرها ورقيا وإلكترونيا
المبادرة رقم 5.4: إدماج نظم إدارة مخاطر الفساد في القطاعات التي تقدم خدمات عامة لتحديد ومعالجة مكامن الخلل بشكل دوري ومستدام

التقدم المحرز في مبادرات المحور الأول



متوافق على المسار الصحيح

انحراف بسيط عن الخطة لكن يمكن تداركه

غير متوافق – خارج عن المسار مع احتمال عدم الالتزام بالجدول الزمني/ أو مخاطر جوهرية على الإنجاز

ب) النتائج المستهدفة من المحور والمبادرات في ختام الاستراتيجية

العنصر	النتيجة
المحور الأول  **القطاع العام**	زيادة في مستوى النزاهة في القطاع العام وتطوّر الخدمات العامة وفعاليتها وكفاءتها بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة
الأولوية رقم 1 الشفافية في إدارة الأموال والشؤون العامة	تحقيق ثقة أكثر متانة في مؤسسات الدولة وسيادة القانون وتحقيق أداء حكومي أكثر كفاءة
الأولوية رقم 2 التعيين والترقية في القطاع العام	بناء الثقة بين المواطنين والحكومة، وتعزيز كفاءة وفعالية القطاع العام في العمل على أساس الشفافية وسيادة القانون
الأولوية رقم 3 النزاهة في أداء الوظيفة العامة	زيادة في نزاهة الخدمات العامة
الأولوية رقم 4 المساءلة في القطاع العام	التطبيق الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتعزيز المساءلة في القطاع العام
الأولوية رقم 5 فعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة	زيادة في شفافية الخدمات العامة وإمكانية الوصول إليها، والحد من مخاطر الفساد، وتعزيز فعالية أنظمة تقديم الخدمات العامة



من المخطط له وفقاً للإستراتيجية الوطنية بأن يتحسّن تقييم دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد بنقطتين خلال العام 2022، وثلاث نقاط اضافية في 2023، ونقطتين إضافيتين في 2024 بحيث يتم تحسّن تقييم دولة الكويت من 40 نقطة إلى 47 نقطة خلال مدة الإستراتيجية الوطنية. إلا أن دولة الكويت حققت التقييم المستهدف للعام 2022 خلال العام 2020 وفقاً للجهود التي تم بذلها حتى تاريخه وجاري استكمال تنفيذ الاستراتيجية لتحقيق تحسّن أفضل على جميع المحاور والأولويات.

+2 2022 **+3** 2023 **+2** 2024

40 ← **47**

الترتيب في المؤشر في 2024

كما أنه من المستهدف في الإستراتيجية أن تساهم مخرجات الإستراتيجية في تحسين مستوى رضا مستخدمين الخدمات العامة في دولة الكويت وذلك بناءً على تحقيق سهولة الحصول على هذه الخدمات بشفافية ومساواة ودون اللجوء للواسطة والرشوة. كما تستهدف الإستراتيجية رفع مستوى ثقة المواطنين والمقيمين في الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" ليكون بمعدّل 4/5 في العام 2024.

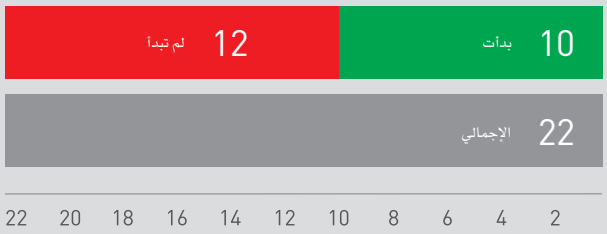


جـ) لوحة متابعة المحور الأول

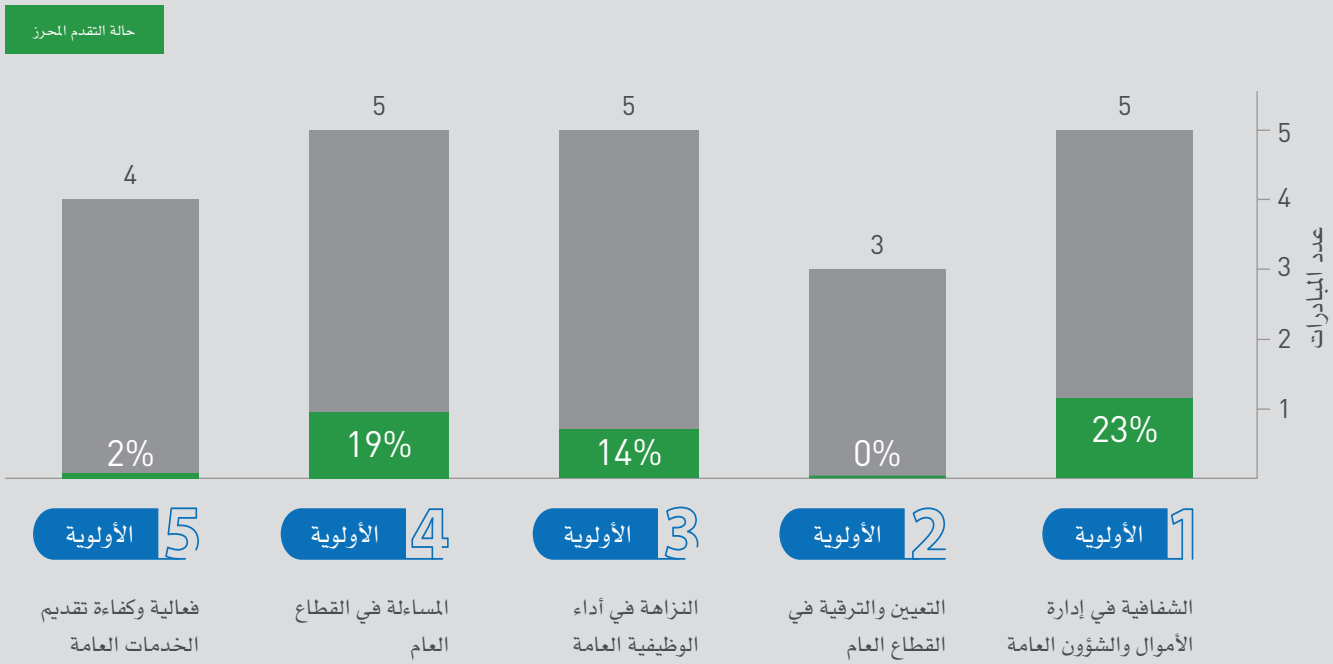
حالة التقدم المحرز في المحور



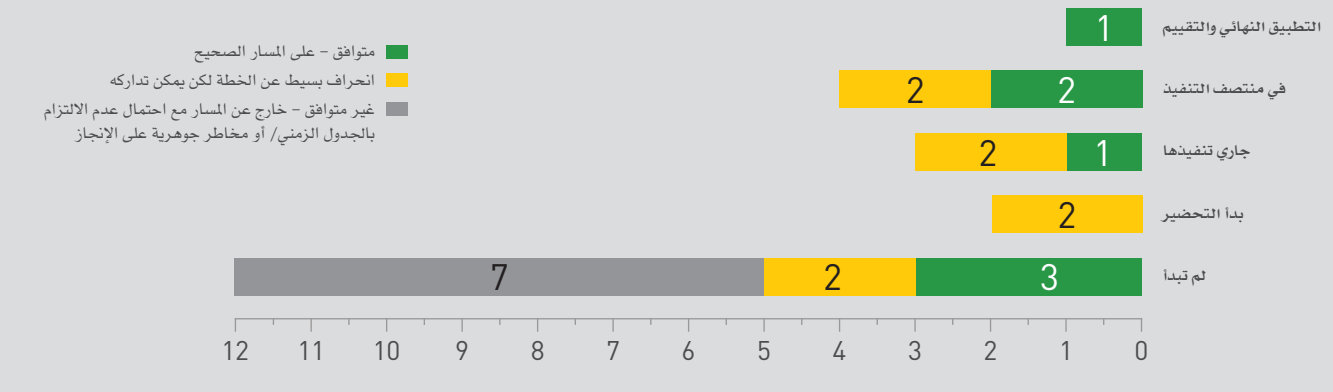
عدد المبادرات التي بدأت والتي لم تبدأ



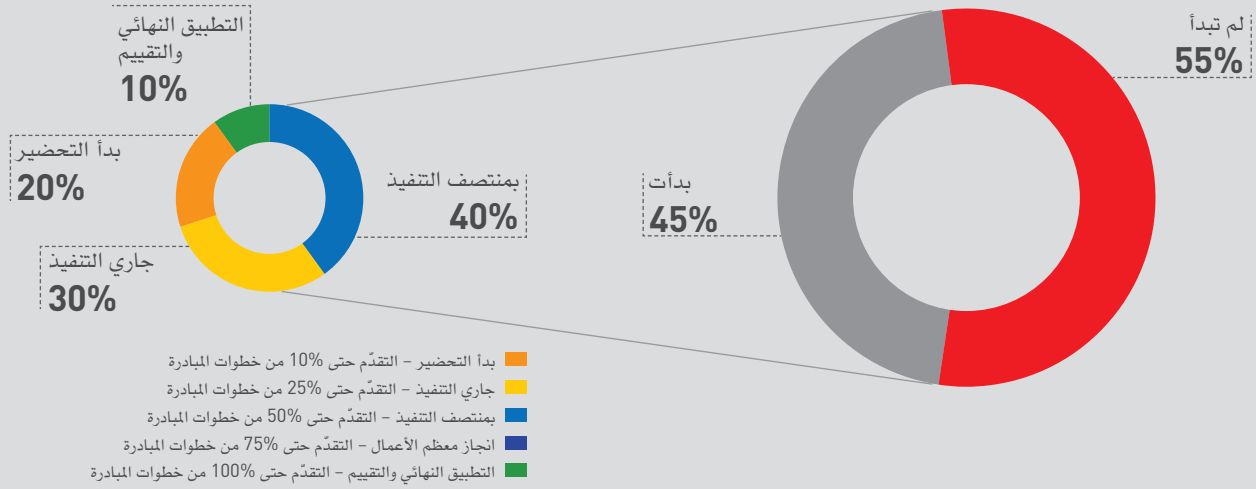
حالة التقدم المحرز في الأولويات



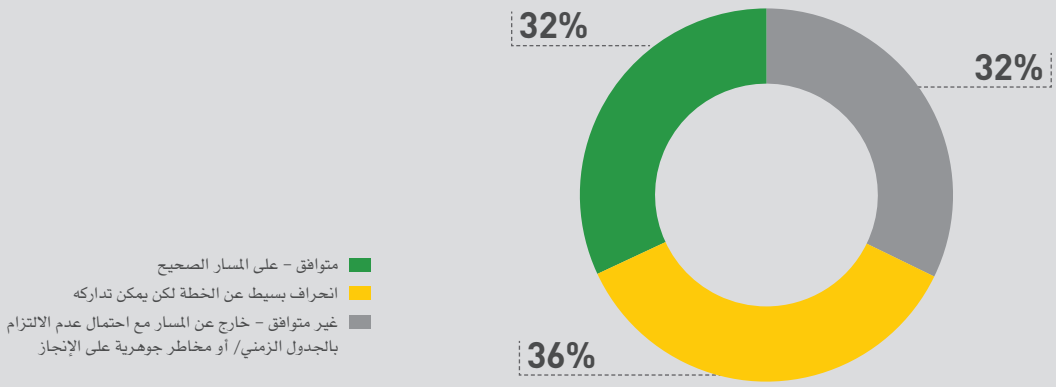
توزيع المبادرات وفقاً لتوافقها مع الجدول الزمني، ووفقاً لنسبة الإنجاز



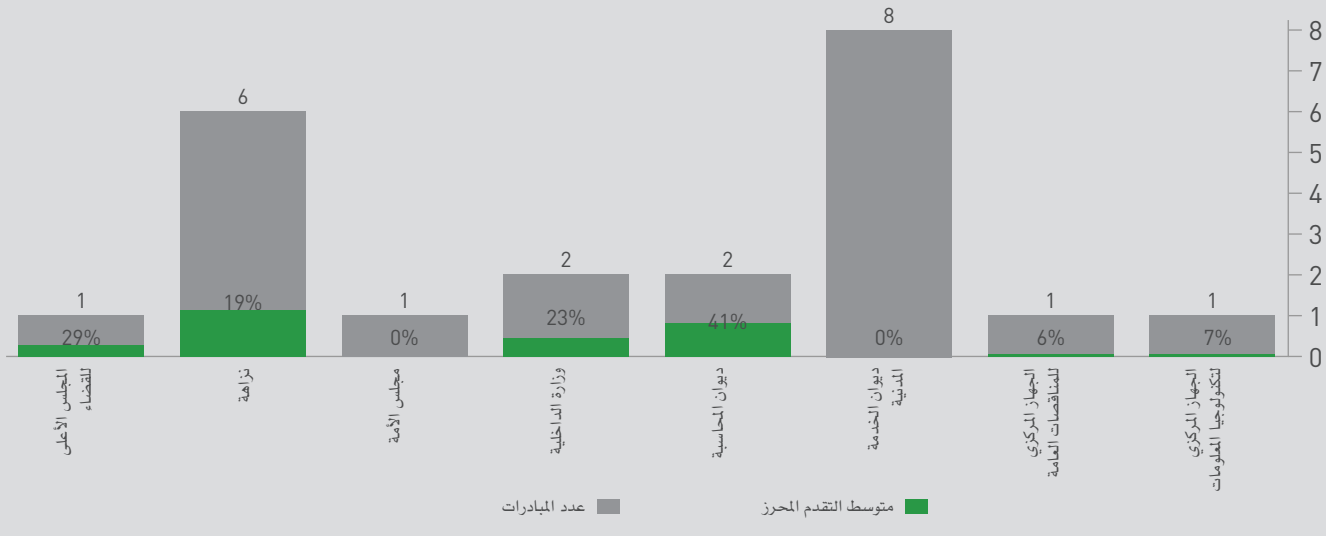
توزيع المبادرات وفقاً لنسبة الانجاز



نسبة الالتزام بالخطة المعتمدة



الجهة المنفذة للمبادرة



تفاصيل التقدم المحرز لكل أولوية ومبادرة

الجهود المبذولة في الإعداد ما قبل التنفيذ

تنظيم أكثر من **25+** اجتماع

الاجتماع مع **08** من أصحاب المصالح

إعداد **05** خطط للتنفيذ (خطة لكل أولوية)

يتم تقييم نسبة انجاز المبادرات وفقاً للمعيار التالي:



الأولوية رقم 1: الشفافية في إدارة الأموال والشؤون العامة

حالة التقدم المحرز: 23%

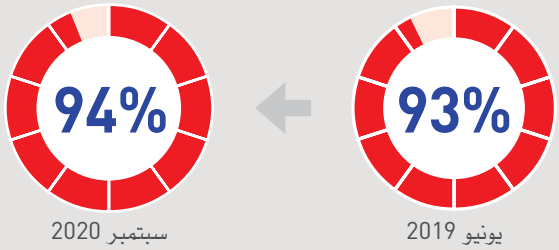
#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
1.1	ضمان الحق في الحصول على المعلومات 50% في منتصف التنفيذ	• **أقر مجلس الأمة القانون رقم 12 لسنة 2020**، وتم نشره في الجريدة الرسمية في 6 سبتمبر 2020 • تم تشكيل لجنة مشتركة بين وزارة العدل و"نزاهة" لإعداد مسودة اللائحة التنفيذية للقانون. • انتهت اللجنة من إعداد مسودة اللائحة التنفيذية وأرسلت إلى وزارة العدل في 3 ديسمبر 2020 للاعتماد النهائي. ومن المتوقع أن تتم الموافقة عليها ونشرها في يناير 2021.	نزاهة Nazaha
1.2	مراجعة وتعديل النصوص القانونية المنظمة لتمويل الحملات الانتخابية 25% جاري التنفيذ	اجتمعت اللجنة المعنية بالمحور الأول مع ممثلي وزارة الداخلية: • تم الاتفاق على أنه ينبغي أن توجد آلية فعالة وشفافة للإشراف على تمويل وتنظيم الحملات الانتخابية • أعربت وزارة الداخلية عن التزامها في المبادرة من خلال تنفيذ الخطوات المطلوبة وفقاً لخطة التنفيذ • تم اعتماد محضر الاجتماع	وزارة الداخلية
		• يجدر الإشارة إلى أن هذه الخطوات المذكورة أعلاه كانت بالتزامن ومع أعمال التحضير للانتخابات النيابية التي عقدت في 5 ديسمبر 2020 تحت إشراف لجنة عليا وبحضور ممثلين عن جمعية الشفافية الكويتية. وعليه وبعد الانتهاء من الانتخابات بدأت الوزارة في دراسة تطوير قانون الانتخابات وخاصة البنود الخاصة بتمويل الحملات الانتخابية وسيتم مناقشة مشروع التعديلات الأساسية مع هيئة مكافحة الفساد واصحاب المصلحة. • قدّم عدد من أعضاء مجلس الأمة مجموعة من المسودات للقانون إلى لجنة الشؤون الداخلية والدفاع.	

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
1.3	تعزيز الالتزام بنظام الكشف عن الذمة المالية وتطويره  في منتصف التنفيذ	عقدت "هيئة نزاهة" ورشة عمل في 15 يناير 2020 لمناقشة كيفية تحسين نظام إقرار الذمة المالية. تضمنت ورشة العمل: • 14 جهة حكومية • 3 منظمات للمجتمع المدني • 2 ممثلين عن القطاع الخاص	نزاهة Nazaha
		تم تقييم نظام إقرار الذمة المالية الحالي (بما في ذلك إجراءاته) من أجل تحديد المخاطر والدروس المستفادة وعوامل النجاح الرئيسية: • تم إعداد التقرير في 4 فبراير 2020 ويتضمن توصيات إدارية وتنظيمية لتحسين نظام إقرار الذمة المالية • راجعت اللجنة الفنية المعنية بالمحور الأول التقرير وناقشت ملاحظاتها مع صاحب المصلحة المعني في نزاهة في إبريل 2020. • بانتظار الموافقة على تقرير التقييم من قبل الإدارة العليا في هيئة نزاهة.	
		• عقدت "هيئة نزاهة" ورش عمل تدريبية حول إجراءات إقرار الذمة المالية لجميع الجهات الخاضعة خلال عامي 2019 و2020. تم تدريب جميع الجهات في هذه الورش. • كما عقدت ورش عمل تدريبية مخصصة لضباط الاتصال في الجهات الخاضعة في 24 ديسمبر 2019.	
1.4	الوقاية من الفساد في مجال المناقصات العامة  بدأ التحضير	• **يحكم القانون رقم 49 لسنة 2016** والمعدل بالقانون **رقم 74 لسنة 2019** إجراءات المناقصات العامة بما يتماشى مع أفضل الممارسات في هذا المجال: • عدة شرائح للشراء وفقاً للقيمة • إجراءات التظلم • متطلبات الإفصاح والنشر • التعامل مع احتياجات الجهات ذات الطبيعة الخاصة والمستقلة • تصنيف مزودين الخدمات • الدعوة الإلزامية لفض العروض تنشر جميع المناقصات الصادرة عن الجهات الخاضعة لهذا القانون في الجريدة الرسمية وعلى موقع الجهاز المركزي للمناقصات العامة	الجهاز المركزي للمناقصات العامة CENTRAL AGENCY FOR PUBLIC TENDERS
		اجتمعت اللجنة الفنية المعنية بالمحور الأول مع الجهاز المركزي للمناقصات العامة وناقشت معه تفاصيل الخطة التنفيذية.	
		• شكّل مجلس الوزراء لجنةً لمراجعة قانون المناقصات وكافة الإجراءات ذات الصلة وفقاً للتعميم رقم 25 لسنة 2020 بغية تحديد مجالات التحسين في القانون • تم تشكيل لجنة أخرى في ديسمبر 2019 وفقاً للتعميم رقم 756 لإعداد عقود نموذجية وفقاً لشروط وأحكام نموذجية	
		أظهر الجهاز المركزي للمناقصات العامة تقدماً في بناء قدراته الداخلية عبر الآتي: • أتمتة إجراءاته • اعتماد هيكل جديد • اعداد مسودة دليل جديد للسياسات والإجراءات (يتوقع بأنه سيتم الانتهاء منه بنهاية عام 2020 ونشره على الموقع الإلكتروني للجهاز)	

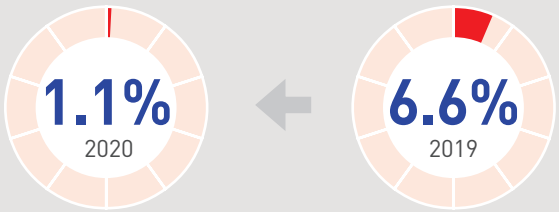
#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
1.5	دعم الجهات الحكومية لنشر المعلومات عن أعمالها بشكل دوري 0% لم تبدأ	• تقوم معظم الجهات الحكومية بنشر التقارير حول أعمالها بما فيه إنجازاتها وميزانياتها .. إلخ. على الرغم من ذلك، ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على هذه العملية من أجل توحيد المحتوى في إعداد التقارير وحتى يتضمن ذلك أنشطتها في مكافحة الفساد وحوكمة إدارتها وأعمالها وضوابطها الرقابية وأهم الافصاحات التي تعزز الشفافية وحق الوصول للمعلومات كما هو مشار إليه في قانون حق الإطلاع • سيتم العمل بين هيئة نزاهة والشركاء في تنفيذ الاستراتيجية للبدء بتنفيذ هذه المبادرة على مستوى الجهات الأعضاء في اللجنة العليا لقيادة الاستراتيجية كمرحلة أولى لتقييم الوضع الحالي الخاص بأعدادها للتقارير العامة والعمل على تنفيذ الخطة التفصيلية معهم بالاسترشاد بالمعايير العالمية الخاصة بالـ "الحكومة المفتوحة" وعن طريق اعداد دراسة مقارنة • يمر قطاع الوقاية في "نزاهة" بمرحلة انتقالية، ويعمل حالياً على بناء قدراته عبر التوظيف وتطوير إجراءاته من أجل قيادة هذه المبادرة	نزاهة Nazaha

تسليط الضوء على أنشطة إقرارات الذمة المالية

نسبة الالتزام بتقديم إقرار الذمة المالية

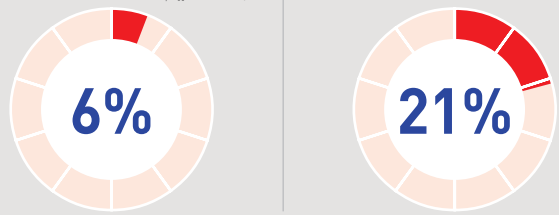


نسبة الإقرارات التي تم فحصها



يرجع انخفاض نسبة الفحص لوقف أعمال لجان الفحص بسبب انتهاء عضوية مجلس الأمناء في نزاهة في 2020 وبسبب وقف الأعمال الفعلية لمدة 3 أشهر على الأقل نظراً لإجراءات الإغلاق لفيروس كورونا المستجد

نسبة التأخير في تقديم إقرارات الذمة المالية



نسبة عدم الالتزام كلياً بالتقديم

حتى شهر فبراير 2020

الالتزام

إجمالي عدد الإقرارات المستلمة

14,653

نسبة الاستلام



عدد الإقرارات حسب نوع الإقرار

إقرار أول	تحديث إقرار	إقرار نهائي	الإجمالي
12699	68	1886	14,653

عدد الإقرارات حسب الصفة الوظيفية

مدير إدارة أو من في حكمه	3848
أعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية	1274
الإدارة العامة للتحقيقات	969
أعضاء مجالس إدارات الهيئات الرياضية	943
أعضاء إدارة الفتوى والتشريع	889
إجمالي الصفات الوظيفية	7,923

عدد الإقرارات حسب جهة العمل

وزارة العدل Ministry Of Justice	3677
وزارة الداخلية	1573
إدارة الفتوى والتشريع	898
ديوان المحاسبة State Audit Bureau	756
بلدية الكويت Kuwait Municipality	378
إجمالي الإقرارات	7,282

الالتزام بمواعيد تقديم الإقرارات

الإقرارات المقدمة في الوقت المحدد	الإقرارات المتأخرة	الإجمالي
11688	2965	14,653

عدد الإقرارات غير المقدمة

أعضاء مجالس الهيئات الرياضية	189
مدراء الإدارات أو من في حكمهم	186
أعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية	174
المحكمون في وزارة العدل	94
الإجمالي	643

الأولوية رقم 2: التعيين والترقية في القطاع العام

التقدم المحرز: 0%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
2.1	إرساء معايير موضوعية على أساس الكفاءة للدخول إلى الوظيفة العامة والتدرّج فيها 0% لم تبدأ	• اجتمعت اللجنة الفنية المعنية بالمحور الأول ثلاث إجتماعات (آخر اجتماع في 28 ديسمبر 2020) مع ديوان الخدمة المدنية، وتم الاتفاق على الاستمرار في متابعة خطوات التنفيذ وفقاً لتقييم الوضع الحالي وفرص التطوير ذات العلاقة. • تم تقديم عدة مقترحات إلى مجلس الأمة حول إصدار أو تطوير تشريعات خاصة بالتوظيف والترقية والرواتب في القطاع العام.	
2.2	إقرار آلية خاصة لاختيار شاغلي المناصب العليا بشكل شفاف وفق معايير موضوعية 0% لم تبدأ	• تم تقديم عدة مقترحات من قبل أعضاء مجلس الأمة إلى اللجان البرلمانية ذات الصلة. • اجتمعت اللجنة الفنية المعنية بالمحور الأول ثلاث إجتماعات (آخر اجتماع في 28 ديسمبر 2020) مع ديوان الخدمة المدنية، وتم الاتفاق على الاستمرار في متابعة خطوات التنفيذ وفقاً لتقييم الوضع الحالي وفرص التطوير ذات العلاقة. • أرسلت جمعية الشفافية الكويتية بالتعاون مع 27 منظمة مجتمع مدني خطاباً مشتركاً إلى سمو رئيس مجلس الوزراء، للنظر في القانون المقترح حول التعيين في الوظائف القيادية.	
2.3	تدعيم نظام الخدمة المدنية والنظر في إنشاء معهد مختص لتدريب موظفي القطاع العام باختلاف درجاتهم 0% لم تبدأ	• اجتمعت اللجنة الفنية مع الأمين المساعد للشئون القانونية في ديوان الخدمة المدنية في 10 سبتمبر 2020 و28 ديسمبر 2020 للاستعداد للتنفيذ. • سيقوم ديوان الخدمة المدنية باعداد دراسة ومشروع مرسوم لإنشاء مركز التدريب الحكومي. يهدف المركز إلى الإسهام في تحقيق التنمية الإدارية في كافة الأجهزة الحكومية المختلفة وخاصة من خلال تطوير المهارات والارتقاء بمستوى الخدمات العامة.	

تسليط الضوء على التوظيف والترقيات في القطاع العام

تحكم قوانين وتعاميم ديوان الخدمة المدنية عملية التوظيف في الجهات الحكومية التي تندرج تحت إشراف الديوان.

يتم تنظيم عملية التوظيف عبر نظام آلي مركزي والذي يمكّن المواطنين من التقديم على الوظائف عبر الإنترنت ويتم نشر كافة الوظائف الشاغرة عبر الإنترنت أيضاً

أصدر ديوان الخدمة المدنية **التعاميم رقم 25 لسنة 2006 ورقم 30 لسنة 2015** بشأن الوظائف الإشرافية (مدير، مراقب، رئيس قسم، رئيس شعبة) والمتضمنة متطلبات واضحة (مثل المتطلبات الأكاديمية والخبرة) وذلك من أجل التوظيف في الوظائف الإشرافية وتنظيم العملية (مثل الاعتماد على توصية من لجنة الموارد البشرية). هذان التعميمان يحددان المتطلبات الدنيا، ولكن يمكن للجهات الحكومية المعنية إضافة معايير فرز أخرى دون الإخلال بالمتطلبات الدنيا.

تشترط صحة قرارات التعيين والترقيات الموافقة المسبقة من قبل مراقبة ديوان الخدمة المدنية، وهذا أجراء اعتمده الديوان بغرض ضمان أن هذه القرارات تجرى وفقاً للقواعد والقوانين ذات الصلة.

تم اعتماد آلية شفافة للتظلم تتيح لأي مواطن عنده أية شكوك في عملية التوظيف الخاصة به بأن يتظلّم وفقاً للاجراءات المعتمدة. كما جاء قانون حق الاطلاع ليعزز حق المواطن في طلب الاطلاع على أية بيانات خاصة به وفقاً للقانون.

يحكم وينظم **التعميم رقم 18 لسنة 2011** الترقيات في الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الخدمة المدنية.

بالنسبة للوظائف القيادية، يحدد **التعميم رقم 8 لسنة 2018** معايير توظيف واضحة (بما في ذلك الحد الأدنى للخبرة والمتطلبات الأكاديمية والأداء الوظيفي السابق.. إلخ) على أن يتم تحديد ثلاث مرشحين على الأقل للوظيفة ممن يخضعون إلى الاختبارات والمقابلات. تعطي هذه العملية الأولوية للترقيات الداخلية عن المرشحين من الخارج.

الأولوية رقم 3: النزاهة في أداء الوظيفة العامة

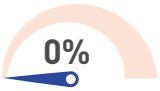
التقدم المحرز: 14%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
3.1	مراجعة وتنقيح مدونة قواعد سلوك موظفي القطاع العام التابعين للسلطة التنفيذية 0% لم تبدأ	• أصدر ديوان الخدمة المدنية التعميم رقم 11 لسنة 2012 بشأن مدونة سلوك لموظفي الجهات الحكومية. • ناقشت اللجنة الفنية هذه المبادرة مع الوكيل المساعد للشئون القانونية بديوان الخدمة المدنية في 28 ديسمبر 2020. • يعكف ديوان الخدمة المدنية على التنسيق داخلياً للبدء في خطوات التنفيذ المطلوبة.	
3.2	إعداد وتنفيذ برامج تدريبية حول مدونة سلوك موظفي القطاع العام 0% لم تبدأ	• ينظم ديوان الخدمة المدنية دورات تدريبية حول مدونة السلوك المعدة المعتمدة حالياً لجميع الموظفين الجدد في القطاع الحكومي. • يتم مناقشة تفاصيل المبادرة والخطة التنفيذية الخاصة لتقييم وتطوير الوضع الحالي بين اللجنة الفنية وممثلين الديوان.	
3.3	إعداد مدونات سلوك خاصة بأعضاء مجلس الأمة والعاملين بمجلس الأمة 0% لم تبدأ	• راجع مجلس الأمة خطة التنفيذ ووافق عليها. • سيتم الاستمرار في التنسيق بين اللجنة الفنية وفريق مجلس الأمة المعني في تنفيذ المبادرة للتحضير للخطوات اللازمة للبدء بتنفيذ المبادرة وخاصة أن المبادرة تتعلق بنظام العمل الداخلي للمجلس ويخضع ذلك لضوابط خاصة تنظم ذلك. • سيقوم الفريق المعني في مجلس الأمة بالتنسيق مع البرلمانات العربية للحصول على أمثلة لمدونات السلوك البرلمانية. *يخضع موظفو مجلس الأمة التنفيذيون والإداريون إلى مدونة السلوك المعدة من قبل ديوان الخدمة المدنية.*	مجلس الأمة NATIONAL ASSEMBLY

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
3.4	دعم المجلس الأعلى للقضاء لإعداد وتعميم مدونات سلوك خاصة بالقضاة وأعضاء النيابة العامة وسائر الموظفين العامين العاملين تحت إشرافهم  في منتصف التنفيذ	• عمل المجلس الأعلى للقضاء مع النيابة العامة على إعداد مسودة مدونة سلوك للقضاة وأعضاء النيابة العامة. • تخضع مسودة مدونة السلوك إلى المراجعة، وسيتم بعد ذلك تقديمها ثم الموافقة عليها ثم البدء بإنفاذها. • تتضمن مسودة مدونة السلوك على 26 مادة للقضاة و7 مواد لأعضاء النيابة العامة. • التعميم: فور الموافقة على مدونة السلوك، سوف يتم تضمينها في البرامج التدريبية التابعة لمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية. • يتم الإبلاغ عن مخالفات مدونة السلوك إلى قسم التفتيش وفقاً لآلية وإجراءات محددة تم وضعها.	
3.5	دعم وزارة الداخلية لإعداد وتعميم مدونات سلوك خاصة بموظفيها بمن فيهم أعضاء الشرطة  في منتصف التنفيذ	شكلت وزارة الداخلية فريقاً لإعداد مسودة لمدونة سلوك لأعضاء الشرطة. • جاري مراجعة مدونة السلوك، وسيتم تقديمها للحصول على الموافقة النهائية. • التعميم: سيتم إنفاذ مدونة السلوك من خلال البرنامج التدريبي لأكاديمية الشرطة، وسوف يتم إتاحة المجال للجمهور للإبلاغ عن أي سوء سلوك من خلال قسم التفتيش (شرطة الشرطة) في وزارة الداخلية.	وزارة الداخلية

الأولوية رقم 4: المساءلة في القطاع العام

التقدم المحرز: 19%

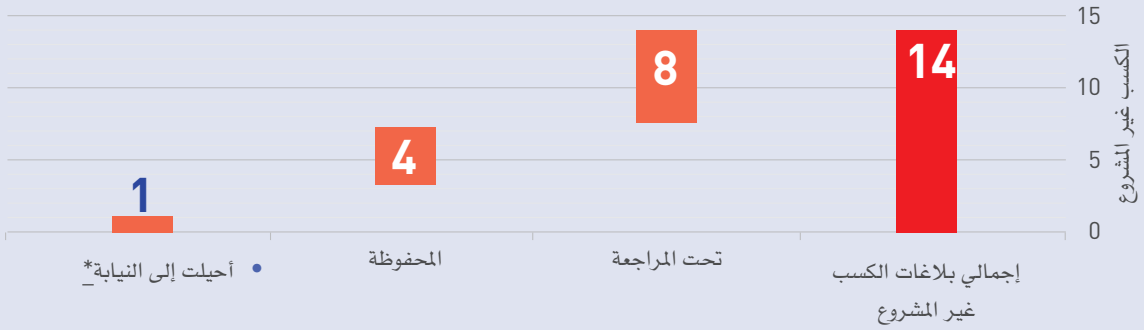
#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
4.1	تطوير إدارة أداء الموظفين العامين وإجراء تقييمات دورية لهم  لم تبدأ	• ينظم ويحكم نظام إدارة الأداء لديوان الخدمة المدنية أداء الموظفين العموميين وذلك وفقاً للتعميم رقم 36 لسنة 2006، والذي تمت مراجعته وتحديثه بناء على التعميمين رقم 11 لسنة 2010 ورقم 15 لسنة 2017. • تم عقد اجتماع بين ديوان الخدمة المدنية ونزاهة في 28 ديسمبر 2020 وتم الاتفاق على مناقشة تفاصيل المبادرة والخطة التنفيذية الخاصة لتقييم وتطوير الوضع الحالي بين اللجنة الفنية وممثلين الديوان.	
4.2	مراجعة وتعزيز معايير وآليات المساءلة في القطاع العام بما فيها المحاسبة والتدقيق والرقابة  مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	عمل ديوان المحاسبة مؤخراً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في تقييم آليات المراقبة والتدقيق في القطاع العام، وتحديداً عبر مراجعة خط الدفاع الثالث في الجهات الحكومية (وظائف التدقيق الداخلي). تضمنت الدراسة على: • مراجعة نضج وظائف التدقيق الداخلي لـ35 جهة حكومية. أظهرت الدراسة أن ما يقارب 74% من هذه الجهات تواجه ثغرات كبيرة في نضج وفعالية وظائف التدقيق وتماشيها مع الممارسات المثلى في التدقيق. • بناء قدرات وظائف التدقيق الداخلي من خلال إجراء تدريب مفصّل في فبراير 2019 لكل الجهات الحكومية الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة: تم ترشيح 170مدقق من كافة الجهات وحضر التدريب منهم 133 مدقق (78%). تضمن التدريب على "تدريب المدربين (ToT)" لـ52 مدقق، وكان 31 منهم من ديوان المحاسبة (60%) و21 (40%) من الجهات الحكومية الأخرى. • إصدار دليل إرشادي معياري للتدقيق الداخلي لكافة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة. تم إعداد الدليل في مارس 2019، وتم توزيعه على جميع الجهات في ديسمبر 2019. تعمل اللجنة الفنية المعنية بالمحور الأول مع ديوان المحاسبة عبر خطة تنفيذ متفق عليها للاستمرار في تطوير ومراقبة تنفيذ معايير المراقبة والتدقيق. • وقعت نزاهة مذكرة تفاهم مع ديوان المحاسبة في 11 نوفمبر 2020 لتضافر الجهود في تعزيز مبادئ المساءلة والحفاظ على أموال وممتلكات الدولة.	ديوان المحاسبة State Audit Bureau

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
4.3	مراجعة وتعزيز تدابير ضمان المساءلة في الشركات المملوكة من الدولة 	لم يبدأ العمل على تنفيذ المبادرة، إلا أنه تم مناقشة خطة التنفيذ مع اللجنة الفنية المعنية وجاري تحديد متطلبات التنفيذ، وعكسها ضمن خطة العمل الداخلية لهيئة نزاهة.	نزاهة Nazaha
4.4	إرساء وتفعيل منظومة لإدارة تعارض المصالح 	أبطلت المحكمة الدستورية **القانون رقم 13 لسنة 2018** بشأن تعارض المصالح في 1 مايو 2019 لأسباب قانونية ودستورية.	نزاهة Nazaha
		لقد تم مراجعة القانون من قبل اللجنة المعنية بدراسة القوانين في الهيئة وتم اعداد مسودة معدّلة وتم مناقشتها مع إدارة الفتوى والتشريع ضمن عدة اجتماعات، وجاري حالياً مراجعة مشروع القانون ويتوقع اعتماده من قبل مجلس الوزراء في الربع الأول من العام 2021 ليتم رفعه لسمو الأمير تمهيداً لإحالته على مجلس الأمة.	
4.5	تعديل التشريعات اللازمة لتجريم الإثراء غير المشروع بشكل فعال 	• عقدت نزاهة اجتماعاً مع وزارة العدل والنيابة العامة لمناقشة تنفيذ المبادرة وتم الاتفاق على التنسيق لتحديد أي مجالات لتحسين قضية تجريم الكسب غير المشروع. • تنظر هيئة نزاهة في متطلبات تجريم الكسب غير المشروع ضمن مراجعتها **لقانون إنشائها رقم 2 لسنة 2016**. • تعمل هيئة نزاهة ووزارة العدل والنيابة العامة على التعاون المستمر في تحديد ومتابعة الجرائم الخاصة بالاثراء الغير مشروع، ويبيّن الرسم البياني التالي ملخّص عن ذلك. • الكسب غير المشروع جريمة معرّفة حديثاً في الكويت. وعليه، سيتم تقييم القضايا الجديدة بدقة لمعرفة أوجه التحسين المطلوبة.	نزاهة Nazaha

تسليط الضوء على الكسب غير المشروع

تلقت نزاهة 14 بلاغاً بشأن الكسب غير المشروع منذ إنشائها.

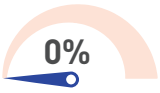
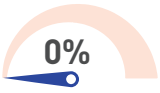
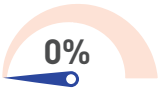
إجمالي عدد البلاغات بشأن الكسب غير المشروع التي تلقتها نزاهة



*تم دمج بلاغين.

الأولوية رقم 5: فعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة

التقدم المحرز: 2%

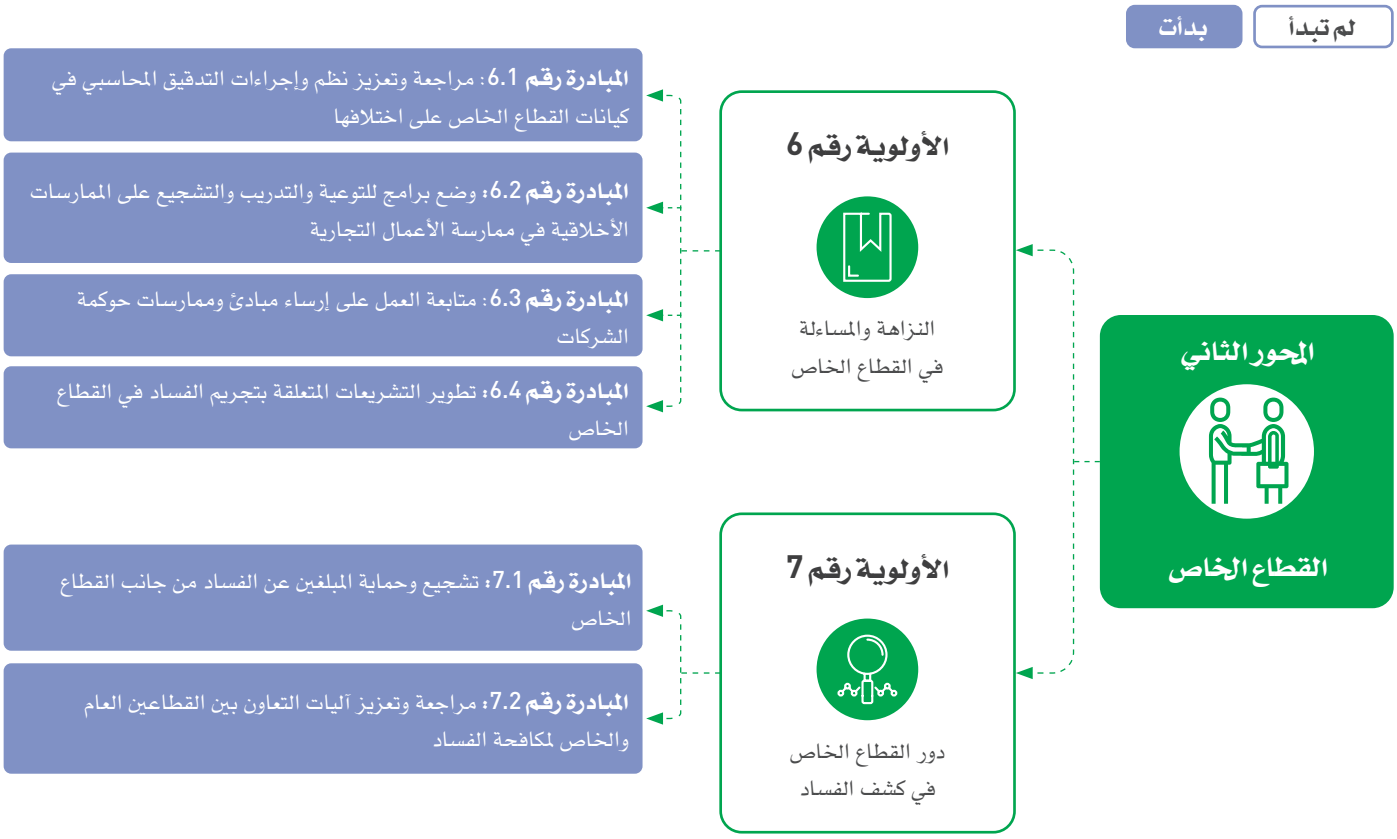
#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
5.1	مراجعة وتبسيط الإجراءات البيروقراطية المطلوبة للحصول على الخدمات العامة  لم تبدأ	• تم عقد اجتماع في 28 ديسمبر 2020 بين اللجنة الفنية للمحور الأول وديوان الخدمة المدنية، وتم الاتفاق على مناقشة تفاصيل المبادرة والخطة التنفيذية الخاصة لتقييم وتطوير الوضع الحالي بين اللجنة الفنية وممثلين الديوان.	
5.2	متابعة العمل على إعداد وتطوير منصات الحكومة الإلكترونية اللازمة لميكنة إجراءات الحصول على الخدمات العامة  بدأ التحضير	• تم عقد اجتماع بين الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات واللجنة الفنية للمحور الأول في 23 ديسمبر 2020 وتم الاتفاق على مناقشة تفاصيل المبادرة والخطة التنفيذية اخذاً بعين الاعتبار المبادرات الموازية والوضع الحالي وكيفية تطوير ذلك بين اللجنة الفنية وممثلين الجهاز. • سبق وأن أعد الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات منصةً مركزيةً باسم "سهّل" لإضفاء الطابع المركزي لتسجيل الدخول والوصول إلى الخدمات عبر منصة حكومية واحدة. • تم اختيار عينة صغيرة من الجهات الحكومية للمشاركة في إطلاق تجريبي للمنصة.	
5.3	إعداد أدلة مبسّطة للجمهور عن كيفية الحصول على الخدمات العامة ونشرها ورقيا وإلكترونيا  لم تبدأ	تم عقد اجتماع مع اللجنة الفنية للمحور الأول في 28 ديسمبر 2020 وتم الاتفاق على الخطوات القادمة. حيث أعد ديوان الخدمة المدنية منصة الكترونية متخصصة لإدراج أدلة الخدمات العامة وتتبعها وتحديثها ونشرها. كما يعمل ديوان الخدمة المدنية على إدخال كافة الجهات الحكومية في المنصة بناء على مدى تحديث خدماتها وهياكلها التنظيمية. وجاري العمل على دليل موحّد للخدمات الحكومية.	
5.4	إدماج نظم إدارة مخاطر الفساد في القطاعات التي تقدم خدمات عامة لتحديد ومعالجة مكامن الخلل بشكل دوري ومستدام  لم تبدأ	جاري مناقشة المبادرة بين اللجنة الفنية للمحور الأول وديوان المحاسبة للاتفاق على الخطوات القادمة للبدء بالتنفيذ.	ديوان المحاسبة State Audit Bureau

2. المحور الثاني: القطاع الخاص

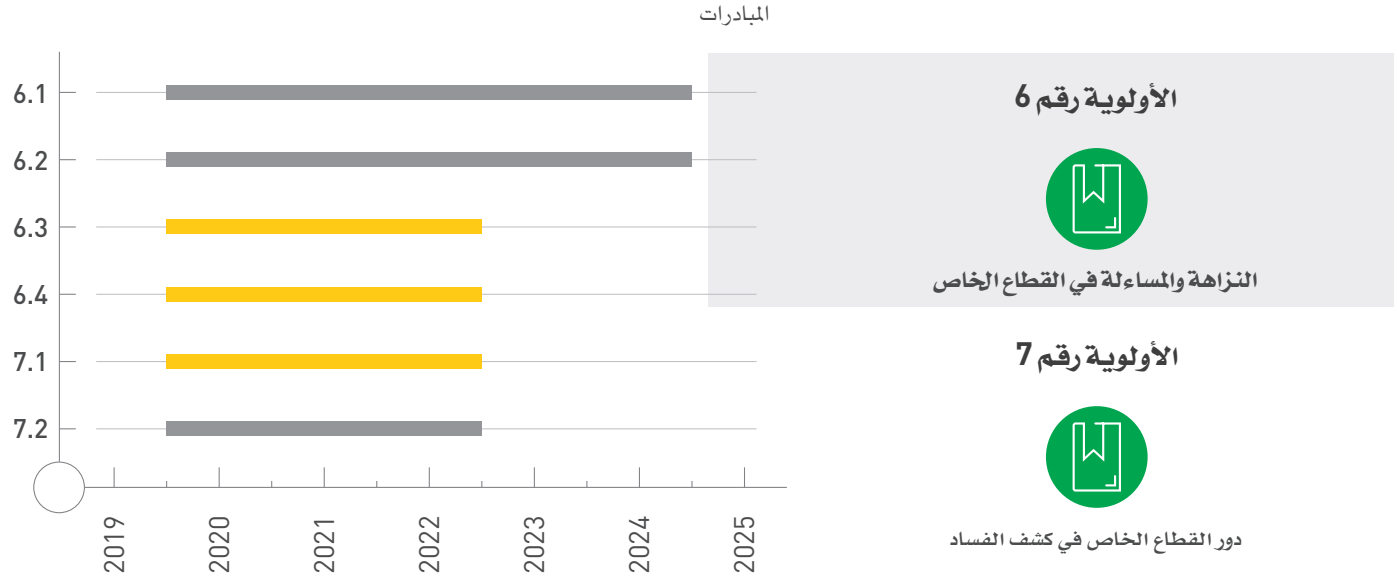
الهدف الاستراتيجي: تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

أ) نظرة عامة عن التقدّم المحرز

المبادرات في المحور الثاني: بدأت أو لم تبدأ



التقدم المحرز في مبادرات المحور الثاني



- متوافق – على المسار الصحيح
- انحراف بسيط عن الخطة لكن يمكن تداركه
- غير متوافق – خارج عن المسار مع احتمال عدم الالتزام بالجدول الزمني/ أو مخاطر جوهرية على الإنجاز

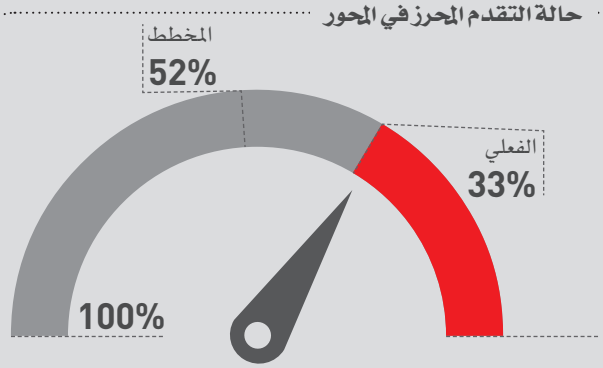
ب) النتائج المستهدفة من المحور والمبادرات في ختام الاستراتيجية

العنصر	النتيجة
المحور الثاني **القطاع الخاص**	تمكين القطاع الخاص من لعب دور فعال كشريك في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد
الأولوية رقم 6 النزاهة والمساءلة في القطاع الخاص	بيئة أعمال جاذبة للاستثمار الأجنبي والتي توفّر تكافؤ الفرص للمستثمرين وتعزز التطور المستدام للمجتمع ككل وتعزز من مركز الكويت في الأعمال التجارية العالمية والأسواق المالية.
الأولوية رقم 7 دور القطاع الخاص في كشف الفساد	زيادة في مستوى التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص في الوقاية من الفساد والإبلاغ عنه

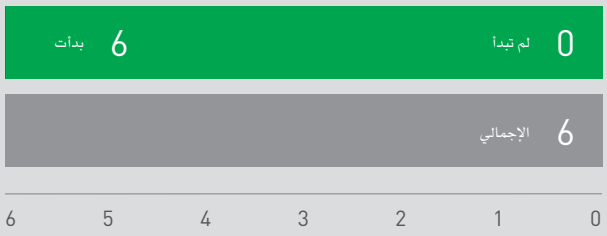


ج) لوحة متابعة المحور الثاني

حالة التقدم المحرز في المحور



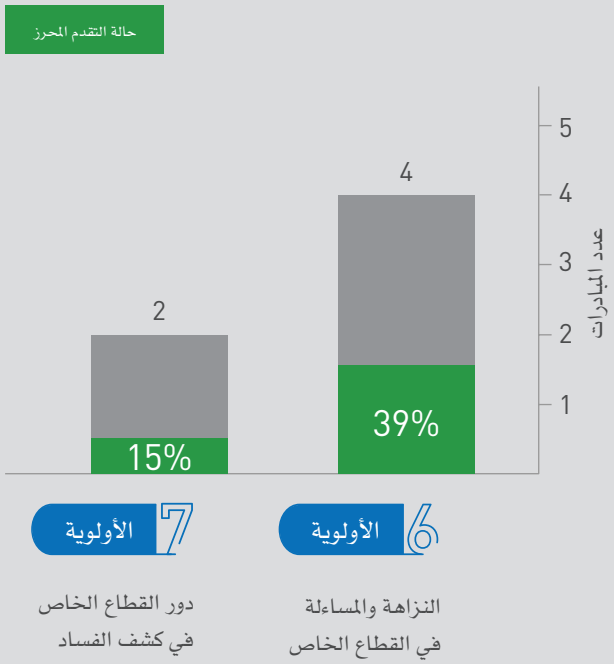
عدد المبادرات التي بدأت والتي لم تبدأ



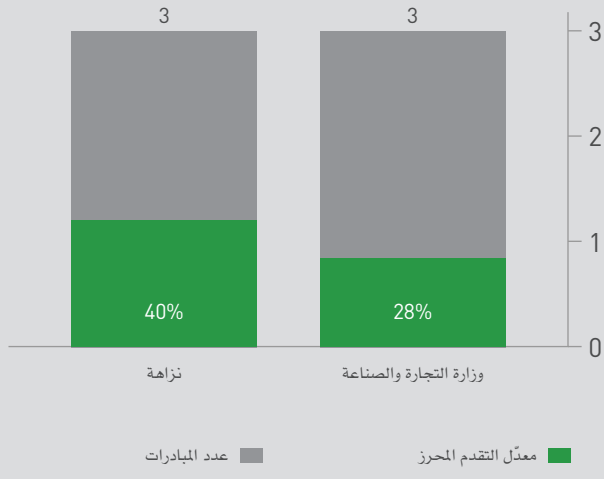
توزيع المبادرات وفقا لتوافقها مع الجدول الزمني ووفقا لنسبة الإنجاز



التقدم المحرز في الأولويات

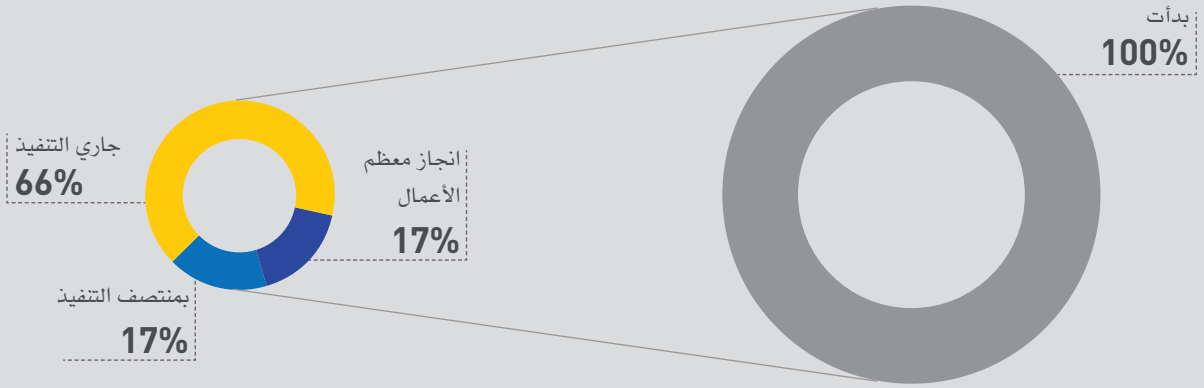


الجهة المنفّذة للمبادرة



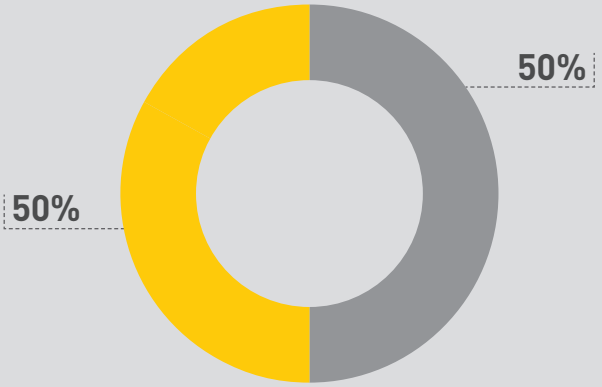


توزيع المبادرات وفقاً لنسبة الانجاز



- بدأ التحضير – التقدّم حتى 10% من خطوات المبادرة
- جاري التنفيذ – التقدّم حتى 25% من خطوات المبادرة
- بمنتصف التنفيذ – التقدّم حتى 50% من خطوات المبادرة
- انجاز معظم الأعمال – التقدّم حتى 75% من خطوات المبادرة
- التطبيق النهائي والتقييم – التقدّم حتى 100% من خطوات المبادرة

نسبة الالتزام بالخطة المعتمدة



- متوافق – على المسار الصحيح
- انحراف بسيط عن الخطة لكن يمكن تداركه
- غير متوافق – خارج عن المسار مع احتمال عدم الالتزام بالجدول الزمني/ أو مخاطر جوهرية على الإنجاز



تفاصيل التقدم المحرز لكل أولوية ومبادرة

الجهود المبذولة في الإعداد ما قبل التنفيذ

تم عقد **20+** اجتماع

الاجتماع مع **02** من أصحاب المصالح

تم إعداد **02** خطة عمل (لكل أولوية)

يتم تقييم نسبة انجاز المبادرات وفقاً للمعيار التالي:



الأولوية رقم 6: النزاهة والمساءلة في القطاع الخاص

حالة التقدم المحرز: 39%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
6.1	مراجعة وتعزيز نظم وإجراءات التدقيق المحاسبي في كيانات القطاع الخاص على اختلافها  في منتصف التنفيذ	• وفقاً للقوانين الحالية، تلتزم جميع أنواع الشركات بالامتثال لمعايير المحاسبة الدولية واعداد البيانات المالية بآخر تحديثاتها، إلى جانب اعتماد المبادئ والسلوكيات المهنية للاتحاد الدولي للمحاسبين والالتزام بها. • شكّلت وزارة التجارة والصناعة لجنةً تتضمن على أصحاب المصالح الأساسيين بما في ذلك ممثلين عن شركات التدقيق العالمية من أجل صياغة قانون بشأن تنظيم ممارسات مراقبة الحسابات. • تم إصدار القانون في 28 يوليو 2019، وهو **القانون رقم 103 لسنة 2019**، وتم إصدار لائحته التنفيذية في 29 يناير 2020. • تعمل وزارة التجارة والصناعة على إعداد خطة لبناء قدراتها الداخلية في إنفاذ **القانون رقم 103 لسنة 2019** والإشراف عليه. • سوف تقدم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الدعم في توفير البرامج التدريبية حول **القانون رقم 103 لسنة 2019**.	وزارة التجارة والصناعة Ministry of Commerce and Industry
6.2	وضع برامج للتوعية والتدريب والتشجيع على الممارسات الأخلاقية في ممارسة الأعمال التجارية  جاري التنفيذ	• اجتمعت وزارة التجارة والصناعة وهيئة نزاهة وهيئة أسواق المال، تم التوافق على المشاركة في الخطة التنفيذية عبر تشكيل فريق عمل لهذا الخصوص. • تم تشكيل الفريق، وأجريت مشاورات مع خبراء وجهات مختصة. *لم يكن بالإمكان تدشين المبادرة في بداية 2020 نظراً لأثر جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على الأنشطة التجارية وتأثير ذلك على أعمال وزارة التجارة التي انصب كل تركيزها على المشاركة في إدارة الأزمة.*	وزارة التجارة والصناعة Ministry of Commerce and Industry

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
6.3	متابعة العمل على إرساء مبادئ وممارسات حوكمة الشركات  جاري التنفيذ	*تخضع جميع أنواع الشركات لقانون الشركات الذي يضع المتطلبات الدنيا للحوكمة المؤسسية، مثل:* • الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي • تكوين مجلس الإدارة وشئونه • حقوق المساهمين • معاملات الأطراف ذات الصلة • الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها حول الشركة • العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية • تعيين المدققين • ينص قانون الشركات على أن تقوم كل جهة رقابية بإصدار متطلباتها حول الحوكمة المؤسسية. وعليه، أصدرت هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي أطر عمل شاملة للحوكمة المؤسسية للشركات الخاضعة لرقابتها. • سوف تعمل وزارة التجارة والصناعة مع هيئة نزاهة وهيئة أسواق المال عبر فريق عمل في تنفيذ الخطة المعتمدة لإعداد قواعد الحوكمة المؤسسية للشركات الأخرى التي لا تخضع حتى الآن لأي من أطر العمل أعلاه. *لم يكن بالإمكان تدشين المبادرة في بداية 2020 نظراً لأثر جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-) على الأنشطة التجارية وضغط العمل التي تسببت به على وزارة التجارة والصناعة.*	وزارة التجارة والصناعة Ministry of Commerce and Industry
6.4	تطوير التشريعات المتعلقة بتجريم الفساد في القطاع الخاص  مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• شكّلت نزاهة فريق عمل لمراجعة وتعديل قانون مسؤولية الأشخاص الاعتباريين ومشروع قانون تجريم الرشوة في القطاع الخاص. • عُقدت مشاورات مع الجهات الحكومية المعنية وأصحاب المصلحة الآخرين بما في ذلك ممثلين عن القطاع الخاص. • بناء على المشاورات والمراجعة، تم إعداد مسودة مراجعة لقانون مسئولية الأشخاص الاعتباريين ومشروع قانون تجريم الرشوة في القطاع الخاص. • تم إجراء مشاورات حول مسودة القانون مع الجهات الحكومية. • بناء على المشاورات، تم تنقيح مسودة القانون والتوصّل إلى نسخة أخيرة من المسودة. • تم تقديم النسخة الأخيرة من المسودة إلى إدارة الفتوى والتشريع للمراجعة.	Nazaha نزاهة

الأولوية رقم 7: دور القطاع الخاص في كشف الفساد

حالة التقدم المحرز: 15%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
7.1	تشجيع وحماية المبلغين عن الفساد من جانب القطاع الخاص  جاري التنفيذ	• تتطلب قواعد الحوكمة المؤسسية حالياً من الشركات الخاضعة لرقابة هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي أن تعتمد سياسات للإبلاغ وحماية المبلغين: • تم استكمال الخطوة الأولى وهي تشكيل لجنة. • أصدرت هيئة أسواق المال بتاريخ 25 أكتوبر 2020 المبادئ الإرشادية والإجراءات الخاصة بتقديم البلاغات فيما يخص مخالفات قانون هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية أو أي أفعال مجرمة وفقاً للقانون والتي سيتم إحالتها من هيئة أسواق المال إلى النيابة العامة.	Nazaha نزاهة
7.2	مراجعة وتعزيز آليات التعاون بين القطاعين العام والخاص لمكافحة الفساد  جاري التنفيذ	• تم تشكيل فريق عمل لدراسة وتطوير آليات التنسيق بين القطاعين العام والخاص لتحديد سياسات وإجراءات وآليات التعاون بين ممثلي القطاعين العام والخاص في مكافحة الفساد.	Nazaha نزاهة

3. المحور الثالث: المجتمع

الهدف الاستراتيجي: تمكين المجتمع من المساهمة في بناء ثقافة حاضنة للنزاهة ضد الفساد

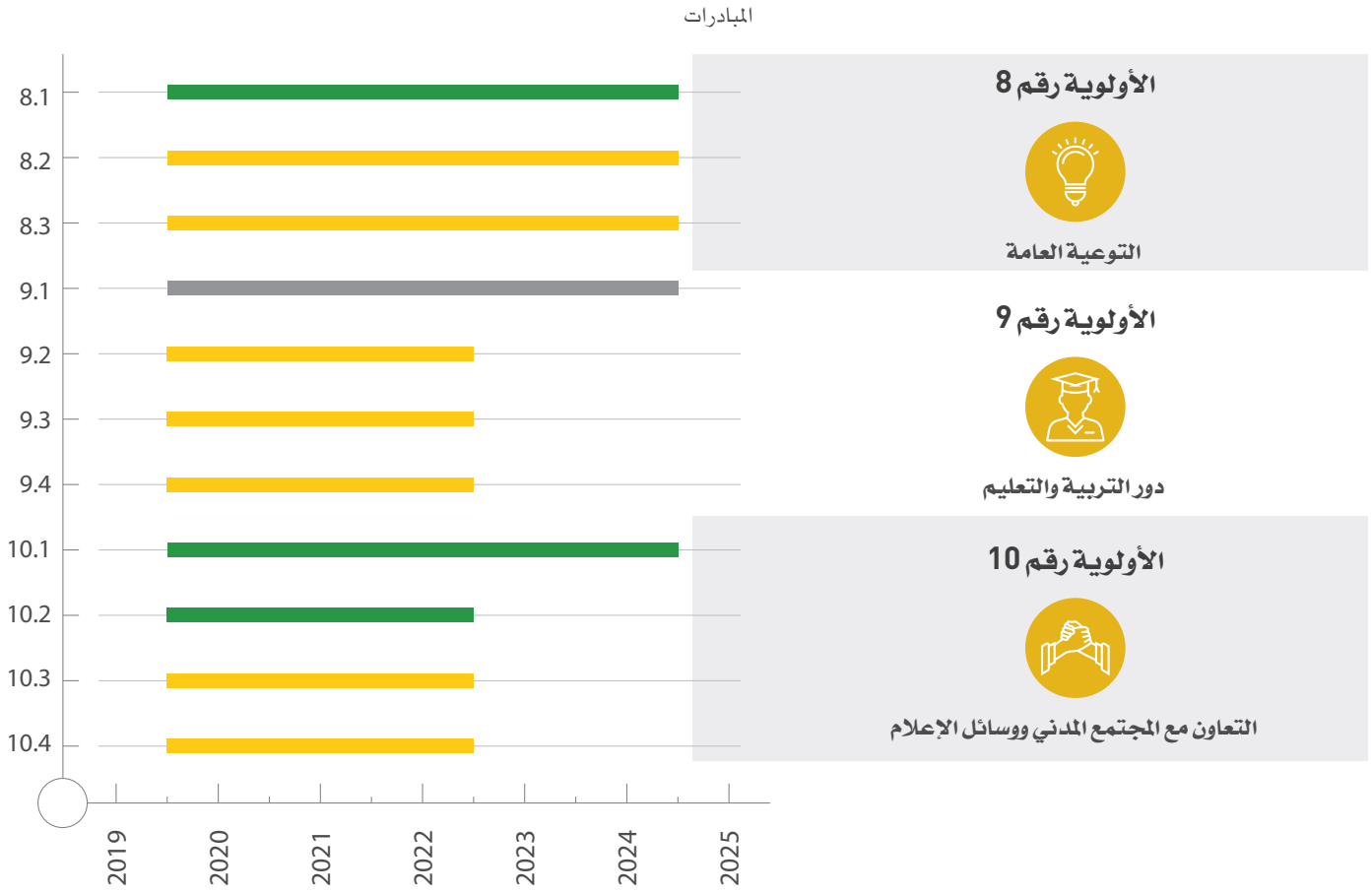
أ) نظرة عامة عن التقدم المحرز

المبادرات في المحور الثالث: بدأت أو لم تبدأ

لم تبدأ | بدأت



التقدم المحرز في مبادرات المحور الثالث



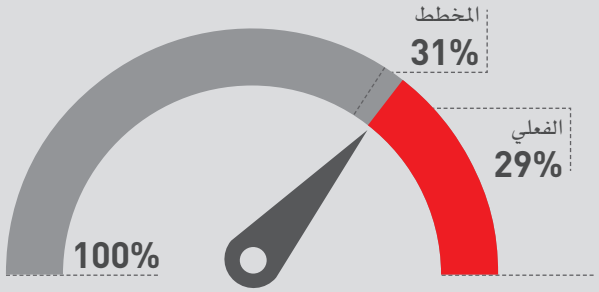
متوافق – على المسار الصحيح
انحراف بسيط عن الخطة لكن يمكن تداركه
غير متوافق – خارج عن المسار مع احتمال عدم الالتزام بالجدول الزمني/ أو مخاطر جوهرية على الإنجاز

ب) النتائج المستهدفة من المحور والمبادرات في ختام الاستراتيجية

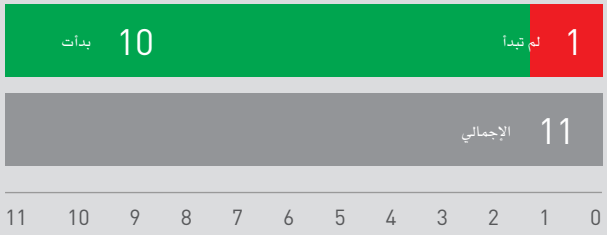
النتائج المتوقعة	النتيجة
المحور الثالث – المجتمع	يشارك المجتمع بصورة أكبر في بناء ثقافة حاضنة للنزاهة ومكافحة الفساد
الأولوية رقم 8 – التوعية العامة	خلق ثقافة واعية وقائمة على ترسيخ قيم النزاهة ومبادئها وأخلاقها بالعمل مع كافة أطياف المجتمع
الأولوية رقم 9 – دور التربية والتعليم	تدشين ثقافة النزاهة في أجيال المستقبل
الأولوية رقم 10 – التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام	تعزيز عملية الرقابة والكشف عن الفساد من خلال تدشين تعاون وتنسيق قويين مع منظمات المجتمع المدني والإعلام

ج) لوحة متابعة المحور الثالث

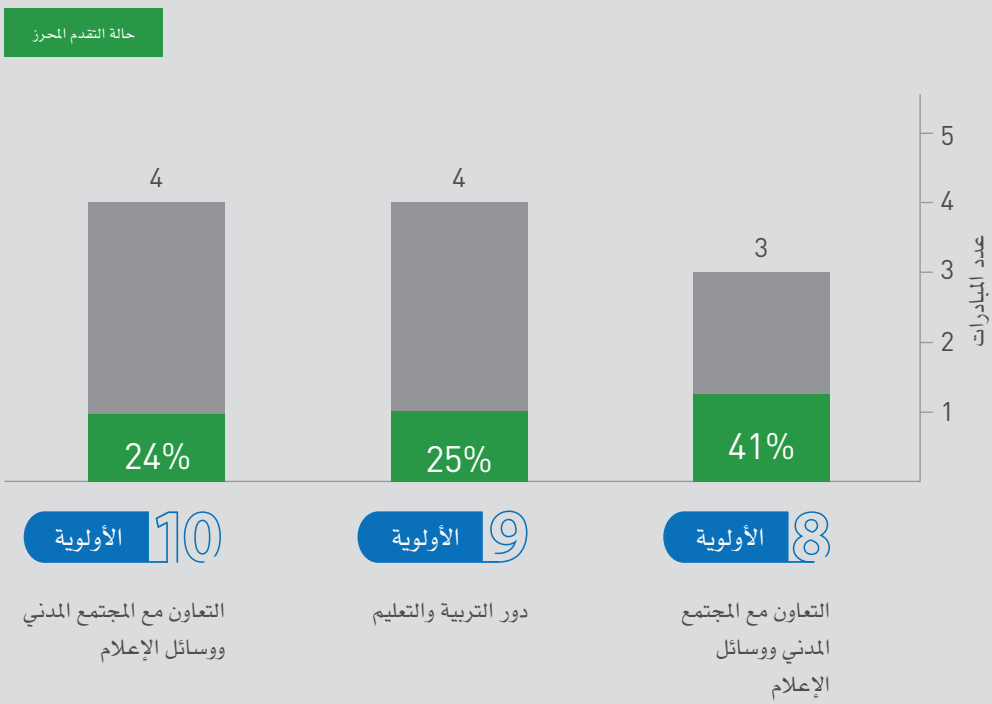
حالة التقدم المحرز في المحور



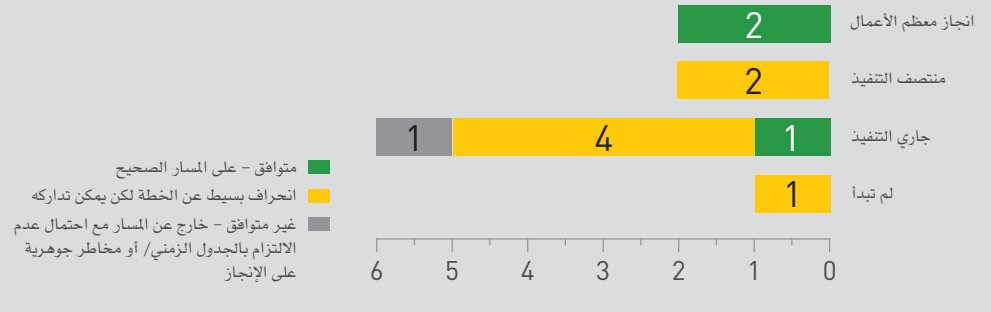
عدد المبادرات التي بدأت والتي لم تبدأ



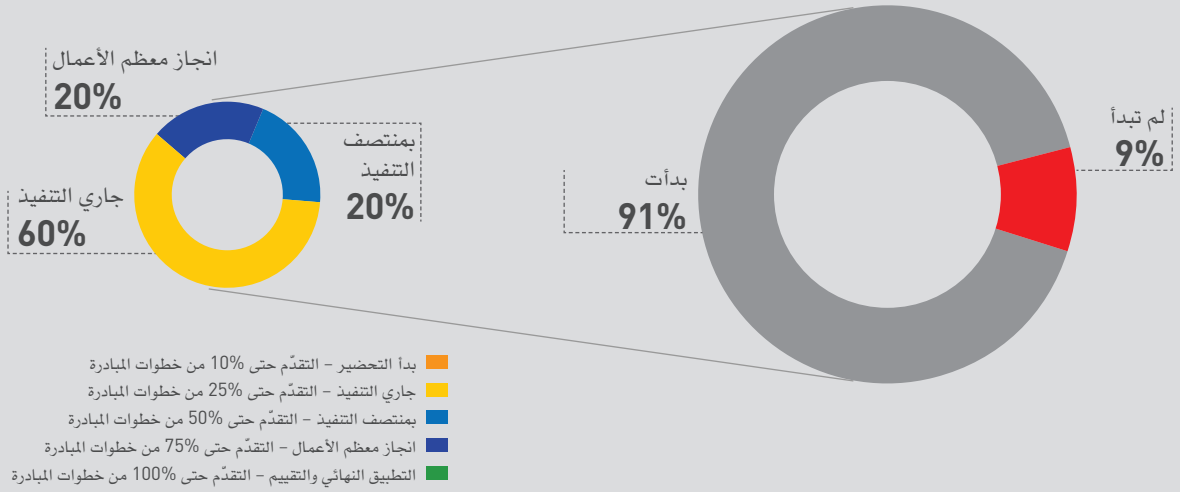
التقدم المحرز في الأولويات



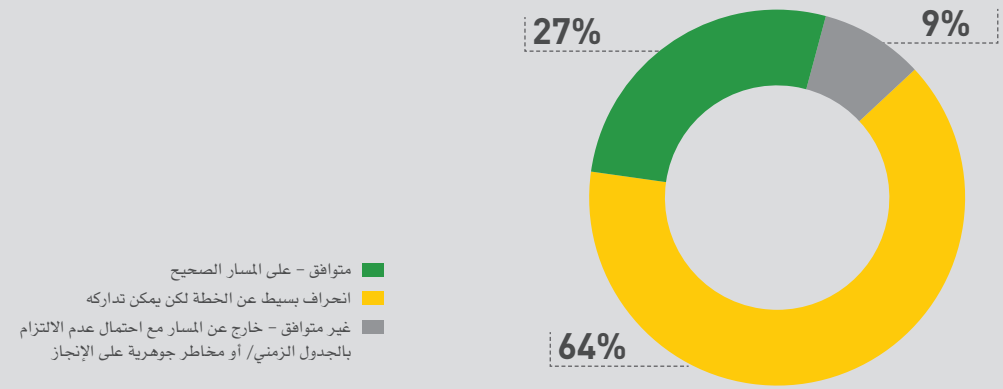
توزيع المبادرات وفقا لتوافقها مع الجدول الزمني ووفقا لنسبة الإنجاز



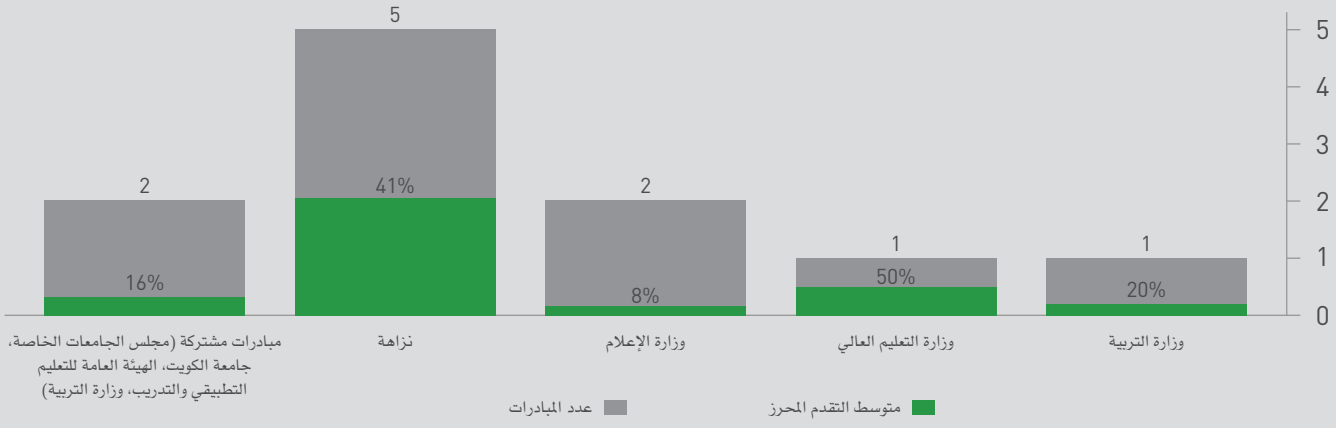
توزيع المبادرات وفقاً لنسبة الانجاز



نسبة الالتزام بالخطة المعتمدة



الجهة المنفّذة للمبادرة



تفاصيل التقدم المحرز لكل أولوية ومبادرة

الجهود المبذولة في الإعداد ما قبل التنفيذ



عقد أكثر من
8+ اجتماعات

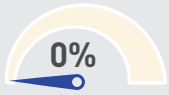


الاجتماع مع
03 من أصحاب المصالح



تم إعداد
03 خطط للتنفيذ
(لكل أولوية)

يتم تقييم نسبة انجاز المبادرات وفقاً للمعيار التالي:



0% لم تبدأ



10% بدأ التحضير



25% جاري التنفيذ



50% في منتصف التنفيذ



75% انجاز معظم الأعمال



100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم

الأولوية رقم 8: التوعية العامة

التقدم المحرز: 41%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
8.1	إعداد وتنفيذ برامج وطنية لتوعية المواطنين والمقيمين حول الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وعلاقتها بـ"رؤية كويت جديدة 2035"  75% تم انجاز معظم الأعمال	دشّنت نزاهة برنامجاً لتطوير وظائفها الداخلية متضمناً بناء القدرات في مجالات العلاقات العامة والإعلام والتوعية والتثقيف. فمنذ إطلاق استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، عملت الإدارات المختصة في نزاهة كفريق واحد في الأنشطة التالية من أجل تنفيذ هذه المبادرة: • تعاونت نزاهة مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعداد أول حملة توعوية استراتيجية، والتي أعدت من قبل استشاري متخصص، تحت عنوان "من أجل الكويت." • تم إطلاق حملة التوعوية "من أجل الكويت" • تم إجراء مشاورات واجتماعات تنسيقية مع العديد من أصحاب المصالح (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ووزارة الإعلام ووزارة العدل بالإضافة إلى مناقشة مبادرة التعليم من أجل العدالة التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونسكو.. إلخ) لتنسيق الجهود والإرشاد الفني. • تم إجراء استبيانات داخل وخارج نزاهة لتقييم وعي الجمهور حول استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد: • استبيان داخلي لموظفي نزاهة في سبتمبر 2020 • استبيان خارجي في معرض الكتاب في نوفمبر 2019: تضمن 317 مواطن، 49% منهم افادوا بأنهم على علم بإطلاق الاستراتيجية. • إعداد مجموعة من المواد التوعوية حول الاستراتيجية: رسائل توعوية ومنشورات وفلاشات وأعمال مصورة وبيانات صحفية عبر قنوات التواصل الداخلية والخارجية مثل الشاشات في مقر نزاهة وفي تلفزيون الكويت ومواقع التواصل الاجتماعي وشاشات السينما والراديو والصحف والمقابلات... إلخ. تضمن ذلك بيانات مفصلة عن بعض أهم المبادرات في الاستراتيجية (مدونة السلوك وأنشطة تمويل الحملات الانتخابية والتعاون مع منظمات المجتمع المدني... إلخ) • تم عقد المؤتمر الدولي الأول لمكافحة الفساد في الكويت بتاريخ 15 و16 يناير 2019 بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي تم تدشين الاستراتيجية من خلاله. • جاري أخذ الموافقات اللازمة حول آليات التنسيق الخاصة بالمتطلبات الإعلامية من قبل أصحاب المصلحة.	 Nazaha نزاهة

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
		• أعدت اللجنة المعنية بالمحور الثالث آلية التنسيق بين اللجان الفنية الأربع من أجل تجميع المتطلبات الإعلامية وتحديد آلية التواصل. تم الاتفاق على الآلية في 14 ديسمبر 2020. • *تم إعداد برنامج إعلامي يشمل المسارات الثلاث، وجاري مراجعته والموافقة عليه قبل البدء بالتنفيذ.* • *عقدت نزاهة ورشة عمل لمنظمات المجتمع المدني في 16 ديسمبر 2020 وتضمنت شرحاً مختصراً للاستراتيجية وأهدافها وحالة تنفيذها.* *لقد واجهت عملية تدشين فريق إعلامي وإعداد خطط واضحة للأنشطة أعلاه بعض التحديات الإدارية بسبب التغيير في تشكيلة اللجنة العليا وتداعيات فيروس كورونا المستجد على عمليات التنسيق... إلخ. وعليه، لقد عمل الفريق الإعلامي بجد لضمان أن الأنشطة الإعلامية يتم إطلاقها بالوقت المناسب وقبل تشكيل الفريق بشكل رسمي والموافقة على خططه.*	
8.2	غرس القيم المضادة للفساد في المجتمع بكافة فئاته وشرائحه من خلال الأسرة ووسائل الإعلام والمؤسسات المجتمعية على اختلاف أنواعها  	• تم تصميم وإنتاج ونشر العديد من الرسائل والمنشورات والفلاشات..إلخ بشأن التوعية في مكافحة الفساد بشكل عام وقيم النزاهة حول شتى المواضيع المتعلقة بالجهات التالية: • الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية: دور الأسرة في تعزيز النزاهة (9 سبتمبر 2020) • طلبة الجامعة • طلبة المرحلة الثانوية • المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية • عملت نزاهة مع وزارة الإعلام ومبادرة التعليم من أجل العدالة، المبادرة التي تشكّل عنصراً أساسياً في البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لنشر السلسلة الكرتونية التعليمية "ذا زوربرز" في قناة الأطفال بتلفزيون دولة الكويت ابتداءً من 4 سبتمبر 2020. تحتوي سلسلة "ذا زوربرز" على قصص تعليمية تعكس مجموعة من التحديات والتساؤلات التي تشجع الأطفال على تبني القيم والمهارات التي تساعدهم على مواجهة التحديات المتعلقة بقضايا سيادة القانون. • تم نشر قصص أطفال حول قيم النزاهة باللغتين العربية والإنجليزية. • تعاونت نزاهة مع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية في إلقاء 7 خطب ليوم الجمعة والتي تدور حول قيم النزاهة ومكافحة الفساد. • عملت نزاهة مع وزارة الشباب في تصميم ونشر فلاشين بشأن قيم مكافحة الفساد موجهين إلى الشباب. • دشّنت نزاهة مكتبةً تتضمن على مجموعة مصادر عن ممارسات مكافحة الفساد والدراسات والتقارير حول قيم النزاهة بالإضافة إلى موارد أخرى ذات الصلة للاستخدام الداخلي من قبل موظفي نزاهة مع فتح المجال لطلبات الباحثين من الخارج. • سوف يتمكن الراغبون بالولوج مباشرةً إلى مصادر المكتبة من خارج نزاهة عبر موقعها الإلكتروني في المرحلة الثانية من مشروع المكتبة. • تعاونت نزاهة مع وزارة الإعلام في إعداد ونشر فلاشات توعوية عن النزاهة ومكافحة الفساد، وبدأ بثها منذ 23 يوليو 2019 وبالتعاون مع شخصيات عامة مشهورة ومؤثرين (ممثلين وأكاديميين... إلخ) • جاري إعداد خطة توعوية مبنية على نموذج حوكمة واضح • أصدرت نزاهة "تقرير المواطن" الأول في 27 ديسمبر 2020	Nazaha نزاهة

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
8.3	إعداد وتنفيذ برامج للتواصل مع المجتمع، بما في ذلك الحملات التوعوية، لزيادة الوعي بدور واختصاصات ونشاط "نزاهة" ودور المواطنين  جاري التنفيذ	بالإضافة إلى الأنشطة المذكورة في المبادرتين 8.1 و8.2، عملت نزاهة، على تنفيذ الإجراءات التالية: • تصميم وإنتاج مواد توعوية تنشر في مختلف القنوات الإعلامية (مواقع التواصل الاجتماعي والصحف والتلفزيون والراديو وورش العمل... إلخ) من أجل زيادة الوعي حول دور نزاهة في المجتمع. تضمن ذلك على الآتي: • ورش عمل مع الجهات الحكومية لزيادة الوعي حول نظام إقرار الذمة المالية (أهدافه وإجراءاته) • المؤتمرات الصحفية والمنشورات في مواقع التواصل الاجتماعي والبيانات الصحفية حول مؤشر مدركات الفساد • الفلاشات على التلفزيون ومواقع التواصل الاجتماعي حول دور نزاهة بشكل عام بما في ذلك حماية المبلغين (2 يوليو 2019) • المقابلات مع أصحاب المصلحة والتنفيذيين الرئيسيين في نزاهة (الأمين العام بالإنابة والأمين العام المساعد لقطاع الوقاية والأمين العام المساعد لقطاع الكشف عن الذمة المالية ومدير مكتب التخطيط والمتابعة... إلخ). تناولت هذه المقابلات دور نزاهة بالتفصيل عبر مواضيع مختلفة والمحددة في قانونها ولائحتها التنفيذية. • جاري إعداد برنامج توعوي واضح الملامح.	نزاهة Nazaha

الأولوية رقم 9: دور التربية والتعليم

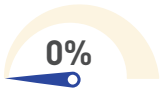
التقدم المحرز: 25%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
9.1	إدماج القيم المضادة للفساد والمعارف المتعلقة بمبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ومشاركة المجتمع في المناهج الدراسية  جاري التنفيذ	• اجتمعت اللجنة الفنية المعنية بالمحور الثالث مع وزارة التربية من أجل مناقشة والاتفاق على خطة التنفيذ المفصّلة • تجري وزارة التربية حالياً تقييم للوضع الحالي فيما يتعلّق بقيم ومواضيع مكافحة الفساد (الحوكمة الرشيدة والنزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون...) التي يتم تدريسها في المدارس إلى جانب الأنشطة الخارجة عن المناهج الدراسية التي تجريها هذه المؤسسات الأكاديمية ، وذلك بغية إعداد مجموعة من التدابير التي تعزز من قيم مكافحة الفساد في المدارس. • شاركت نزاهة في ورشة العمل الخاصة بـ "التعليم من أجل العدالة" والمنعقدة في 3 ديسمبر 2020 من تنظيم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والتي تم من خلالها مناقشة الآليات والممارسات الجيدة في مجال التعليم بشأن قضايا العدالة وسيادة القانون في دول مختارة من العالم العربي، وذلك لإبراز أمثلة ملموسة لكيفية استخدام التعليم لتعزيز سيادة القانون ودعم جهود منع الجريمة. تم تسليط الضوء في النقاش على التدابير الرامية إلى تعزيز جودة التعليم في قضايا سيادة القانون والمواطنة، من خلال المبادرات التعليمية والشبابية.	وزارة التربية MINISTRY OF EDUCATION

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
9.2	تدريب العاملين في مجال التربية والتعليم على بناء ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد  جاري التنفيذ	• نظمت نزاهة ورشة عمل في 21 أكتوبر 2020 حول "النزاهة في التعليم" بمشاركة خبراء من المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونسكو. شارك في الورشة مدير مشروع الأخلاقيات والفساد في التعليم السيدة موريل بواسون والاستشاري وعضو التدريس في جامعة جولز فيرن السيد جاك هالاك. • تعكف كافة الجهات المعنية بتنفيذ الاستراتيجية على مراجعة برامجها التدريبية الموجهة للمدرسين والباحثين وذلك لتقييم مدى كفاءتها.	جامعة الكويت وزارة التربية MINISTRY OF EDUCATION الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
9.3	مراجعة وتحديث المناهج المتعلقة بتدريس الأخلاقيات المهنية في الجامعات والمعاهد  جاري التنفيذ	• اجتمعت اللجنة الفنية المعنية بالمحور الثالث مع جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ومجلس الجامعات الخاصة للاتفاق على خطة التنفيذ المفضّلة. • أطلقت جامعة الكويت، بالتعاون مع جمعية الشفافية الكويتية، مجموعة من التدابير الرامية إلى تعزيز قيم مكافحة الفساد في مؤسسات التعليم العالي. كما يتم العمل حالياً على تحديث المنهج الدراسي لشهادة القانون ليتضمن جرائم الفساد. • على الرغم من ذلك، أدت التحديات التشغيلية والتنسيقية في 2020، وتحديداً بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد والحظر المفروض من قبل الحكومة، إلى تأخير في الخطة المعتمدة. • في بداية 2021، سيتم إجراء تحليل مفصّل للمتطلبات الخاصة بدراسات النزاهة والأخلاقيات والمناهج التدريسية في الجامعات والكليات.	جامعة الكويت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وزارة التعليم العالي بدولة الكويت MINISTRY OF HIGHER EDUCATION KUWAIT
9.4	متابعة العمل على وضع وتنفيذ آليات لمكافحة التزوير في الشهادات الجامعية والمهنية ووضع معايير موضوعية لمعادلتها  في منتصف التنفيذ	• اجتمعت اللجنة الفنية للمحور الثالث مع وزارة التعليم العالي وتم الاتفاق على خطط التنفيذ المفضّلة. • شكّلت وزارة التعليم العالي لجنةً فنيةً في 6 فبراير 2020 لمراجعة إجراءات وضوابط اعتماد الشهادات من الجامعات في الخارج بغية الحد من مخاطر الشهادات المزورة. يتضمن ذلك على إجراء تحليل مفصّل وإعادة تصميم الإجراءات والتكنولوجيا المستخدة في ذلك، بالإضافة إلى المقارنة مع أفضل الممارسات. • أجرت وزارة التعليم العالي مشاورات مع أصحاب المصالح الرئيسيين، وأصدرت **القانون رقم 78 لسنة 2019** بتاريخ 25 يوليو 2019 لسحب اعتمادات الشهادات المزورة، وأصدرت سياسات ومعايير جديدة لاعتماد الشهادات من الجامعات في الخارج في 3 فبراير 2019. • جاري الانتهاء من عمل تقييم مفصل للدورة المستندية ومتطلبات ميكنة وتطوير اجراءات معادلة الشهادات وبحيث يتم تقديم التوصيات ذات العلاقة. • سيتم صياغة التوصيات المطلوبة لإعداد مسودة الإجراءات وتصميم العمليات بناء على المشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.	وزارة التعليم العالي بدولة الكويت MINISTRY OF HIGHER EDUCATION KUWAIT

الأولوية رقم 10: التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام

التقدم المحرز: 24%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
10.1	تعزيز التكامل بين جهود القطاع العام والمجتمع المدني في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد  تم انجاز معظم الأعمال	• قامت نزاهة في يوليو 2020 بحصر وتصنيف منظمات المجتمع المدني المرخصة في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بناءً على السجلات الرسمية لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل. • في نوفمبر 2020، أعدت نزاهة آلية تنسيق وتعاون موحّدة مع منظمات المجتمع المدني وذلك وفقاً للمبادىء الارشادية الخاصة بالجمعية الدولية للمنظمات غير الحكومية. تم مناقشة ذلك مع منظمات المجتمع المدني المحددة خلال ورش العمل المنعقدة في 5 نوفمبر و25 نوفمبر و16 ديسمبر 2020. • تم تحديث الصيغة النهائية للآلية بناء على تعديلات منظمات المجتمع المدني وتم تعميمها في 31 ديسمبر 2020 للاعتماد.	Nazaha نزاهة
10.2	دعم مبادرات المجتمع المدني في مجال الرقابة المجتمعية ومؤازرة الجهات الحكومية في أداء دورها الرقابي  جاري التنفيذ	بناء على منظمات المجتمع المدني المحددة في المبادرة رقم 10.1، خصصت نزاهة عدة مبادرات لدعم المجتمع المدني في الرقابة المجتمعية ودعم الجهات الحكومية في دورها الرقابي. تضمن ذلك على: • الرقابة على استجابة الجهات الحكومية لفيروس كورونا المستجد، حيث أصدرت نزاهة تقريراً مشتركاً مع جمعية الشفافية الكويتية في 30 ديسمبر 2020 حول الإجراءات الحكومية في إدارة أزمة فيروس كورونا المستجد. هذه أول مبادرة مشتركة بين جهة رسمية رقابية (نزاهة) ومنظمة مجتمع مدني (جمعية الشفافية الكويتية) . كان هذا التقرير مبنياً على زيارات ميدانية وعلى مراقبة للإجراءات الحكومية منذ إبريل 2020. • انطلقت انتخابات مجلس الأمة في 5 ديسمبر 2020. عملت نزاهة مع جمعية الشفافية الكويتية في تدريب متطوعيها في 26 نوفمبر 2020 حول المبادئ الرئيسية للإشراف على الانتخابات. كما اجتمعت نزاهة وجمعية الشفافية الكويتية مع مراقبين دوليين مستقلين قبل الانتخابات للتحضير للرقابة على الانتخابات. • تعاونت نزاهة وجمعية الشفافية الكويتية في تنظيم نادي نزاهة الصيفي الثاني.	Nazaha نزاهة
10.3	إعداد وتنفيذ خطة خاصة بالجهات الحكومية للتواصل بفعالية مع وسائل الإعلام فيما يتعلق بمسائل النزاهة ومكافحة الفساد  جاري التنفيذ	اجتمعت اللجنة الفنية مع وزارة الإعلام في 24 سبتمبر 2020 لمناقشة الخطة المفصلة والاتفاق على الخطوات التالية. • لقد عملت وزارة الإعلام على حصر وتحديد كافة الجهات الإعلامية (العامة والخاصة، المرئية والمكتوبة، الرقمية والتقليدية) وتم تسليم قائمة الحصر للجنة الفنية في 15 أكتوبر 2020. • شاركت اللجنة الفنية تفاصيل حملة "**من أجل الكويت**" مع وزارة الإعلام، وتعمل الجهتان حالياً على وضع آلية مركزية لتنظيم الرسائل الإعلامية الخاصة بالاستراتيجية.	وزارة الإعلام
10.4	وضع وتنفيذ برامج لتدعيم نزاهة وسائل الإعلام بما في ذلك مهنية العمل الصحفي  لم تبدأ	جاري العمل على التحضير للمبادرة حيث تم مناقشة مسودة خطة التنفيذ مع اللجنة الفنية للمحور الثالث ووزارة الإعلام.	وزارة الإعلام


Stop
the
Corruption

4. المحور الرابع: الهيئات المتخصصة

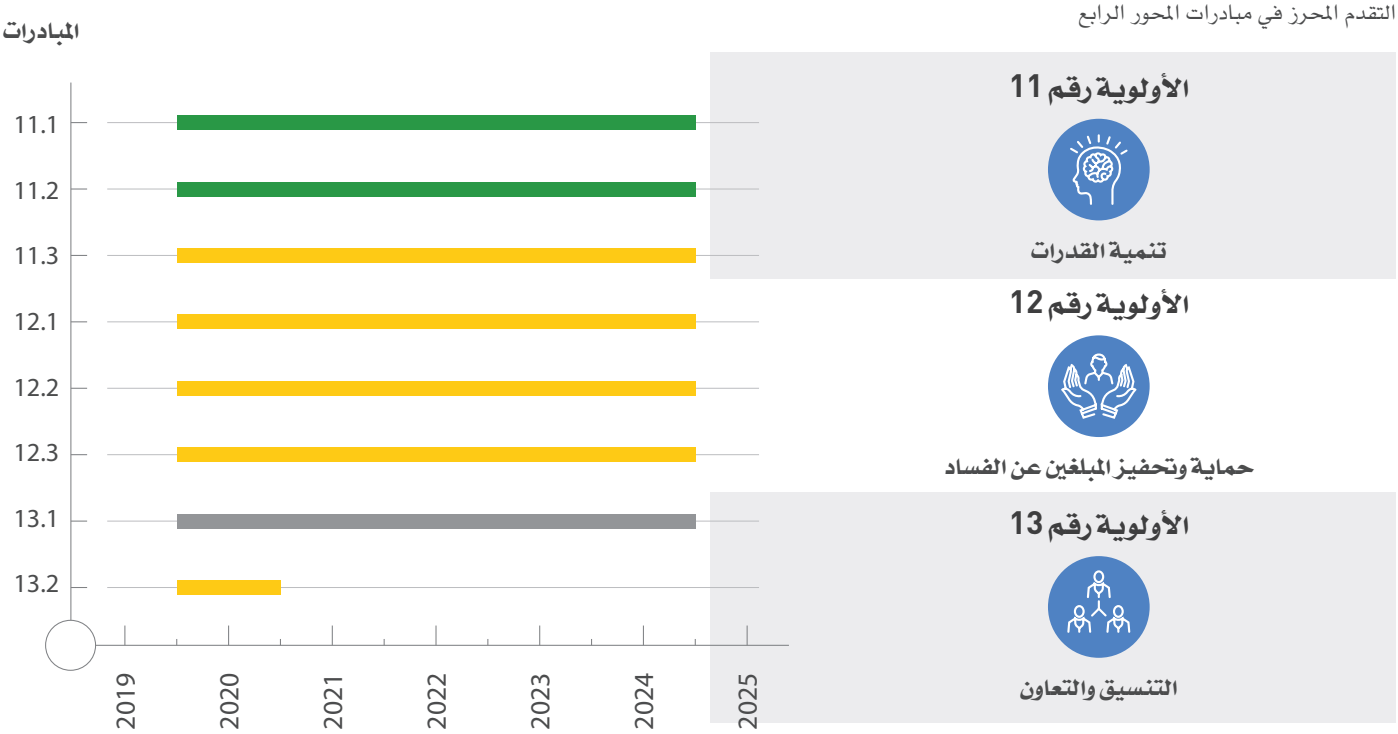
الهدف الاستراتيجي: تعزيز كفاءة وفعالية الهيئات المتخصصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

أ) نظرة عامة عن التقدم المحرز

المبادرات في المحور الرابع: بدأت أو لم تبدأ

لم تبدأ | بدأت





متوافق – على المسار الصحيح

انحراف بسيط عن الخطة لكن يمكن تداركه

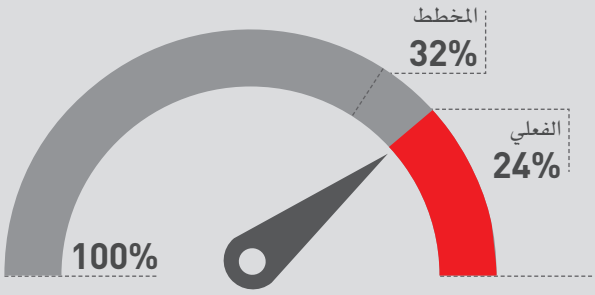
غير متوافق – خارج عن المسار مع احتمال عدم الالتزام بالجدول الزمني/ أو مخاطر جوهرية على الإنجاز

ب) النتائج المستهدفة من المحور والمبادرات في ختام الاستراتيجية

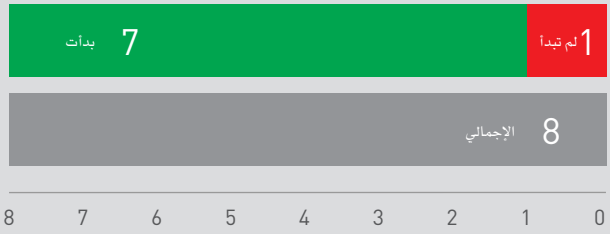


ج) لوحة متابعة المحور الرابع

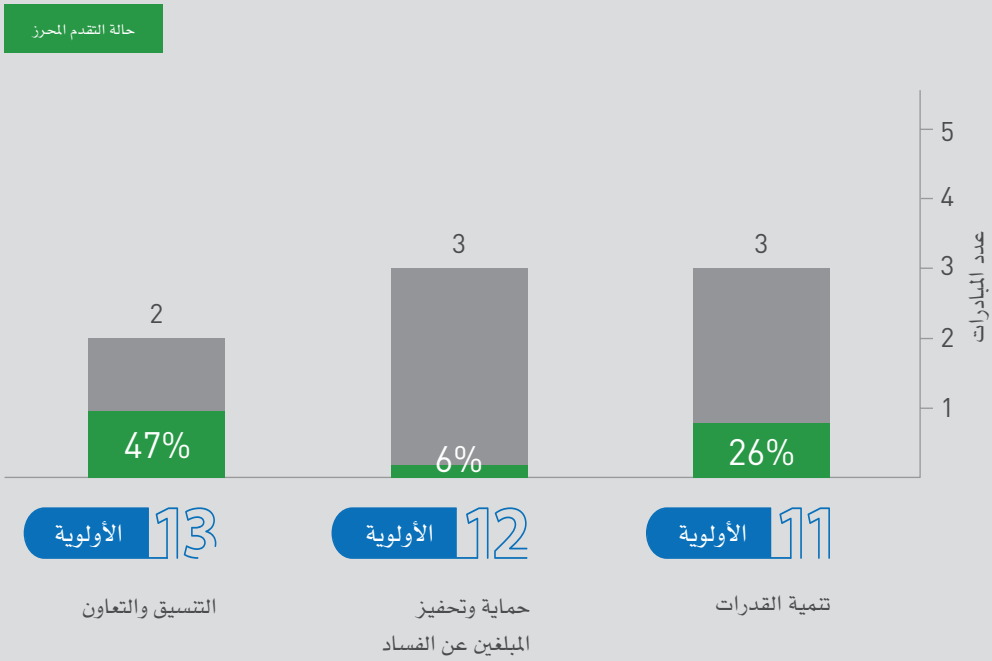
حالة التقدم المحرز في المحور



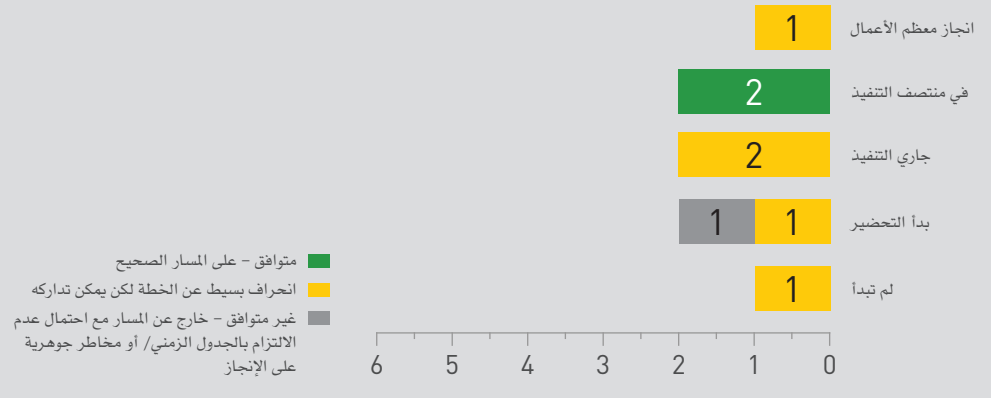
عدد المبادرات التي بدأت والتي لم تبدأ



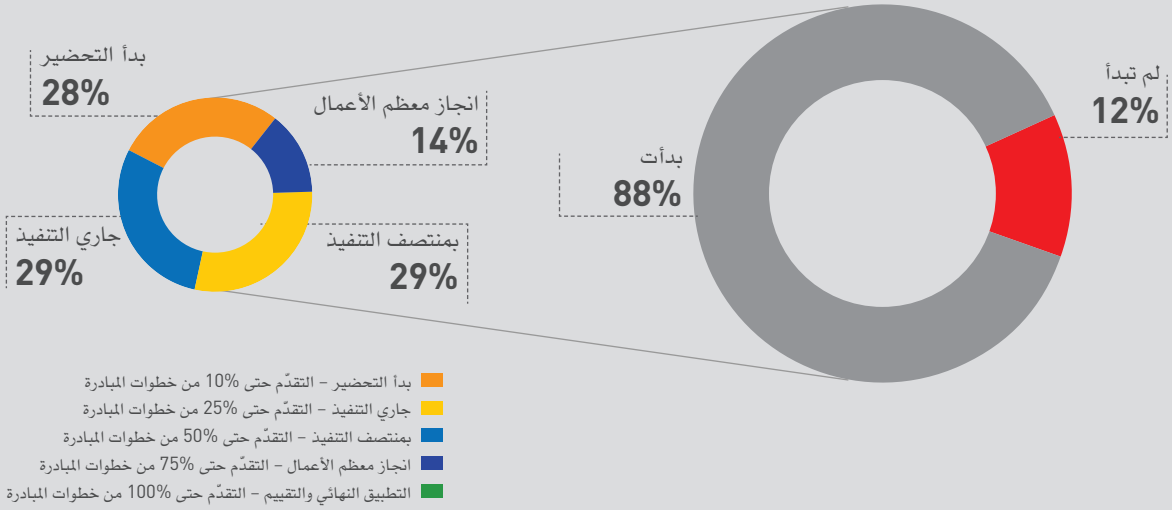
حالة التقدم المحرز للمحور



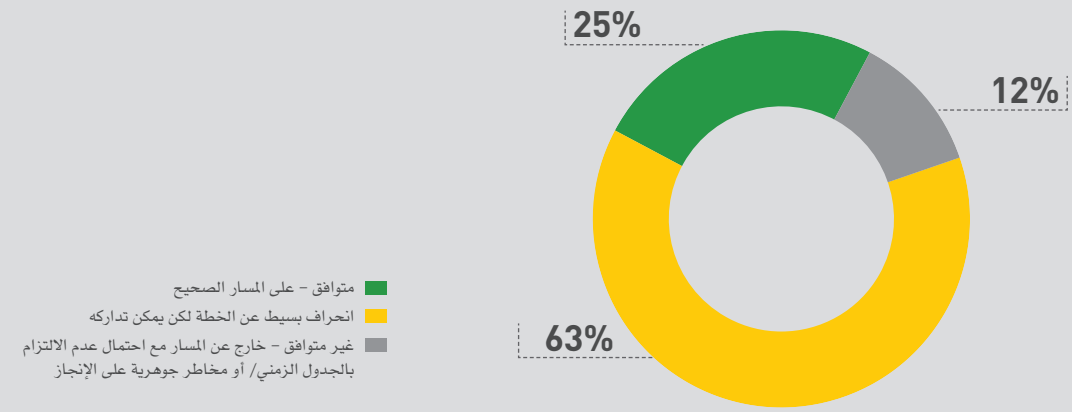
توزيع المبادرات وفقا لتوافقها مع الجدول الزمني ووفقا لنسبة الإنجاز



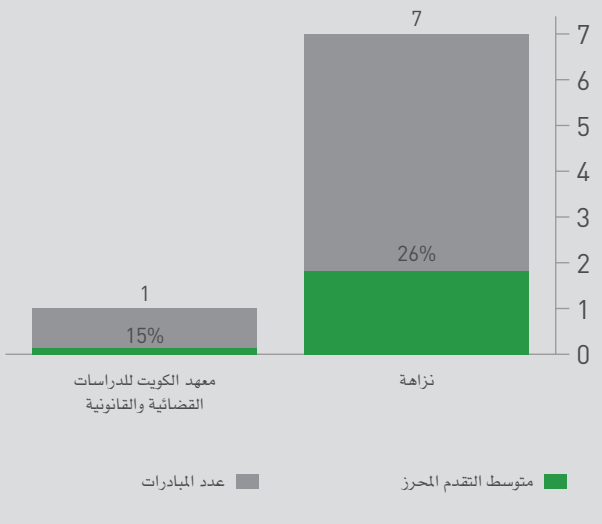
توزيع المبادرات وفقاً لنسبة الانجاز



نسبة الالتزام بالخطة المعتمدة



الجهة المنفّذة للمبادرة





تفاصيل التقدم المحرز لكل أولوية ومبادرة

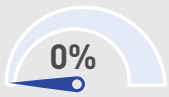
الجهود المبذولة في الإعداد ما قبل التنفيذ


عقد أكثر من
8+ اجتماعات


الاجتماع مع
04 من أصحاب المصالح


تم إعداد
03 خطط للتنفيذ
(لكل أولوية)

يتم تقييم نسبة انجاز المبادرات وفقاً للمعيار التالي:


0% لم تبدأ


10% بدأ التحضير


25% جاري التنفيذ


50% في منتصف التنفيذ


75% انجاز معظم الأعمال


100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم

الأولوية رقم 11: تنمية القدرات

حالة التقدم المحرز: 26%

#	المبادرة	الاجراء	الجهة المنفّذة
11.1	وضع وتنفيذ استراتيجية داخلية لتطوير البنية الداخلية والقدرات الفنية لدى "نزاهة"  50% في منتصف التنفيذ	أعدت هيئة نزاهة استراتيجية داخلية للهيئة، بحيث تشمل رؤيتها ومهمتها وقيمها وأهدافها الاستراتيجية، وتندرج تحت هذه الأهداف الاستراتيجية 38 مبادرة منقسمة على 6 برامج استراتيجية. تم تقديم هذه الخطة في 7 إبريل 2019، وتمت الموافقة عليها من قبل مجلس الأمناء في نزاهة وتبع ذلك مرحلة التحضير لتنفيذ استراتيجية الهيئة والتي شملت على التالي: • تفعيل مكتب التخطيط والمتابعة والذي يقوم بمهام (مكتب دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية) من خلال توظيف مدير للمكتب وفريق عمل مساند، بالإضافة إلى تدريب المكتب على آلية إدارة المشاريع. • إعداد خطة تشغيلية داخلية مفصلة بحيث تحدد مسؤولية تنفيذ كل مبادرة، والجدول الزمني، ومؤشرات الأداء، وتحديد متطلبات التنفيذ ذات العلاقة. • عقد ورش عمل لكافة القطاعات والإدارات في الهيئة لشرح جميع مكونات استراتيجية الهيئة وللتدريب على تنفيذ الخطة التشغيلية. • إعداد جميع النماذج والتقارير الخاصة بمتابعة إستراتيجية الهيئة ومؤشرات الأداء الخاصة بها، وتزويد جميع الجهات المنفذة بهذه النماذج . • التنسيق مع إدارة الشئون المالية في تحديد ميزانية التنفيذ لتغطي متطلبات المبادرات. **أبرز الإنجازات:** • تتضمن استراتيجية الهيئة على مبادرات داخلية تدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية (74% من مبادرات الخطة الداخلية لهيئة نزاهة ترتبط بشكل مباشر بالاستراتيجية الوطنية أو تساعد على تنفيذ مبادراتها) • إعداد إطار عمل رائد في الحوكمة والذي يأخذ بعين الاعتبار الشفافية والمساءلة ووضوح الأدوار ومتانة البيئة الرقابية، بما في ذلك جميع أدلة سياسات وإجراءات عمل الوحدات التنظيمية. • إعداد مقترح هيكل تنظيمي هادف ومصمم لتحقيق الأهداف الاستراتيجية. تضمن ذلك إنشاء إدارات جديدة وإعادة تصميم التسلسل الإداري وتعزيز نطاق المراقبة. • تم تسريع وتيرة التوظيف، حيث تم توظيف عدد 76 موظف منذ الموافقة على الاستراتيجة الوطنية والاستراتيجية الداخلية. • عقد برامج تدريبية لكل الإدارات حول السياسات والإجراءات المعدة حديثاً.	نزاهة Nazaha

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
		• تم تحديد وحدة تنظيمية في هيئة نزاهة لتكون نقطة الاتصال المركزية للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. • تم استكمال 70% من المبادرات في البرنامج الأول من استراتيجية نزاهة. يهدف البرنامج إلى بناء الآليات والأدوات اللازمة لتقييم وتقديم التقارير حول التقدم المحرز لتدابير مكافحة الفساد بشكل فعال. • تتم أنشطة التواصل الداخلي بشكل منتظم لتثقيف كافة الموظفين حول استراتيجية نزاهة والاستراتيجية الوطنية.	
11.2	تعزيز البرامج التدريبية الخاصة بالهيئات الرقابية بشأن أدوارها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 50% في منتصف التنفيذ	• حددت نزاهة جميع الجهات الرقابية ذات الصلة والمعنية بتعزيز النزاهة، وتواصلت معها في نوفمبر 2020 لمناقشة احتياجات التدريب والتطوير الإداري حسب نطاق عملها ومخاطر الفساد فيها والبرامج التدريبية المتوفرة لديها. • تقوم نزاهة حالياً بتحليل نتائج هذه المناقشات داخلياً بالتنسيق مع اللجنة الفنية وإدارة التطوير الإداري والتدريب وقطاع الوقاية.	Nazaha نزاهة
11.3	تعزيز البرامج التدريبية الخاصة بالمحققين وأعضاء النيابة العامة والقضاة المعنيين بإنفاذ القوانين المتعلقة بتجريم الفساد وبالكشف والإبلاغ والتحقيق والملاحقة القضائية في تلك الجرائم 25% جاري التنفيذ	حددت اللجنة الفنية جميع الجهات ذات الصلة والمعنية بالتحقيق وإنفاذ القانون في الكويت، وتواصلت معها في نوفمبر 2020 لمناقشة احتياجاتها التدريبية. يتم حالياً تحليل هذه الاحتياجات بدعم من معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية.	

الأولوية رقم 12: حماية وتحفيز المبلغين عن الفساد

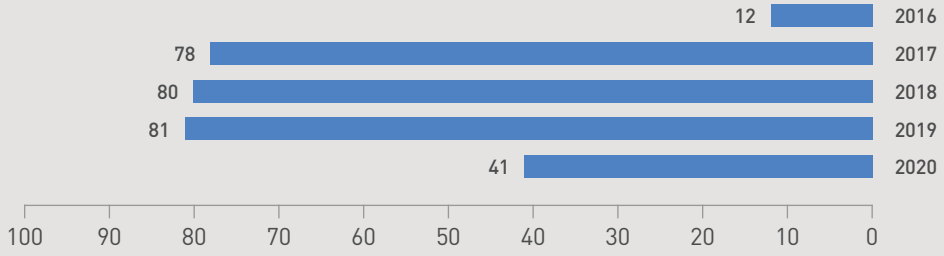
حالة التقدم المحرز: 6%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
12.1	توسيع وتعزيز حماية المبلغين عن الفساد في القطاع العام 0% لم تبدأ	جاري العمل للبدء للتحضير للمبادرة حيث تم مناقشة خطوات التنفيذ بين لجنة المحور الرابع وقطاع كشف الفساد والتحقيق في الهيئة.	Nazaha نزاهة

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
12.2	إنشاء منصة إلكترونية وطنية آمنة عبر الإنترنت للإبلاغ عن الفساد  جاري التنفيذ	أعدت نزاهة المتطلبات الفنية والتقنية الخاصة بهذه المنصة والشروط المرجعية لهذه المبادرة بناء على: • المناقشات التي أجريت مع أصحاب المصالح الرئيسيين بشأن المتطلبات الفنية والتقنية • التشاورات التي عقدت مع أحد الخبراء المتخصصين والذي أعد نظاماً مماثلاً في إحدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. • يتم حالياً التحضير للخطوات الإدارية الخاصة بتنفيذ المنصة من خلال توفير اجراءات الطرح والشراء ورصد المبالغ اللازمة	نزاهة Nazaha
12.3	تطبيق برامج تحفيزية تشمل مكافآت وتكريم للمبلغين عن الفساد  بدأ التحضير	• تعمل نزاهة على صياغة الآليات الداخلية والمعايير للمكافآت المالية والرمزية، إلى جانب أخذ الموافقات اللازمة لهذا الشأن. • من المخطط أن يتم تدشين هذه الآلية في فبراير 2021.	نزاهة Nazaha

تسليط الضوء على الإبلاغ

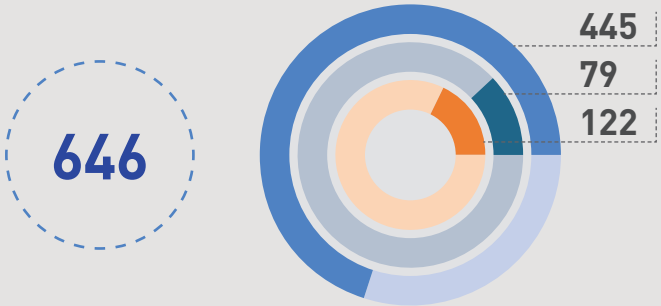
إجمالي عدد البلاغات التي تلقتها نزاهة منذ إنشائها:

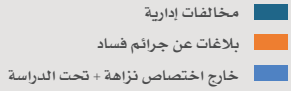




المصدر: نزاهة

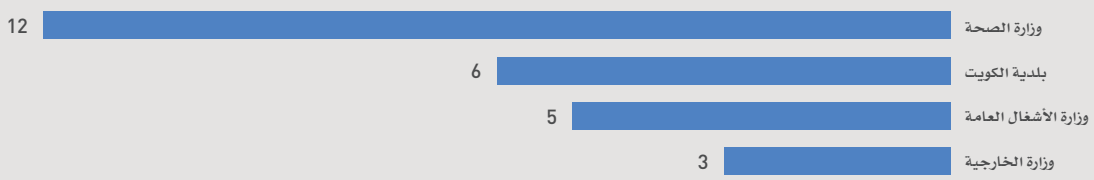
إجمالي عدد البلاغات في 2019 - 2020





المصدر: نزاهة

عدد بلاغات جرائم الفساد التي تم رصدها في مواقع التواصل الاجتماعي حسب الجهة



المصدر: نزاهة

الأولوية رقم 13: التنسيق والتعاون

حالة التقدم المحرز: 47%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفّذة
13.1	تعزيز التعاون والتنسيق بين أجهزة إنفاذ القانون في مجال التحقيق والإدعاء والملاحقة القضائية في قضايا الفساد  بدأ التحضير	• جرت مناقشات بين نزاهة والنيابة العامة لتقييم المجالات التي قد تتطلب التحسينات. هناك تعاون مستمر واجتماعات منتظمة بين نزاهة والنيابة العامة.	نزاهة Nazaha
13.2	إنجاز التزامات دولة الكويت في إطار آلية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشكل تشاركي وفعال  انجاز معظم الأعمال	يتم إنجاز استعراض فصول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وفقاً لما يلي: **الفصل الثاني "التدابير الوقائية" والفصل الخامس "استرداد الموجودات"** • تم استكمال قائمة التقييم الذاتي المكتبية وذلك بالتعاون مع جميع الجهات الحكومي ذات العلاقة في دولة الكويت • قامت نزاهة بإرسال كافة المعلومات المطلوبة من قبل أمانة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، امتثالاً للاتفاقية وتنفيذاً لها. • قدّمت نزاهة التقرير حتى يتم استعراضه من قبل دولتين من دول الأطراف في الاتفاقية، وتم استلام ردود الدول في أكتوبر 2020 وجاري استكمال الاستعراض لاصدار التقرير القطري النهائي **الفصل الثالث "التجريم وإنفاذ القانون" والفصل الرابع "التعاون الدولي"** • تم استكمال قائمة التقييم الذاتي • تم استكمال الاستعراض من قبل الدولتين المستعرِضتين • تم إعداد ونشر النسخة النهائية من التقرير القطري وملخصه التنفيذي	نزاهة Nazaha



تسليط الضوء على اتفاقية الأمم المتحدة المكافحة الفساد

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) هي الصك الوحيد الملزم قانوناً لمكافحة الفساد في العالم، وتشمل هذه الاتفاقية كافة أشكال جرائم الفساد، وتتضمن 5 فصول أساسية: التدابير الوقائية، والتجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي، واسترداد الموجودات، إلى جانب فصل حول المساعدة التقنية وتبادل المعلومات. تدعو الاتفاقية الدول الأطراف إلى تزويد بعضها البعض بأكبر قدر من التدابير الرامية إلى تبادل المساعدة القانونية في التحقيق والمحاكمة والإجراءات القضائية في الجرائم المذكورة في الاتفاقية، حيث تتضمن الاتفاقية أحكاماً خاصة حول المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين والتعاون في إنفاذ القانون عبر الحدود والتحقيقات المشتركة. وفي مجال استرداد الموجودات، تقدم الاتفاقية إطار عمل للكشف عن الموجودات المسروقة وتتبعها ومصادرتها وتجميدها وحتى إعادتها والتصرف فيها. كما تم تدشين آلية معتمدة وشفافة لمتابعة وقياس مدى تنفيذ الاتفاقية في العام 2009 لمساعدة مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية على مراقبة تنفيذ الاتفاقية.

تتكون آلية استعراض الاتفاقية من الثلاث خطوات التالية:

1. **تجري الدولة الخاضعة للاستعراض تقييماً ذاتياً عبر استكمال البيانات في قائمة مرجعية شاملة معدة لهذا الغرض**
2. **يقوم الخبراء من الدولتين القائمتين بالاستعراض بتقييم تقرير التقييم الذاتي، ويتم تنظيم زيارة قطرية في حال طلب الدولة الخاضعة للاستعراض**
3. **تقوم الدول القائمة بالاستعراض بتقديم تقريرها بالتشاور مع الدولة الخاضعة للاستعراض، ويتم تحديد نشر التقرير من عدمه مع الملخّص التنفيذي.**

يتم إستعراض الدولة الطرف في الاتفاقية من قبل حكومتين نظيرتين بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا كونها الأمانة المسؤولة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويقوم فريق استعراض التنفيذ (IRG)، وهو فريق حكومي دولي مفتوح العضوية مكون من الدول الأطراف، بالإشراف على عملية الاستعراض. تنقسم العملية إلى دورتين تدوم كل منهما خمس سنوات: الدورة الأولى (2010-2014) وتكون باستعراض الفصل الثالث "التجريم وإنفاذ القانون" والفصل الرابع "التعاون الدولي"، والدورة الثانية (2015-2019) تكون باستعراض الفصل الثاني "التدابير الوقائية" والفصل الخامس "استرداد الموجودات".

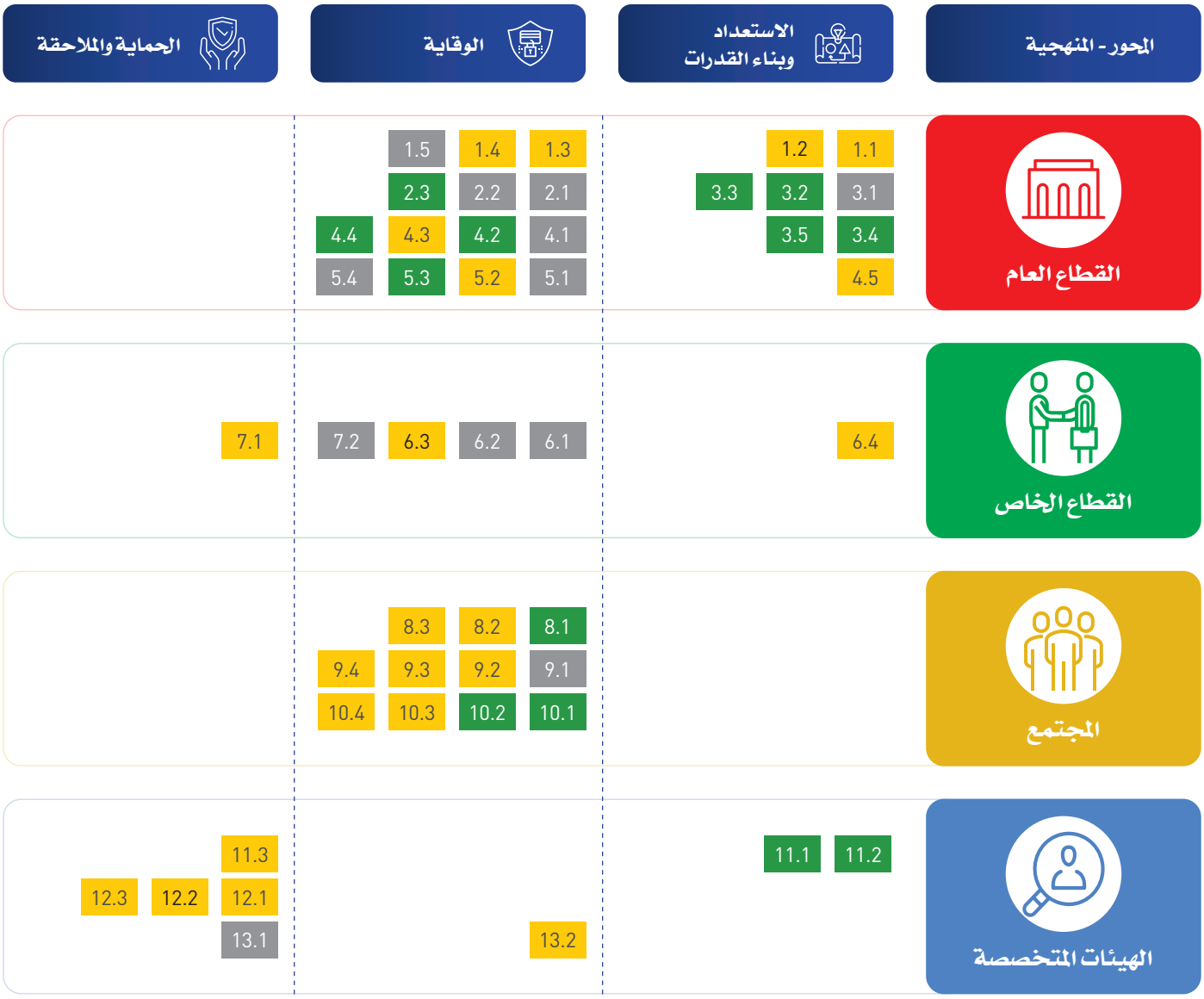
5. ملخّص سير عمل الاستراتيجية بالمقارنة بمسارات منجهية مكافحة الفساد

تنقسم منهجية مكافحة الفساد إلى 3 مسارات أو "عناصر" رئيسية

- **الاستعداد**
  - إعداد إطار العمل القانوني
  - إعداد إطار العمل المؤسسي
  - التخطيط الاستراتيجي
- **الوقاية**
  - الحد من خطر التعرض للفساد
  - زيادة الوعي حول مكافحة الفساد
- **الحماية والملاحقة**
  - توفير إطار عمل للحماية لكافة الأطراف المعنية بالكشف عن الفساد والتحقيق في الفساد وفرض العقوبات
  - الكشف عن جرائم الفساد والتصرف بها وإحالتها

تحليل التقدم المحرز في الاستراتيجية وفقاً للعناصر المختلفة لمنهجية مكافحة الفساد

سوف يساعد هذا التحليل في تقييم مستوى الانجاز وفقاً لكل عنصر من عناصر منهجية مكافحة الفساد.
يجب مراجعة حالة المبادرات متوافقة ومنحرفة وغير متوافقة بناء على الملاحظات السابقة في تفاصيل المحاور.



متوافق – على المسار الصحيح
انحراف بسيط عن الخطة لكن يمكن تداركه
غير متوافق – خارج عن المسار مع احتمال عدم الالتزام بالجدول الزمني/ أو مخاطر جوهرية على الإنجاز

- التقدّم المحرز متجانس على مستويات عناصر منهجية مكافحة الفساد: وهي الاستعداد والوقاية والحماية والملاحقة
- لقد تم بذل جهد كبير في التقدم على مستوى "الاستعداد وبناء القدرات" حيث أنه يوجد 6 مبادرات متوافقة مع الخطة، و4 مبادرات منحرفة بشكل بسيط عن الخطة، وهو ما يشكل 91% من المبادرات الخاصة بمسار "الاستعداد وبناء القدرات". يشمل ذلك وضع الاطر القانونية والتخطيط وتقييم الوضع الحالي.
- يتركّز 64% من مبادرات الاستراتيجية في مسار "الوقاية"، ويتطلّب هذا المسار جهدا أكبر في المرحلة القادمة لاستدراك التأخير في 33% من المبادرات الغير متوافقة مع خطط العمل ضمن هذا المسار.



07 المخاطر والتحديات

المخاطر العالمية

يتم تقييم المخاطر العالمية والاقليمية على مستوى الدول من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي بشكل دوري، ووفقاً لتقييم دولة الكويت فإن المخاطر الخاصة بضعف الحوكمة المؤسساتية كانت من بين أعلى 5 مخاطر تتعرّض لها دولة الكويت (وفقاً لتقرير العام 2019). ويعكس هذا الخطر بشكل عام مدى ضعف الحوكمة المؤسساتية للدولة، والتي قد تنتج بسبب عدة عوامل وتحديات مثل ضعف تطبيق وسيادة القانون، الفساد، الأعمال الغير مشروعة، الجرائم المنظمة، الإفلات من العقوبة والجمود السياسي. كما يجدر الإشارة إلى أن ضعف الحوكمة المؤسساتية للدولة ليس فقط مسؤولية الحكومة والسلطات الرسمية، فالحوكمة هي منظومة متعددة الأركان تساهم فيها مكونات المجتمع الأخرى مثل القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والرأي العام بشكل أساسي.

إن عواقب ضعف وفشل الحوكمة المؤسساتية تؤثر على الدولة بشكل كبير من حيث التنافسية وخلق فرص العمل والتطور الاقتصادي. كما أن ضعف أو فشل الحوكمة المؤسساتية يخلق فرصة للممارسات الغير مشروعة وللجريمة المنظمة والارهاب والأسلحة والسلع المقلدة وغيرها، والتي بدورها تؤثر سلباً بشكل كبير على الدولة اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً.

كما يواجه قطاع الأعمال والقطاع الخاص تكاليف إضافية بالإضافة إلى المخاطر المذكورة أعلاه بسبب ممارسة الأعمال ضمن بيئة ذات حوكمة مؤسساتية ضعيفة. وتنشأ المخاطر والتكاليف الاضافية بسبب صعوبة ممارسة الأعمال في بيئة عمل غير مستقرة وصعوبة الالتزام بالمعايير الدولية لممارسة الأعمال بسبب عدم توفير بيئة العمل المحيطة للاطر والضوابط الاساسية. وقد يؤدي ضعف الحوكمة والعوامل الخاصة به (مثل الفساد، وعدم تطبيق القانون، الخ) إلى التأثير بشكل كبير على الاستدامة المالية للدولة بشكل عام واستدامة بيئة الأعمال.

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي



المخاطر الناشئة بسبب جائحة كورونا (كوفيد 19)

تعرّض العالم أجمع إلى مخاطر ناشئة وتحديات غير مسبوقة في التعامل مع جائحة كورونا. حيث واجهت الحكومات عالمياً ومحلياً تحدياً غير مسبوق بضرورة إيجاد تدابير فعالة لمعالجة الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية للجائحة وما صاحب ذلك من إجراءات استثنائية سريعة وتحديات مؤسساتية للتعامل مع مثل هذه الجائحة (مثل الشراء المباشر للاحتياجات الطبية، وسن قوانين وسياسات مستعجلة، وعدالة تطبيق القانون على الجميع، وتوفير المساعدات الاجتماعية ومساعدات التحفيز المالي بعدالة وشفافية، إلخ). **حيث أدى ذلك إلى ارتفاع مخاطر وفرص الفساد بشكل ملحوظ** وأدى إلى التأثير سلباً على الاقتصاد، وعلى مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة UN SDGs، وعلى الثقة بين المواطنين وحكوماتهم.

كشفت هذه الأزمة ضعف قواعد الحوكمة التي تضمن الشفافية والنزاهة في تنفيذ إجراءات مواجهة مثل هذه الازمات في العديد من الدول، وعليه عملت المنظمات الدولية والهيئات المتخصصة على رفع الوعي **بضرورة تقديم تقارير تتسم بالشفافية وحسن التوقيت، وإرساء إجراءات لاحقة للتدقيق والمساءلة، وتعاون وثيق مع المجتمع المدني والقطاع الخاص** لضمان وجود المستوى الملائم من المساءلة والشفافية للتأكد، على أفضل وجه ممكن، من عدم استغلال الإجراءات والظروف الاستثنائية في أي أوجه من أوجه الفساد. كما تم التأكيد على ضرورة **تضمين إجراءات مكافحة الفساد والشفافية والمسائلة ضمن الخطط الدولية والوطنية الخاصة بالتعامل مع الأزمات والكوارث.**

وعلى الصعيد الوطني كانت استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ممكّن أساسي لتعزيز النزاهة خلال جائحة كورونا من خلال تفعيل التعاون بين المجتمع المدني والهيئات المتخصصة والجهات الحكومية في مراقبة شفافية الإجراءات الحكومية خلال جائحة كورونا، وتترجم هذا بشكل فعال من خلال المبادرة التي تعاونت بها جمعية الشفافية الكويتية (مجتمع مدني) مع هيئة مكافحة الفساد "نزاهة" لتشكيل فريق متابعة شفافية الأداء الحكومي خلال الجائحة. وكانت أبرز أهداف الفريق هي تعزيز أهمية مفهوم النزاهة والشفافية في كافة الاجراءات الحكومية خلال الجائحة سواء الإدارية أو المالية أو الصحية والحرص على مدى تطابقها مع التوصيات والممارسات العالمية، كما يهدف الفريق إلى تعزيز الدور الرقابي المجتمعي وتمكين منظمات المجتمع المدني وتذليل العقبات إن وجدت من أجل قيامها بدورها بشكل فعال، وتعزيز وممارسة حق الاطلاع على المعلومات. حيث قام الفريق بعمل خطة متابعة واضحة وقام بالعديد من الزيارات الميدانية للصفوف الأمامية وللجهات المسؤولة عن إدارة الأزمة، وقام الفريق بإصدار تقرير ختامي مشترك عن تقييم شفافية الأداء الحكومي اثناء جائحة كورونا خلال الفترة 25 فبراير الى 30 اكتوبر 2020.

التحديات الرئيسية التي واجهت تنفيذ استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

1

جائحة كورونا – أدت الجائحة إلى التأثير سلباً على سير عمل ونسبة انجاز الاستراتيجية وذلك بسبب فترات الاغلاق العام والاغلاق الجزئي وانشغال عدد من الوزارات الأساسية في مواجهة الجائحة كأولوية، مما أدى إلى عدم اطلاق العديد من المبادرات والعديد من الخطوات التنفيذية والتشريعات التي كان مخطط لها في العام 2020، بالإضافة إلى التأثير سلباً على جمع البيانات واصدار التقارير في الوقت المناسب.

2

حوكمة التنفيذ – لقد أثرت المرحلة الانتقالية بين انتهاء مدة عضوية مجلس الأمناء السابق وتسلّم مجلس الأمناء الجديد على سير العمل وخاصة اعادة تشكيل اللجان المعنية في حوكمة تنفيذ الاستراتيجية وعلى عملية التواصل واتخاذ القرارات ذات العلاقة بالاستراتيجية خلال هذه الفترة والمقدّرة بأربع أشهر.

3

التحديات التشريعية – طول المسار الاجرائي لمراجعة وتعديل القوانين الحالية، وتعدد الجهات المعنية في مراجعة مشاريع القوانين، والتغيرات السياسية والحكومية والبرلمانية التي اثرت على سير عمل الجهود التشريعية ذات العلاقة بمبادرات الاستراتيجية.

4

التحديات الادارية – لقد واجهت عملية التحضير والتنفيذ عدد من التحديات الادارية الخاصة بتشكيل فرق العمل واللجان ضمن الجهات المعنية بالتنفيذ، والتغيرات على ضباط الاتصال والاشخاص المعنيين بالتنسيق والمتابعة، وتحديد الوحدات التنظيمية المعنية بتنفيذ المبادرات وفقاً لنطاق عمل كل مبادرة.

5

التحديات المالية – يوجد العديد من المبادرات التي تحتاج إلى رصد مبالغ مالية لتنفيذها، وجاري العمل على دمج هذه المبادرات ضمن الخطط والموازنات الخاصة بالجهات المعنية بالتنفيذ. كما أن تخفيض بعض المبالغ المرصودة للتدريب وبناء القدارت في الموازنة العامة خلال السنة المالية الحالية قد يؤثر على تنفيذ بعض المبادرات ذات العلاقة بالتدريب وبناء القدرات.

6

تحديات توفير الخبرات و بناء القدرات:

تتطلب منظومة مكافحة الفساد توافر خبرات واجراءات وموارد أساسية لتمكينها من العمل بكفاءة عالية على مكافحة الفساد وتنفيذ جميع مبادرات الاستراتيجية بشكل كامل. وتواجه مكونات المنظومة بما فيها هيئة مكافحة الفساد تحدياً في توفير جميع هذه المتطلبات في الوقت المناسب وخاصة تلك المبنية على توفير خبرات فنية ذات تجربة دولية ومعرفة متخصصة مبنية على دروس مستفادة.

7

مستوى المسئولية – تعتمد العديد من المبادرات على تنفيذ مشترك من قبل عدة جهات كل حسب نطاق العمل الخاص به، وعليه يتطلّب تنفيذ المبادرة مستوى مسؤولية مشترك من جميع الجهات المنفذة والجهات الداعمة للتنفيذ. كما أن حوكمة التنفيذ واللجان والفرق المعنية مسؤولة عن المتابعة والرصد وتقديم الدعم الفني والإداري، إلا أن هناك محدودية للمسؤولية مبنية على السيادة القانونية والتنظيمية والاجرائية الخاصة بكل جهة وتحدد مستوى مسؤوليتها في التنفيذ.

8

تحديات الرصد والتقييم – إن تعدد الجهات المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية، وتفاوت نسبة الجهوزية في اتباع بروتوكولات التواصل، ادى إلى التأثير على تزويد مكتب دعم تنفيذ الاستراتيجية بالبيانات والمستندات اللازمة للرصد والتقييم في الوقت المناسب. كما أن غياب النظام الآلي لدعم متابعة ورصد وتقييم الاستراتيجية يؤثر بشكل كبير على فعالية هذه الأعمال وخاصة التواصل مع الجهات المنفذة واعداد التقارير اليدوية والوقت المستغرق لذلك.

ملاحظة: هذه التحديات المذكورة أعلاه هي أمثلة على أهم التحديات التي تم مواجهتها في تنفيذ الاستراتيجية وليست ذكر لجميع التحديات التي يتم رصدها ومتابعتها من فريق العمل. إن بيئة تنفيذ الاستراتيجية متغيرة بشكل مستمر وعليه فإن المخاطر والتحديات تنشأ وتتغيّر بصورة مستمرة.





08 الدروس المستفادة

الدروس المستفادة



الإرادة السياسية

إن الإرادة السياسية من أهم عوامل نجاح أو فشل مكافحة الفساد. وتنعكس الإرادة السياسية في التزام السلطات الرسمية على أعلى المستويات بعمل التغييرات الحقيقية الملموسة وتوفير الدعم اللازم لمكافحة الفساد.

ترجمة الإرادة السياسية في توفير الموارد اللازمة:

إن الترجمة الفعالة للإرادة السياسية تتخطى تبني السلطات السياسية لمكافحة الفساد بالقول والتزام القوانين، وتتطلّب توفير كل ما يلزم من الخبرات الفنية والتقنية والموارد المالية اللازمة لتحقيق مكافحة الفساد كأولوية.

استدامة التزام السلطات في مكافحة الفساد

يتعين عكس الإرادة السياسية في مكافحة الفساد في ضمان استمرارية التزام السلطات بمكافحة الفساد، وتوفير أمثلة وأدلة واضحة لأصحاب المصلحة المحليين والدوليين عن جديّة السلطات الحكومية في مكافحة الفساد كأولوية وطنية.

الإطار القانوني والرقابي لمكافحة الفساد

توفير الأطر القانونية اللازمة لتطبيق ممارسات مكافحة الفساد:

يتعيّن تطبيق استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ضمن أطر قانونية وتنظيمية تسمح بتعزيز مشروعية وسلطة الممارسات التي تهدف إليها الاستراتيجية (الحد من تعارض المصالح، حق الاطلاع على المعلومات ، ضوابط تمويل الحملات الانتخابية، حماية المبلغين، إلخ)

اختصار الفجوة الزمنية بين وضع مشاريع القوانين واعتمادها واصدار اللوائح التنفيذية الخاصة بها والبدأ بتنفيذها والمتابعة على مدى الالتزام بها. تعتبر مخاطر تعارض المصالح في إدارة القطاع العام وفي إدارة الأموال العامة من أهم المخاطر التي يجب معالجتها من خلال وضع إطار قانوني واجراءات رقابية خاصة بها وتطبيق ذلك ضمن عملية معجّلة وكأولوية قصوى.

تشجيع وتمكين المواطن من حق الحصول على المعلومات، حيث أشارت الخبرات السابقة إلى الدور الفعال في الحد من مخاطر الرشوة في الخدمات العامة عند تمكين المواطن من الدخول للمعلومات.

حيث أن استغلال المواطن لحقه في الحصول على المعلومات وفقاً للقانون، يساهم في ترسيخ مسؤولية والتزام الموظف العام بتقديم الخدمات العامة وفقاً للاجراءات العامة وبشفافية ومساواة، وخاصة إذا تم تعزيز تطبيق هذا الحق من خلال اصدار أحكام إدانة من قبل السلطة القضائية لأية حالات عدم التزام بالقانون الخاص بحق الاطلاع على المعلومات. يكون المواطن أكثر قدرة على مكافحة مخاطر الرشوة في القطاع العام إذا تم حماية حقوقه قانونياً في الاطلاع على المعلومات.



إطار العمل المؤسساتي

تعزيز الدور المؤسساتي للهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" وللأجهزة الرقابية الأخرى لتمكينهم من رفع مستويات النزاهة في الدولة، وخاصة من خلال تصميم وتطبيق أطر العمل المؤسساتية. إن ارتفاع مستويات الفساد وضعف النزاهة يؤدي إلى تراجع دور المؤسسات العامة والديمقراطية والتنافسية والتصنيف السيادي للدولة.

بناء قدرات الأجهزة الرقابية على جميع المستويات البشرية والآلية والفنية لتعزيز إنفاذ قوانين مكافحة الفساد وكفاءة الملاحقة القانونية وحجز ومصادرة الأموال والممتلكات المرتبطة بقضايا فساد.

تعزيز التنسيق والتعاون بين الهيئات المتخصصة في مكافحة الفساد على المستوى الوطني والاقليمي والدولي.

تطبيق المبادرات الاستراتيجية

اتباع النهج التشاركي في إعداد خطط تنفيذ المبادرات التفصيلية ومناقشتها مع أصحاب المصلحة واعتمادها بالتوافق مع الجهات المنفذة لضمان تبني الجهات المنفذة للخطوات بشكل كامل.

عدم مركزية مكافحة الفساد:

إن الفساد منظومة متكاملة ومنظّمة، وعليه فإنه بحاجة إلى منظومة متكاملة لمكافحته تبدأ من خلال وضع وتبني الاستراتيجية من أعلى المستويات، وتنسحب تدريجياً ليتم تنسيق تنفيذها ضمن المستويات التنفيذية وفرق العمل لجميع مكونات هذه المنظومة.

إدراك تحديات النهج التكنوقراطي في مكافحة الفساد:

على الرغم من أهمية البعد الفني والتقني في مكافحة الفساد (المنهجية التكنوقراطية)، إلا أن تكامل ذلك مع البعد الاجتماعي والسياسي والسلوكي من أهم عوامل نجاح حوكمة مكافحة الفساد، خاصة من خلال اشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص والاعلام والصحافة.

دمج قيم ومبادىء مكافحة الفساد في القطاع العام:

إن العمل بنزاهة وخدمة الصالح العام مسؤولية كل موظف حكومي وليس فقط فرق العمل والجهات المسؤولة بشكل مباشر عن تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. وعليه فإن قيم النزاهة وضوابط ومتطلبات مكافحة الفساد يجب أن يتم تضمينها ضمن جميع اطر العمل المؤسساتية في القطاع الحكومي مثل الأوصاف الوظيفية، ومدونات السلوك الوظيفي، وقواعد التوظيف والترشيح وتقييم الأداء والترقية، بالإضافة إلى برامج التعريف الوظيفي. يساهم هذا بشكل كبير في ترجمة الإرادة السياسية العليا ضمن إجراءات تنفيذية وتعزيز ثقافة نبذ الفساد وعدم تقبلّه كسلوك.

توعية موظفين القطاع العام عن أوجه الفساد:

يتعيّن صياغة تعريفات موحدة عن الفساد واوجهه المختلفة، والعمل على تعزيز ونشر التوعية بذلك. كما يتعيّن استخدام أمثلة توضيحية محددة وذات صلة بأوجه الفساد لكل قطاع على حدة. يكون التعريف بمكافحة الفساد أكثر فعالية إذا تم ربط تأثيره على المكانة الشخصية والوطنية بالإضافة إلى مخاطر الفساد على انعدام الأمن وضعف الحوكمة المؤسساتية وانعدام العدالة الاجتماعية.

إدراج مكافحة الفساد ضمن الأجندة السياسية الوطنية:

تضمين مكافحة الفساد ضمن الخطط الحكومية، وتوعية المجتمع من خلال وسائل التوعية المختلفة عن تأثير الفساد على تحقيق الأهداف الوطنية والأمن المجتمعي. كما يتعيّن الافصاح بشكل فعال عن حالات ملاحقة الفساد في القطاع العام والحكومي.

تمكين وحماية المواطنين ونشطاء المجتمع المدني للابلاغ عن الفساد ودعم حرية الصحافة لضمان تمكن جميع مكونات منظومة مكافحة الفساد من الإبلاغ عن الفساد دون الخوف من القمع أو من أية مخاطر.

دعم البحوث والدراسات المتعلقة بالفساد:

لتعزيز فعالية جهود مكافحة الفساد في دولة الكويت، يتعيّن دعم البحوث على المستوى الوطني من خلال الاستفادة من دراسات اقليمية ودولية ومبادىء معيارية ودروس مستفادة لتقييم الوضع الحالي ومقارنته بهذه المؤشرات المعيارية.

تحفيز وتقدير الممارسات والجهود الرامية لمكافحة الفساد

يتعيّن متابعة اية جهود مميزة أو مبادرات تعزز مكافحة الفساد في الإدارات والمؤسسات الحكومية، والعمل على تقديرها وتحفيز المسؤولين عنها وتوفير التغطية الاعلامية اللازمة لها للتعريف بها بشكل واسع.

الرصد والتقييم:

تفعيل كافة مكونات نموذج حوكمة تنفيذ استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لتحقيق أهداف هذا النموذج.

تفعيل آلية رسمية موحدة للرصد ورفع التقارير بشكل مستمر بين الجهات المنفذة واللجان والفرق المعنية للتعاون على توفير احدث المتغيرات في الوقت المناسب.

تمكين وتشجيع الجهات المنفذة على تجميع المتغيرات الخاصة بكل اجراء من خطط التنفيذ الخاصة بها والإبلاغ عنها في الوقت المناسب.

إعداد إطار للتقييم متوسط الأمد وذلك لتقييم أثر تنفيذ الاستراتيجية في منتصف عمر الاستراتيجية، واعداد أية تحديثات ضرورية على مبادراتها أو الأهداف الخاصة بها.

التواصل والتنسيق:

تمكين المحاور الفنية رسمياً من تنسيق الجهود والتواصل:

يتعيّن تمكين المحاور الفنية من خلال قرارات ومواثيق رسمية للقيام بمسؤولية التنسيق والتواصل مع الجهات المنفذة بصورة رسمية، بالإضافة إلى تحديد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح.

إعداد بروتوكول تواصل شامل لاستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد تتضمن التواصل المؤسسي مع الجهات المنفذة للاستراتيجية.

إضفاء الطابع الرسمي والمؤسسي على آلية التواصل الداخلي بين مختلف مكونات نموذج حوكمة استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (الفرق الفنية، واللجنة العليا، ومكتب دعم تنفيذ الاستراتيجية، إلخ)



09

الخطوات القادمة لتنفيذ **الإستراتيجية الوطنية خلال العام 2021**

بالرغم من التحديات الغير مسبوقة التي صاحبت الفترة الأولى من تطبيق الاستراتيجية، إلا أن هذه الفترة خلال الأعوام 2019–2020 كانت أساسية للتحضير لتنفيذ الاستراتيجية من خلال وضع أسس وخطط التنفيذ والجداول الزمنية ونموذج حوكمة التنفيذ وتوفير الموارد اللازمة للتنفيذ. كما شملت هذه المرحلة على بدأ تنفيذ مبادرات عديدة بهدف وضع الأطر القانونية والمؤسساتية. بسبب طبيعة وأهداف هذه الفترة الأولى من أعمال تحضير ووضع للأسس، فإنه عكس نتائج الجهود المبذولة خلال هذه الفترة بشكل كامل يتطلّب وقت أكثر بحيث يؤثر على مؤشرات اداء الاستراتيجية. إلا أن الجهود التي بذلت خلال هذه الفترة والانجازات التي تم تحقيقها بالرغم من التحديات، تشير إلى إلتزام حقيقي وملحوظ من جميع أصحاب المصلحة لتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية. وفي العام القادم من الاستراتيجية (2021) سيتم البدء بإدراك نتائج ما تم تنفيذه حتى الآن وسيتم البدء بقياس أثر الاستراتيجية بشكل واضح على جميع المحاور، وسيتم استكمال اجراءات الاعداد والبناء، والانتقال إلى التنفيذ ومكافحة الفساد.

ملخّص الأولويات للعام 2021

القطاع العام

الشفافية في إدارة الأموال والشؤون العامة:

سيتم التركيز على تفعيل وقياس تطبيق حق الحصول على المعلومات، وتنظيم تمويل الحملات الانتخابية، وإدارة مخاطر المناقصات العامة في مكافحة الفساد. كما سنقوم بتعزيز نظام الكشف عن الذمة المالية في العام 2021.

التعيين والترقية في القطاع العام:

الاستمرار في العمل مع اصحاب المصلحة لتقييم الوضع الحالي فيما يتعلّق بمعايير التعيين والترقية على أساس الجدارة بالإضافة إلى حشد التأييد اللازم لتبني آلية وفقاً لأفضل الممارسات لتعيين القياديين في القطاع العام

النزاهة في أداء الوظيفة العامة:

ستستمر جهودنا لدعم أصحاب المصالح في القطاع العام (كالشرطة والمجلس الأعلى للقضاء وأعضاء مجلس الأمة وغيرهم) لإعداد ونشر مدونات قواعد السلوك الخاصة بهم.

المساءلة في القطاع العام:

سنستكمل عملنا مع أصحاب المصلحة لقياس ومتابعة فعالية آليات المحاسبة والتدقيق والرقابة في القطاع العام، وسنستمر في الدفع من أجل اقرار قانون إدارة تعارض المصالح وتعزيز آليات التطبيق الخاصة به ومتابعة أي فرص تطوير خاصة بجرائم الإثراء غير المشروع

فعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة:

سنستكمل الاجراءات التحضيرية لتطوير فعالية الخدمات العامة، وسنقوم بالتركيز على دمج ممارسات إدارة مخاطر الفساد ضمن القطاعات التي تقدم الخدمات العامة وفقاً للأولوية وذلك لتحديد ومعالجة أي أوجه ضعف بصورة دورية.

القطاع الخاص

النزاهة والمساءلة في القطاع الخاص:

سنقوم بالمتابعة على استكمال الأعمال التحضيرية الخاصة بإرساء ممارسات ومبادئ الحوكمة في القطاع الخاص وفقاً للأولوية كما سنتابع اعتماد وتطبيق التشريعات التي من شأنها تجريم الفساد في القطاع الخاص

دور القطاع الخاص في كشف الفساد:

سنواصل العمل على مجموعة من الإجراءات من أجل تحقيق فهم أفضل للتهديدات التي يشكلها الفساد ومن ذلك حماية المبلغين في القطاع الخاص وإرساء آلية تعاون بين القطاعين العام والخاص.

المجتمع

التوعية العامة:

سنقوم بإطلاق حملة تواصل شاملة وبرامج توعية لرفع الوعي فيما يتعلق بمكافحة الفساد في المجتمع ككل

دور التربية والتعليم:

سنستكمل المتابعة على تطبيق آليات مكافحة التزوير في الشهادات الجامعية المهنية، وسنقوم بالتحضير لمراجعة وتحديث المناهج وادماج قيم النزاهة في المدارس والجامعات والمعاهد.

التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام:

سنقوم بتركيز جهودنا فيما يتعلق بدعم دور المجتمع المدني في مجال الرقابة المجتمعية، وسنعمل مع اصحاب المصلحة لتعزيز فرص التعاون مع الصحافيين من أجل تعزيز وتقوية نزاهة وسائل الإعلام

الهيئات المتخصصة

تنمية القدرات:

سنستمر في تعزيز وتفعيل الإطار المؤسساتي لمكافحة الفساد وخاصة من خلال دعم هيئة "نزاهة" في تطبيق استراتيجيتها الداخلية، بالإضافة إلى تنمية وبناء قدرات الأجهزة الرقابية الأخرى بالشراكة مع شركاء محليين ودوليين.

حماية المبلغين عن الفساد:

سنستمر بالتحضير لعملية إنشاء منصة وطنية آمنة عبر الانترنت لتقديم البلاغات المتعلقة بالفساد، وسنعمل على تطبيق برامج تحفيزية لمكافأة وتكريم المبلغين عن الفساد

التنسيق والتعاون:

سنستمر بالعمل مع الشركاء المحليين والدوليين لضمان التزام دولة الكويت مع إطار آلية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



